

تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَرِدَةٍ وَمُدمِجَةٍ ومستدامةٍ

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة ذاتية رقم 2017/30

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء
صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَرِدَةٍ
وَمُدمِجَةٍ ومستدامةٍ

إحالة ذاتية رقم 2017/30



”...إن المغاربة اليوم، يحتاجون للتنمية المتوازنة والمنصفة، التي تضمن الكرامة للجميع وتوفر الدخل وفرص الشغل.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد...”

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس، إلى الأمة يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017، بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة

إحالة ذاتية رقم 2017/30

بناء على القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

استنادا إلى قرار المجلس بإعداد تقرير ورأي حول « تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَرِدَةٍ ومُدْمِجَةٍ ومستدامةٍ » فب إطار إحالة ذاتية؛

استنادا إلى قرار مكتب المجلس تكليف اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية بإعداد تقرير ورأي حول الموضوع؛

استنادا إلى المصادقة بالأغلبية على التقرير حول « تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَرِدَةٍ ومُدْمِجَةٍ ومستدامةٍ » بتاريخ 29 نونبر 2017.

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره

تم إعداد التقرير من طرف

اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

رئيس اللجنة :

مقرر اللجنة :

مقرر الموضوع :

الفهرس

ملخص تنفيذي 5

تمهيد 11

المنهجية المعتمدة 12

I نظرة عامة حول السياق العالمي والتطورات التكنولوجية والتحولات الكبرى التي تؤثر على قطاع الصناعة 15

على أعتاب الثورة الصناعية الرابعة 15

الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي 16

تحولات السلاسل العالمية 18

تأثير الصناعة من خلال الابتكار 4.019

بعد بيئي أساسي 22

II .. واقع القطاع الصناعي في المغرب 23

اعتماد سياسة قائمة على وضع إستراتيجيات قطاعية 24

عُشرية للتنمية الصناعية المدعّمة القائمة على استهداف مزدوج 27

القطاع الصناعي المغربي منذ 2005: الحصيلة والمنجزات 31

التموقع الصناعي للمغرب والدينامية المسجلة مؤخراً 36

سياسات قطاعية تواجه صعوبة في بلوغ أهدافها 37

نظرة استشرافية: الصناعة المغربية في مواجهة القضايا الكبرى المهيكلّة للقطاع 40

استدامة النموذج المغربي: «فخ الاقتصادات ذات الدخل المتوسط» 42

تحليل مشترك للعوامل البنوية 43

III .. تجارب دولية مقارنة 48

لمحة عامة عن التجارب المقارنة بشأن جملة من الأبعاد الرئيسية 48

اتجاهات السياسات الصناعية عبر العالم 48

القواسم المشتركة الرئيسية بين السياسات الصناعية الجديدة 52

- المعايير المعتمدة بالنسبة للبلدان التي شملتها الدراسة المقارنة⁵³
- أي أنظمة للحماية الاجتماعية من أجل مواكبة التنمية الصناعية⁶⁸
- ملخص لأهم العوامل الأساسية للدفع بدنامية تصنيع تستشرّف المستقبل⁷¹
- IV.. نموذج جديد من أجل طموح جديد
- 73 من أجل بيئة ملائمة للاستثمار، في خدمة تنمية قوية ومدمجة وموفرة للحماية
- 7 3
- عناصر للتوجيه وتحديد الرؤية: بناء أمة صناعية فاعلة ومتضامنة ومدمجة⁷³
- البعد الاجتماعي، أساس المقاربة الإستراتيجية التي يتبناها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي⁷⁵
- الرأسمال البشري والابتكار عنصران في صلب تحدي التنافسية الشاملة⁷⁷
- ترسيخ المكتسبات وتعزيزها، مع فتح آفاق الممكن⁷⁹
- إفريقيا، فضاء ذو أولوية للتنمية المشتركة بالنسبة للصناعة المغربية⁷⁹
- من أجل جهات مغربية تكون بمثابة «مصنع أخضر»، ذي صناعة متصلة ودنامية وتضامنية ومدمجة⁸¹
- تحويل البيئة من مصدر للإكراهات إلى منبع للفرص⁸¹
- إحداث تحول في التنمية الصناعية، انطلاقاً من التوليف بين أربع ديناميات مُحركّة للرؤية: 82
- حكمة مسؤولة، وعقد اجتماعي متجدد، وتنزيل جهوي للمقاربة المعتمدة، وتحرير المبادرات⁸²
- تنمية قوية ومدمجة في خدمة التنمية : غاية الرؤية الصناعية المستقبلية للمغرب⁸⁵
- V.. توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي⁸⁶
- أ) حكمة واضحة المعالم ومسؤولة: ضرورة من أجل صياغة وضمان قيادة طموح بناء «صناعة المغرب 4.0»⁸⁶
- ب) إعادة إرساء العقد الاجتماعي عن طريق تحقيق التقائية تامة بين التنافسية والمرونة المؤمنة والجادبية والمسؤولية والتماسك الاجتماعي

ملخص تنفيذي

أطلق المغرب منذ سنة 2005 سياسةً للتنمية الاقتصادية تركز على رؤية قطاعية، تواكبها رغبةٌ في النهوض بالقطاع الصناعي، من خلال وضع ثلاثة مخططات خاصة، يُعزِّز كلُّ منها الآخرَ ويكْمِلُ بعضها بعضاً. وشكلت هذه المخططات الصناعية قطيعةً وعامل تسريع في الآن ذاته مقارنة بالسياسات المتَّبَعَة في الماضي، كما تُعدُّ مبادرات مهيكلَةٌ مَكَّنَت المغرب من الانخراط في عملية تسريع وتيرة تصنيع البلاد بغير تعزير الاندماج بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المُحرز والنتائج الملموسة التي تحققت، تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذه المخططات كثيراً ما واجه ولا يزال يواجه صعوبات تتعلق بضعف التجانس والانسجام مع السياسات العمومية الأخرى، مما يحول دون بلوغ الأهداف المُسَطَّرَة.

وبغية اغتنام الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الجارية على الصعيد العالمي، وسعيًا إلى كسب معركة التنافسية المستقبلية، ينبغي للصناعة المغربية ألاّ تعتمد فقط على عامل «تكلفة الإنتاج» كميزة تنافسية رئيسية. إنَّ طموح المغرب اليوم هو أن يواكب آخر المستجدات في مجال الابتكار وأن يتخطى الحدود التكنولوجية لتقديم عرض صناعي مستقبلي يستجيب للمعايير الدولية للسوق. ويتطلب هذا الطموح بذل جهد غير مسبوق في مجالي البحث والاستثمار المُنتج. كما يستلزم تضايف القوى المنتجة حول سياسة صناعية حقيقية، من أجل مواكبة التحولات التي يشهدها مجال الشغل، في عالم ستعزز فيه مكانة الابتكار باعتباره ضرورة ملحة وحيث الفاعلون في المجال الاقتصادي، سواء كانوا مهنيين أو مقاولين أو أجراء، مطالبون بتطوير قدراتهم بشكل متواصل من أجل مواكبة واستباق آثار الموجات المستمرة للتقدم التكنولوجي.

وفي هذا السياق، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على مدى ثمانية عشر شهراً، بقراءة نقدية للسياسات الصناعية المعتمدة حتى الآن في المغرب، قبل أن يعمد إلى دراسة الإمكانات الحقيقية التي تتيحها وآفاقها المستقبلية، باعتبارها عنصراً مهيكلًا للتنمية الشاملة التي يدعمها نمو مُطَرَّد ومدمج ومستدام؛ وقد وقفت هذه الدراسة عند أهمية الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات القوية والمتسارعة التي يشهدها قطاع الصناعة على الصعيد العالمي.

ومن هذا المنطلق، عمَّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشكل مقصود إلى الانطلاق من دراسة انعكاسات الثورة الصناعية الرابعة على النسيج الاقتصادي الوطني. والواقع أن اختيار الانطلاق في هذا التقرير من تحليل السياق الدولي يعود إلى حجم التغيرات الجارية وآثارها التي يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، حسب درجة استيعابها ومرعاتها، على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وتجري عملية تحليل واقع السياق الوطني، وحدود السياسات الصناعية في المغرب وآفاقها المستقبلية، في ضوء الآثار والآفاق التي يفتحها تضافر الثورتين الرقمية والصناعية على المستوى العالمي.

والواقع أن التحولات التي تواكب هذه الثورة الرابعة متعددة وعميقة، كما أن من شأن انعكاساتها أن تحدث تغييرات عميقة ليس فقط في قطاع الصناعة بل في المجتمع ككل. لذا، يتعين اليوم تغيير النموذج المعتمد والانخراط في هذه الدينامية من أجل بناء صناعة الغد، القادرة على الاضطلاع بدور محرك للتنمية الشاملة والمستدامة لبلادنا، مع الحرص على تعبئة جميع الرافعات التي تحفز التحول المجتمعي.

ومن هذا المنطلق، عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على بلورة رؤية شمولية ومندمجة من شأنها أن تمكن من استثمار الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة وتخفيف آثارها، من خلال إطلاق مسلسل حافل قائم على الإنصات والتشاور والتنسيق ضمّ عددا من الخبراء المحليين والدوليين البارزين، وممثلين عن الإدارة المركزية، وفاعلين من المجتمع المدني، ومنظمات مهنية ونقابية، وفاعلين اقتصاديين وممثلي الأوساط الأكاديمية، حيث عُقدت سلسلة من اللقاءات المتعددة الأشكال مع مختلف الفاعلين.

ويُعدُّ هذا التقرير ثَمرةً هذه المقاربة التشاركية، ويدعو إلى إحداث قطيعة جذرية مع الماضي في ما يتعلق بعملية التصنيع في المملكة، سواء على مستوى صياغة الإستراتيجيات أو حكومتها أو تنفيذها. وتزداد أهمية إحداث هذه القطيعة بالنظر للدور المهم الذي تضطلع به الصناعة في الدفع بالقطاعات الأخرى للاقتصاد بأي بلد، ومساهمتها الكبيرة في خلق مناصب الشغل؛ وهما بعدان إستراتيجيان بالنسبة للمغرب.

وخلال فترة إعداد هذا التقرير، نشأت وتعرّزت القناعة بضرورة إضفاء عمق إستراتيجي واقتراح حلول عملية للمشاكل الصناعية الملحة، حيث تمتّ على الخصوص مراعاة العناصر التالية:

سُحِّدَت التحولات التي تنطوي عليها الثورة الصناعية الرابعة تغييرات عميقة ومستدامة في أنماط الاستهلاك والإنتاج، كما أن تأثيرها قد بدأ فعلاً على الصناعة المُوَعَمَّة، ممّا يشكل أحيانا ضغطاً على قوى صناعية كبرى. وتهمُّ هذه التحولات المجال الرقمي، والإنتاج باستخدام تقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد، وإدماج الأجهزة المتصلة، ومجال الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، وتنظيم مجال الشغل، ومفهوم الشغل في حد ذاته، مع ما يواكب ذلك من انعكاسات عميقة على سياسات الضمان الاجتماعي، والتضامن، وموقع العنصر البشري في الإنتاج، والعلاقة مع الخدمات. وإجمالاً، وبما أن كل الأبعاد تتأثر بهذه الثورة وبشكل عَرَضاني، فإن قطاع الصناعة سيكون بحاجة إلى المزيد من رأس المال والابتكار والقليل من اليد العاملة الناقصة التأهيل والمزيد من الكفاءات ذات التكوين الجيد. وعلاوة على ذلك، فإن البعد البيئي في طريقه إلى أن يصبح قاعدة صناعية في حد ذاته، بعدما كان يعتبر حتى الآن إكراه يواجهه القطاع.

■ وفي هذا السياق، فإن قطاع الصناعة المغربية غير مستعد بما يكفي لمواجهة هذا التغيير الجذري الناجم عن الثورة الصناعية الرابعة، على الرغم من النمو القوي للنتاج الداخلي الخام الصناعي في بعض المجالات (السيارات، والطيران، وترحيل الخدمات) على مدى العقد الماضي، لاسيما بفضل الإستراتيجيات القطاعية. ولا يزال النسيج الصناعي الوطني ضيقاً ومشتتاً وقليل المرونة وضعيف الابتكار. وتُظهر دراسة قدرة النموذج الصناعي المغربي على الاستمرار أنّ مواطنَ خطرٍ تتهدده إذا لم يتم بشكل إستراتيجي ومضبوط إحداثُ تحول جذري على صعيد التنافسية، ورفع مستوى التصنيع، وتوسيع نطاق النسيج الصناعي، وتعزيز التكوين. وينبغي أن يتم هذا التحول وفق تحليل ذي بعد استشرافي للنموذج المغربي يسائل الأمة ككل ونموذجها المجتمعي، لاسيما في كل ما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية والتضامن الوطني، الذي يستند اليوم إلى مَكُون الشغل بالأساس. وإجمالاً، يبدو أن المغرب يقع في «فخ الاقتصادات ذات الدخل المتوسط»: أي بين مطرقة التموّج ضمن البلدان التي تكون فيها كلفة الشغل أقلّ - مما يهدد القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة - وسندان الحاجة إلى تحويل صناعته لتوجيهها نحو قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى ولكن بمحتوى قويّ من الابتكار. ومما يعزز هذا الانشغال أن 80 في المائة من حجم نمو القطاع الصناعي مصدرها ستة قطاعات فقط، هي: السيارات، والطيران، وترحيل الخدمات، وتحويل الفوسفات، والصناعة الغذائية، ومواد البناء.

■ تُبرز أفضل الممارسات الدولية في القطاع الصناعي أن البلدان الرائدة في مجال الصناعة قد استشعرت أهمية هذه الثورة الجارية كما أنها بصدد إعداد نفسها على مستوى المقاربة المعتمدة، وعلى المستوى التشريعي، وعلى صعيد إصلاح أنسجتها الاقتصادية. وفي هذا الصدد، تعتبر ألمانيا رائدة في هذا المجال، من خلال «أرضية الصناعة 4.0» (Platform Industrie 4.0)، التي ينخرط فيها بشكل كبير مصنعو الآلات والموردون في مجال التشغيل الآلي. كما وضعت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة إستراتيجيات إرادية في هذا المجال. أما الاقتصادات الصاعدة الكبرى، فلم تتخلف هي الأخرى عن الركب واستشعرت أهمية هذا التحدي. وعموماً، تجدر الإشارة إلى أن المبالغ التي استثمرتها البلدان الصناعية السبع الكبرى مبالغ ضخمة تتراوح بين 1100 مليار دولار بالنسبة للصين و200 مليون دولار بالنسبة لألمانيا. وإلى جانب هذه الاستثمارات الضخمة التي عبأتها القوى الصناعية الكبرى، هناك انخراط قوي من قبل بلدان أقلّ غنى في إستراتيجيات طموحة تكفل لها الاندماج السلس في الثورة الصناعية الرابعة.

ويعرض هذا التقرير بالتفصيل تجربة ستة بلدان - كوريا الجنوبية وماليزيا وتركيا والبرتغال ورواندا والبرازيل - تمّ اختيارها نظراً لأنها كانت تسجل مستويات من التنمية قريبة من المغرب قبل أربعة عقود. ويبرزُ من خلال استعراض هذه التجارب وجود عدة قواسم مشتركة تشكل عوامل رئيسية لإنجاح سياسة صناعية نشطة. وهكذا، فمن الضروري ملاءمة التدابير التحفيزية مع احتياجات القطاع الخاص حتى يتسنى للأخير أن يعزز جهوده ويحسن أداءه، وهو

ما يقتضي إقامة شراكة قوية بين الدولة والقطاع الخاص على أساس الثقة والانخراط في جهود التنمية.

وعلاوة على ذلك، فإن حماية الصناعات الناشئة وتشجيع القطاعات التي تعتبر إستراتيجية من خلال توفير مناخ ملائم ومحفز، يساهم في تحسين ظروف الاستثمار وتنميته. كما أن بناء القدرات الصناعية الوطنية يتطلب توفر كفاءات قادرة على تسخير عبقريتها لخدمة الابتكار وبدأً عاملة مكونة تكويننا جيدا وبمقدورها مراكمة المعارف والمَدَارِك. وعلى المستوى التنظيمي والتقني، يتيح إرساء حماية ذكية للسوق المحلية وافتتاح متحكم فيه على الأسواق الدولية نمو المقاولات وتطويرها الإستراتيجي على المدى الطويل. وأخيرا، فإن استهداف ومنح الأولوية لقطاعات إستراتيجية رئيسية يتم اختيارها أو التي برزت من خلال الإمكانيات التي توفرها لتحقيق النمو والاضطلاع بدور قوة دافعة لباقي مكونات الاقتصاد، يُعد بعدا هاما للإستراتيجية الأكثر نجاعة في هذا المجال.

وقد مكن التفكير في مجموع هذه الديناميات من بلورة رؤية تدعو إلى إرساء طموح جديد يقوم على نموذج جديد يرمي إلى جعل الصناعة ركيزة أساسية من ركائز تنمية البلاد وبناء أمة صناعية فاعلة ومتضامنة ومدمجة قادرة على انتهاج مقاربة طويلة المدى والاستثمار الأمثل للإمكانيات المتاحة لتلبية الاحتياجات التي تفرض نفسها في الوقت الحاضر.

وتستند هذه الرؤية الخاصة بنموذج صناعي جديد للمغرب إلى العديد من الشروط المسبقة، وهي بمثابة ركائز أساسية غير قابلة للتفاوض :

- اعتبارُ البعد الاجتماعي أساسا هاما للعملية وجعلُه عنصرا من العناصر المهيكلية للتنمية وليس نتيجة لها، وهذا يسائل النموذج المجتمعي المراد اعتماده، وكذا أنماط تفعيل قيم التضامن، التي ينبغي بالضرورة إعادة النظر فيها؛
 - وعلى نفس المنوال، يجب تجديد التأكيد على البعد البيئي بوصفه سمة صناعية أساسية لمغرب المستقبل، مع التشديد على ضرورة الانتقال بهذا البعد من إكراه للقطاع إلى فرصة مهيكلية ومُحدثة للقيمة؛
 - تنامي دور الرأسمال البشري والابتكار، كميزة للرفع من تنافسية البلاد وجاذبيتها؛
 - يشكل التوجه الإفريقي للمملكة، الذي يهدف إلى جعل البلاد محفزا للتنمية المشتركة للقارة وللشركات جنوب-جنوب، من أجل الرفع من حجم السوق والبناء والإنتاج المشترك للقيمة، جوهر المقاربة المعتمدة، مما يتيح الالتقائية بين الأجندين الصناعية والسياسية.
- ويعتبر الهدف الذي تسعى الرؤية إلى بلوغه في فتح المجال أمام بناء مغرب يكون بمثابة «مصنع أخضر» على الصعيد الإقليمي، يمتلك صناعة مُتصلة ودينامية وتضامنية ومدمجة. وبغية تجسيد هذا الطموح المغربي على أرض الواقع، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن الربط بين الأبعاد الأربعة، المتمثلة في « الحكامة الواضحة المعالم والتنافسية،

و«العقد الاجتماعي المتجدد من أجل دينامية شاملة»، و«الدور المحوري للجهة في صلب التنمية الصناعية» و«تحرير الطاقات والمبادرات كأساس للرفع من حجم الاستثمارات»، سيمكن من وضع قاطرة الصناعة الوطنية على سكة المستقبل. وفي هذا الصدد، ينبغي إطلاق المبادرات المقترحة في إطار رؤية شمولية ومتجانسة يعتمد نجاحها على إرساء ترابط وتجانس قويين بين جميع الأبعاد من أجل الاستجابة، اليوم وعلى المدى الطويل، لمتطلبات التنمية، والانتظارات المشروعة للمواطنين، ومن ثم ضمان أسباب العيش الكريم والرفاه لأجيال اليوم والغد.

ووفق هذا المنظور، فإن تحقيق الرؤية الصناعية الجديدة المنشودة رهين بوجود فاعلين أقوياء، يتعين تعيّنهم والعمل على تضافر جهودهم في إطار حكمة مُمَاسَّسة وشفافة، مع تحديد واضح ومضبوط للمسؤوليات. ويتمثل الهدف من ذلك في ضمان توطيد القوى القائمة بغية خلق الانخراط والتعبئة والالتزام. ويقتضي هذا الأمر تعزيز انخراط الأطراف الفاعلة، وتوجيهه وتثمينه في إطار بنية متجددة، من أجل إرساء حكمة مسؤولة وواضحة المعالم وناجعة. كما أن الدولة، باعتبارها فاعلاً مركزياً، ينبغي أن تمارس صلاحياتها السيادية وتضطلع بأدوارها الرئيسية، في التخطيط الإستراتيجي والتقنين والدفع نحو التطور والتحفيز.

وفي إطار إرساء علاقات شغل مهنية واجتماعية جديدة، من الضروري إعادة النظر في تمثيلية أرباب العمل والنقابات، من خلال (أ) الاعتراف القانوني بتمثيلية وشرعية الفدراليات القطاعية، لتمكين الفاعلين الاقتصاديين والاتحادات المهنية المنضوية في إطار الهيئة الموحدة لأرباب العمل من الاضطلاع بدورها الكامل وتحمل مسؤوليتها في التمثيلية القطاعية للمهنة ككل و(ب) تعزيز تمثيلية النقابات داخل المقاولات والهيئات الاستشارية وهيئات القيادة، من خلال إصلاح يضمن تعزيز مكانة الهيئات الأكثر تمثيلية على الصعيد الوطني والقطاعي وحتى الجهوي.

هكذا، ومن خلال مأسسة أدوارها ومن ثم تعزيزها، ستستفيد جميع الأطراف الفاعلة المعنية (السلطات العمومية، والجهات، والنقابات التي تمثل القطاعات الصناعية، وأرباب العمل)، من أرضية جديدة للتشاور الإستراتيجي، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إحداثها. وبفضل تمتعها بمهمة مركزية ومعترف بها، ستتخذ هيئة القيادة هذه، الرفيعة المستوى، شكل مجلس وطني للصناعة، يخضع للسلطة المباشرة لرئيس الحكومة ويعبئ القطاعات والهيئات ذات التأثير القوي على تنفيذ الإستراتيجية الصناعية. ويتوخى من هذه الهيئة تحديد التوجهات الإستراتيجية الكبرى، وتوطيد نتائج المشاورات والحوار، واقتراح الآليات العملية التي تتيح بناء وتعزيز أسس التنافسية الصناعية لمغرب ينشد التموقع ضمن البلدان الصاعدة.

وبموازاة ذلك، ينبغي الرفع بشكل كبير من قدرات البلاد على الاستباق، من أجل ضمان الإعداد الأمثل للجامعات والمقاولات والكفاءات لمهن المستقبل. والواقع أن الأهداف المنشودة المتمثلة في بزوغ دينامية جديدة للتنمية الصناعية، بما ينسجم مع التحولات الدولية، لا يمكن أن تتحقق من دون تضافر الجهود لإرساء بقطة إستراتيجية فعالة، وإحداث تغيير جذري، كماً وكيفاً، في سياسة الابتكار والبحث والتطوير، المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالإنتاج الصناعي.

ويقتضي إرساء هذا النظام الجديد للحكمة الشاملة تحسين وإعادة بناء الثقة والشفافية والانسجام بين الفاعلين العموميين والخواص، المدعويين إلى العمل على تضافر كفاءاتهم ومعارفهم وقدراتهم والحرص على جعل التشاور وتجانس الأدوار وتكاملها، أداة حقيقية لتوطيد مختلف هذه الإسهامات ومضاعفة آثارها.

ويدمج هذا الطموح بشكل أساسي الانشغالات المتعلقة بتوفير أسباب العيش الكريم للجميع، والتي تتطلب إحداث تغيير جذري للنموذج المعتمد، مع إعطاء الأولوية للعمل اللائق، ومن ثم إرساء منظومة تكوين أساسي ومستمر تؤطرها ضرورة التعزيز المستمر للقدرات، وليس فقط للمعارف. ويتعين أن يقترن هذان البعدان بإصلاح عميق لمنظومة الحماية الاجتماعية من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى تعميم التغطية الصحية لتشمل جميع المواطنين وضمان استفادتهم منها في جميع الوضعيات التي يمكن أن يمروا منها. وهي تغطية لا يمكن الاستمرار في ربطها فقط بالاقتطاعات عن الشغل.

لذا، فإن أحد الرهانات الأساسية يكمن في تغيير طبيعة العلاقة بمجال الشغل، إذ يقتضي ذلك التحلي بالمزيد من القدرة على التكيف مع التغيرات ومع متطلبات سوق الشغل، حيث تتيح هذه القدرة على التكيف وعلى البحث الانتقال إلى أنشطة أو مهن قائمة أو ستُحدث مستقبلاً. ويقتضي هذا الوضع بلورة اتفاقات قوية من أجل إرساء سياسة جديدة للتشغيل وتبديل مناصب الشغل وعلاقات الشغل. وتحقيقاً لهذه الغاية، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعزيز التعاقد والعمل، بموجب نص قانوني، على تعزيز المكانة المهمة التي ينبغي أن تحتلها الاتفاقيات واتفاقات فروع النشاط، كعنصر مكمل للنصوص المنظمة لمجال الشغل. وهي نصوص ينبغي أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد، وأن تسري على الجميع، وألا تتطوي على خطر الوقوع في حالات «المأزق» أو في التأويلات المتعددة. كما يتعين أن تضطلع هذه النصوص بدورها كضامن للحقوق الأساسية والكونية، ولشروط العمل اللائق، وللأجور العادلة، ولتوفير الحماية المناسبة للأشخاص من أوجه الهشاشة التي يمكن أن تتجم عن هذه الدينامية الجديدة لسوق الشغل.

إن خلق الترابط بين الأبعاد الثلاث الرئيسية التالية: ملاءمة مدونة الشغل وإعطاء الأولوية لتوفير العمل اللائق؛ وتعزيز إطار التكوين المهني؛ والتوجه نحو بناء منظومة للحماية الاجتماعية المعممة، من شأنه أن يحفز تطوراً يجلب معه فرصاً أكثر مما ينطوي عليه من إكراهات. وهو ترابط يبت دينامية شاملة تتيح بناء تنمية صناعية مطردة ومستدامة ومندمجة في الدينامية العالمية.

وفي ظل هذا الواقع الصناعي الجديد، سيتعين على الجهات أن تضطلع بدورها الكامل في تنزيل أهداف التنمية في المجالات الترابية. كما ينبغي إغناء وتعزيز السياسة الصناعية الوطنية استناداً على المؤهلات والخصوصيات التي تمثل قوة كل جهة، بما يكفل تنزيل هذه السياسة بشكل طبيعي على صعيد المجالات الترابية، وبما يحقق تنمية قوية ومتوازنة في جميع أنحاء التراب الوطني. ولضمان هذا التنزيل، ينبغي إرساء إطار للتحفيزات موجه حسب

الجهات، ويتوخى بلوغ هدفين اثنين، هما: استثمار مؤهلات الجهات وخصوصياتها، وتدارك أوجه القصور على مستوى التنمية المسجلة في المجالات الترابية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي العمل على الإدماج القوي للبعد المتعلق بالاستدامة، بما في ذلك استغلال الموارد، وحماية البيئة، والنجاعة الطاقية، في توجيه الاستثمارات بل وفي إنشاء المناطق الصناعية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي إرساء وضع خاص بمهَيِّئِ المناطق الصناعية و / أو الفاعل البيئي، الذي يُفَوِّضُ لهما إنشاء مرافق المناطق الصناعية وضمان احترام المعايير البيئية والصناعية الأكثر تقدماً. ويتطلب إرساء الانسجام والنجاعة، على مستوى تهيئة وتوجيه البنيات التحتية الصناعية، أن ترتقي هذه الأخيرة، بما في ذلك المناطق الصناعية، إلى بنيات تحتية إستراتيجية تدخل بشكل مباشر وكلي ضمن صلاحيات الجهات.

وأخيراً، يقتضي بناء أمة صناعية تضافر مجموعة من الظروف المواتية لخلق مناخ يوفر التسهيلات والمواكبة وإتاحة الفرص وتعزيز القدرات، من خلال تحديد التدابير الكفيلة بمواجهة تحديات المستقبل، عبر الرفع من حجم الاستثمارات والمستثمرين وإنتاج القيمة المضافة الوطنية (الرفع من مؤهلات وتخصصات الفاعلين الصناعيين؛ والإصلاح الضريبي؛ وتحسين مناخ الأعمال؛ والرقمنة؛ وتوحيد المعايير؛ وغير ذلك).

وبما أن النموذج الصناعي الجديد الذي يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى إرسائه يندرج في سياق منطلق للقطيعة مع الماضي، فإنه يُقترح وضع خارطة طريق للمواكبة على المدى القصير لتلبية الاحتياجات الآنية، واستشرف متطلبات المديين المتوسط والطويل في إطار من التجانس.

إن تضافر جميع التوصيات يهدف إلى بناء مغرب يكون بمثابة «مصنع أخضر 4.0» على الصعيد الإقليمي، ذي صناعة متصلة ودينامية وتضامنية ومدمجة. ومن شأن هذه المقاربة، التي تشكل كلاً متجانساً وغير قابل للتجزئ، أن تساهم في إعادة بناء الثقة والشفافية، من خلال تشجيع ومأسسة حوار مستدام ومسؤول. إن الغاية المثلى هي تحسين مستوى عيش المواطنين، نساءً ورجالاً، في كل جهات المملكة، من خلال نمو أكثر إطراداً وتقاسم أكثر إنصافاً لمنافع النمو. ومن هذا المنطلق، فإن المجلس يقترح جعل هذه الرؤية والتوصيات الإستراتيجية المنبثقة عنها موضوع نقاش وطني بين جميع الفاعلين والمفكرين؛ نقاش مفتوح وجريئ ومسؤول وتشاركي على نطاق واسع.

تمهيد

اعتبر المغرب منذ استقلاله قطاع الصناعة إحدى الركائز التي ينبغي أن تقوم عليها تنمية البلاد. وفي التسعينيات، ولاسيما بعد التوقيع على الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في مراكش في 15 أبريل 1994، مع ما يحمله هذا التاريخ من دلالات رمزية، أكد الاقتصاد المغربي توجهه نحو الانفتاح على العالم، مما حتم تعزيز تنافسيته وجاذبيته.

وبغية تحقيق نمو أقوى، لاسيما عبر استثمار الإمكانات التي يتيحها هذا الانفتاح، أطلق المغرب منذ سنة 2005 مجموعة من المخططات والإستراتيجيات القطاعية الرامية إلى دعم تنمية القطاعات الاقتصادية المهيكلة (كالبنيات التحتية والسكن والفلاحة) أو القطاعات الجديدة، الموجهة أساسا نحو التصدير (المهن العالمية للمغرب). ويندرج هذا الالتزام، الذي تجسده سياسة الإستراتيجيات القطاعية، ضمن الجهود الهادفة إلى تعزيز النمو وتحسين المجمعات المرتبطة به، لاسيما الناتج الداخلي الخام والتشغيل والتصدير والميزان التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

واستهدفت هذه الإستراتيجيات بناء اقتصاد يتجه نحو التصنيع على نحو متزايد، ويستند إلى منتجات مُصنَّعة ذات قيمة مضافة عالية، ويستفيد من الفرص التي تتيحها السوق الوطنية من جهة، ومن مزايا السياسة الطموحة المتمثلة في الانفتاح على الأسواق الدولية، والتي تعززت باتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها المغرب مع 55 بلدا، مما يتيح له الوصول إلى أزيد من مليار مستهلك.

واستناداً إلى هذه الرؤية، اقترنت سياسة التنمية الاقتصادية بالرغبة في النهوض بالقطاع الصناعي، من خلال العمل منذ أكثر من عقد من الزمن على وضع مجموعة من الإستراتيجيات القطاعية الخاصة. وفي هذا الصدد، لا يمكن إنكار ما تحقق من إنجازات ومكتسبات بفضل هذه الدينامية، إذ مكنت المغرب من تحقيق متوسط نمو سنوي يبلغ أزيد من 4.5 في المائة (بينما كانت هذه النسبة أقل من 3 في المائة خلال الفترة 1990-2002). وعلى الرغم من ذلك، ينبغي الإقرار بأن هذه الدينامية تمت دون إرساء ترابط حقيقي مع السياسات الأخرى المتعلقة بتحفيز الاقتصاد، لاسيما الجهود الكبيرة والمتواصلة للاستثمار العمومي (32 في المائة من الناتج الداخلي الخام على مدى فترة طويلة)، ومن ثم لم تستفد من الانعكاسات الإيجابية للترابط والتجانس بين مجموع السياسات العمومية.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه الإستراتيجيات لم تحقق جميع أهدافها ولم يكن لها الأثر المنشود على تنمية البلاد، كما أنها لم تُنتج ما يكفي من الثروات ولم تخلق ما يكفي من مناصب الشغل التي لا يزال عددها ونوعيتها أقل بكثير من احتياجات المغرب والإمكانات الحقيقية التي يزخر بها.

ومن المؤكد أن مخطط الإقلاع الصناعي والإستراتيجيات التي تلتته قد مكنت من صعود مجموعة من القطاعات وأتاحت للمغرب التموقع على الساحة الصناعية العالمية. غير أن هذه الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية مُندمجة ومُطَرِّدة ومستدامة للقطاع الصناعي، افتقرت إلى رؤية شمولية تُدمج كل السياسات العمومية التي لها صلة بالصناعة أو تأثيرٌ على القطاع، مما يكفل تجانس النتائج وترابطها وتعزيزها.

إن بلورة هذه الرؤية الشمولية أضحت اليوم في متناول بلادنا. فقد أصبح هذا الأمر ممكناً بل ملحاً في سياق يتسم بتسارع التطورات التكنولوجية والتحولت الكبرى التي يشهدها النسيج الصناعي العالمي، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر على الصناعة الوطنية، مما يستلزم استباق هذه التحديات في إطار مقارنة دينامية ودائمة.

والواقع أن من شأن هذه التحولات العميقة أن تحدث تقلبات في الصناعة العالمية على المديين المتوسط والطويل، ولا يمكن للصناعة المغربية أن تكون في مأمن من ذلك. فمن ناحية، يساهم تطور التكنولوجيات الرقمية في تعزيز التداخل بين قطاعي الصناعة والخدمات. ومن ناحية أخرى، فإن إنترنت الأشياء، والطباعة الثلاثية الأبعاد، والروبوتات والذكاء الاصطناعي ستؤدي إلى ظهور «الصناعة 4.0»، التي تتميز بالتدويل المتزايد لسلاسل الإنتاج. وكلها عوامل تحدد أسس ثورة صناعية رابعة، ينبغي إدماجها في سياق إعادة هيكلة السياسة الصناعية الوطنية وتحديثها وتعزيز تنافسياتها.

وفي هذا الإطار، ينبغي تحديد معالم الطريق وتعبئة الفاعلين المعنيين والوسائل الضرورية لمواكبة تحولات صناعة الغد، التي تتسم بالاعتماد المتزايد على الروبوتات وبارتباطها بالشبكة وبسعيها إلى الاستجابة للاحتياجات الفردية وفي الوقت المناسب، كما أنها صناعة أغنى من حيث القيمة المضافة وأقل حاجة إلى اليد العاملة.

ووعياً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بهذه الرهانات ونهوضاً بالمسؤولية المنوطة به، وطبقاً لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس، فإن هذا الأخير قرر الاشتغال على هذا الموضوع في إطار إحالة ذاتية.

المنهجية المعتمدة

عهد مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والمشاريع الإستراتيجية بإنجاز دراسة وإعداد تقرير حول موضوع السياسة الصناعية في خدمة التنمية التي ينشدها المغرب. وهي تنمية مُطَّردة ومستدامة ومُدْمِجة تستجيب لاحتياجات المواطنين اليوم ولاحتياجات أجيال الغد، من حيث خلق الثروات، ومناصب الشغل الجيدة، والإنصاف في مجال التنمية الترابية وحماية البيئة. كما أنها تنمية تتوخى إدماج واستثمار آفاق التطور التي تتطوي عليها الاتجاهات العالمية والتحول الرقمية والتغيرات المناخية.

ومن هذا المنطلق، يسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى الإسهام في التفكير في السبل الكفيلة بإعطاء دفعة جديدة للسياسة الصناعية، وذلك وفق مقارنة مندمجة يضطلع في إطارها القطاع الصناعي بدور محركٍ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

وتشكل هذه الوثيقة تقريراً شاملاً يحاول أن يعكس أبرز مضامين الدراسة التي تم إنجازها، انطلاقاً من استثمار ما أنتجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي نفسه من معايير ودراسات تحليلية، وذلك استناداً إلى التقارير التي أعدتها الهيئات العمومية والخاصة، الوطنية والدولية، حول موضوع الصناعة المغربية وآفاق تنميتها. وتقدم هذه الوثيقة خلاصة ما وصلت إليه المناقشات التي دارت خلال جلسات الإنصات وورشات العمل التي نظمتها اللجنة. كما تعرض الوثيقة للاتجاهات وأفضل الممارسات المستخلصة من تحليل السياق الدولي والدراسة المقارنة التي أُنجِزت في إطار هذه الدراسة.

ويشكل هذا التقرير، الذي كان ثمرة مقارنة تشاركية واسعة جداً، جمعت بين الوقوف عند واقع الحال وإجراء الدراسات المقارنة وتحليل المقترحات الملموسة، أرضية شاملة تتضمن مقترحات ملموسة ترمي إلى تعميق النقاش بشأن السياسة الصناعية الوطنية.

وفي هذا الصدد، يقدم التقرير توليفة من العناصر التشخيصية ذات الصلة التي مكّنت من صياغة توصيات تتعلق بالمناخ العام للصناعة، والتي من شأنها أن تجعل الإجراءات المتخذة في هذا الميدان أكثر فعالية وأكثر استجابة لمتطلبات التنمية الشاملة للبلاد.

ومن خلال دراسة بيليوغرافية واسعة، استثمر هذا التقرير تراكم العمل الذي أنجزته العديد من الهيئات حول الموضوع، بما في ذلك مضامين التقارير التي سبق أن نشرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي نفسه.

كما تم إغناء هذا التقرير بفضل مسلسل إنصات وتنسيق وتشاور جرى مع الإدارة المركزية والقطاعات الوزارية والفاعلين في المجتمع المدني والمنظمات النقابية والفاعلين الاقتصاديين وهيئاتهم التمثيلية، المنضوية في إطار الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وبالموازاة مع جلسات الإنصات، استقبلت اللجنة عددا من مكاتب الخبرة الوطنية والدولية، فضلا عن خبراء بارزين متخصصين في الاستشارات الإستراتيجية الذين قدموا تحليلاتهم وآراءهم بشأن هذا الموضوع. وقد أعقبت العروض مناقشة معمقة مع أعضاء اللجنة.

واستنادا إلى هذا التراكم الأولي، استُكملت العملية بتنظيم ورشات عمل موضوعاتية، بهدف جمع الجهات الفاعلة وتعزيز النقاش بشأن مختلف الأبعاد المتعلقة بإشكالية السياسة الصناعية، والوقوف عند الدروس المستفادة من التجارب ورصد ملاحظات ومقترحات الفاعلين المعنيين والمهتمين بالموضوع، مع الحرص على تحليل مدى التقارب بين مواقفهم وبين أفكار اللجنة وتوصياتها.

وقد تمحورت هذه الورشات حول ستّة مواضيع. وخضعت كل منها للإعداد والمناقشة في إطار لجنة ثم على مستوى اللجنة، مع إعداد أرضية غنية تضم الملاحظات والتحليلات والإشكاليات الرئيسية والحلول الممكنة في ما يتعلق بالموضوع المطروح للنقاش. وتم الحرص على موافاة جميع المشاركين بهذه الأرضية قبل عقد ورشة العمل المخصصة للموضوع. وفي هذا الصدد، تناولت ورشات العمل الستّ المواضيع التالية:

- حكمة القطاع الصناعي ودور الفاعلين المعنيين؛
- العقار وتهيئة المناطق الصناعية والتنمية المستدامة؛
- التمويل والنظام الضريبي: رافعتان من أجل التموقع الإستراتيجي للصناعة الوطنية؛
- اليقظة الإستراتيجية والابتكار وتوحيد المعايير والولوج إلى الأسواق؛
- التكوين المهني، رافعة للتنافسية من أجل التموقع الإستراتيجي للصناعة الوطنية؛
- الأبعاد الاجتماعية لسياسة صناعية دينامية ومستدامة ومُدمِجَة.

وعقب تنظيم ورشات العمل الستّ هذه، حرصت اللجنة على تجميع ما خلّصت إليه هذه الورشات، بهدف تثمينها وضمان التجانس بين مختلف الأبعاد المتناولة، فضلا عن إغنائها والعمل على جعل البعد المتعلق بالحكمة في صلب منظور شمولي يستوعب جميع المستويات.

وقد جرى التأكيد على أن الهدف من عقد ورشات العمل هذه يتمثل في تشجيع إرساء نقاش معمق ومحدّد المعالم ومؤطر، من أجل تحقيق نتائج ذات قيمة مضافة عالية على درب بناء رؤية لتنمية القطاع الصناعي المغربي تكون في خدمة تنمية اقتصادية واجتماعية أكثر شمولية وأطراداً واستدامة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن عمل المجلس بشأن السياسة الصناعية يهدف إلى الاستفادة من السياسات العمومية القائمة ودراسة السبل الكفيلة بتسريع وتيرة تحقيق الأهداف المنشودة بما يتماشى مع الإمكانيات الحقيقية للمغرب، ومن ثم المساهمة في التفكير في سبل جعل السياسات العمومية أكثر نجاعة، من خلال ضمان تكاملها وتجانسها وترابطها.

وتؤكد المقاربة المعتمدة على ضرورة أن تراعي هذه السياسات التحولات الدولية والثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم، حتى يتمكن المغرب من الاندماج على نحو مستدام في هذه الدينامية. وهو هدف لا يمكن بلوغه إلا في إطار رؤية أكثر شمولية، تضطلع في إطارها الصناعة بدور أساسي في تسريع وتيرة التحول البنيوي للاقتصاد الوطني، حتى يتسنى للمغرب الاستجابة لمتطلبات التنافسية، وخلق القيمة المضافة، وإحداث مناصب الشغل الجيدة، وتحقيق الإدماج الاجتماعي.

واستنادا إلى تحليل المعطيات التي تم تجميعها، جرى تحديد عدة أبعاد ومحاور مترابطة جدا وتشكل رافعات تهدف إلى توجيه الخيارات الإستراتيجية وكذا التغيرات الكبرى التي تترتب عنها. وإذا كانت عدة محاور وما يرتبط بها من جوانب، لا تتعلق فقط بقطاع الصناعة، فقد تم العمل، اعتباراً لأهميتها بالنسبة لهذه الدينامية الصناعية الكفيلة بتحقيق النتائج المنشودة، على إدراجها وتناولها في هذه الدراسة مع الحرص على إضفاء التجانس اللازم بين مختلف تلك الجوانب.

وتضم هذه الوثيقة مقترحات اللجنة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والمشاريع الإستراتيجية من أجل بلورة سياسة صناعية دينامية، تتخرط في النظام الصناعي العالمي الجديد، بغية تحقيق تنمية وطنية مطمّدة ومستدامة ومدمجة على المستويين الاجتماعي والترابي.

1 - نظرة عامة حول السياق العالمي والتطورات التكنولوجية والتحولات الكبرى التي تؤثر على قطاع الصناعة

على أعتاب الثورة الصناعية الرابعة

تؤدّد الثورة الصناعية الرابعة التي يشهدها العالم تحولا عميقا داخل المجتمع. وفي الواقع، فقد سجّل التاريخ ثلاث ثورات صناعية كبرى: تعود الأولى إلى نهاية القرن الثامن عشر (وانطلقت من المملكة المتحدة)؛ والثانية في نهاية القرن التاسع عشر (نشأت في الولايات المتحدة وألمانيا)، والثالثة في نهاية القرن العشرين (بقيادة الولايات المتحدة واليابان). أما عصر الثورة الرابعة الذي يعيشه العالم اليوم فيتمّس بانتشار النظم الإلكترونية المادية، وبظهور «المصنع الأخضر» المتّسم بارتباط أجهزته بالشبكة والتوظيف الأمثل للموارد وترشيدها.

الثورة الرابعة (الأنظمة الإلكترونية المادية)	الثورة الثالثة (الأتمة)	الثورة الثانية (الكهرباء)	الثورة الأولى (الآلة البخارية)	من ...
				...
				... إلى
مستوى استبدال قليل للتجهيزات، سيتم الربط بين الآلات الموجودة	مستوى استبدال قوي للتجهيزات، حيث عُوْضت الأدوات بالآلات	مستوى استبدال قليل للتجهيزات؛ تركيب الحزام الناقل	استبدال مجموع مهن النسيج	استبدال التجهيزات

50 - ~40

90 - ~80

20 - ~10

100

النسبة المئوية لتجديد
المنظومة

ومنذ عدة سنوات، نشهد انتقالاً حقيقياً للقطاع الصناعي نحو هذا النموذج الجديد «للمصنع المرتبط بالشبكة». وقد عملت السلطات العمومية في ألمانيا منذ 2011 على الدفع بهذه الدينامية القوية، ثم ما فتئت أن انخرطت فيها أكبر القوى الصناعية في العالم، حرصاً منها على إعداد مستقبل قطاعها الصناعي في سياق يتسم بتنافسية متزايدة وبالتقلب، وبسيادة العولمة. وفي هذا الإطار، يتعين على المغرب جني الفوائد المحتملة لهذه الثورة والاندماج في الدينامية الدولية.

وتزداد وتيرة تطور علم الوراثة والذكاء الاصطناعي والروبوتات وتكنولوجيا النانو والطباعة الثلاثية الأبعاد والتكنولوجيا الحيوية، على سبيل المثال لا الحصر، على نحو غير مسبوق، لتشكل بذلك نواة ثورة صناعية ضخمة ينبغي استباقها. وستساعد النظم الذكية - في المناطق الحضرية أو القروية أو الصناعية - في حل المشاكل المتعلقة بتدبير سلسلة التموين، وتحقيق «الإنتاج الأفضل»، بل وإدماج تغيير المناخ. وأضحت الإمكانيات التي تتيحها أنماط الإنتاج (لاسيما الطباعة الثلاثية الأبعاد) تضع مبدأ العلاقة بين خفض التكاليف والإنتاج بكميات كبيرة موضع التساؤل.

ومن ناحية أخرى، سيسمح تزايد وتيرة اقتصاد المشاركة للناس بإضفاء الطابع النقدي على كل شيء، بدءاً من منازلهم الشاغرة إلى سياراتهم¹. إننا اليوم إزاء متطلبات جديدة وتَشكُّل أنماط استهلاك جديدة، ناتجة عن ثورة شاملة تؤثر على أساليب الإنتاج وأساليب الحياة معاً.

ويساهم التقدم في مجال الروبوتات والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في بزوغ عصر جديد من الأتمتة، ذلك أن الآلات أضحت تقوم بدور يحاكي أداء الإنسان أو يتجاوزه في مجموعة من الأعمال، بما فيها تلك التي تتطلب قدرات معرفية.

1 - "The Future of Jobs Employment, Skills and Workforce Strategy for the Fourth Industrial Revolution", Global Challenge Insight Report, World Economic Forum, January 2016

ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن معهد ماكينزي العالمي²، وهو هيئة استشارية تابعة لمكتب الدراسات الإستراتيجية الذي يحمل الاسم نفسه، فإن الأتمتة تمثل فرصة لتحسين إمكانات نمو الإنتاج ووضع سياسات تروم تشجيع الاستثمار وضمان استمرار التقدم في مجال الابتكار. ويحتم ذلك في الوقت نفسه إعادة النظر في نظم التربية والتعليم والتكوين ودعم الدخل وشبكات الأمان، فضلاً عن دعم عملية الانتقال لفائدة الأشخاص الذين لا يتمتعون بالكفاءات الكافية. كما سيتعين على الأفراد في أماكن الشغل التعامل بشكل أشمل مع الآلات في إطار أنشطتهم اليومية واكتساب مهارات جديدة تتطلبها الأتمتة، وذلك من أجل إنتاج قيمة مضافة بشرية تختلف عن تلك القيمة التي كانت سائدة من ذي قبل. وتبدو هذه العملية حتمية ويمكن استباقها.

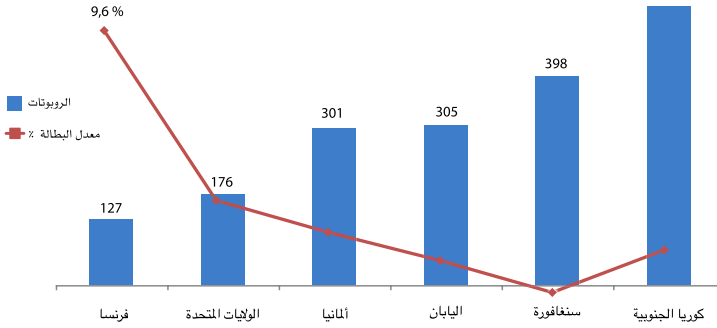
الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي

بموازاة الثورة التكنولوجية، هناك عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية والديموغرافية التي تساهم في تسريع مسارات الصناعات العالمية، إذ يتفاعل كل منها في اتجاهات متعددة وبكثافة متزايدة. وكلما خضعت الصناعات الكاملة للتعديل، فإن معظم المهن ستخضع لعملية تحول أساسية. وبينما تتهدد بعض الوظائف نمطية التكرار والبعض الآخر يتقدم بوتيرة سريعة، فإن الوظائف القائمة معرضة لأن تشهد تغييراً في المهارات اللازمة لممارستها.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن دراسة أجرتها مؤخراً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي للروبوتات، تربط بين عدد الروبوتات لكل فرد ومعدل البطالة، شككت ووضعت موضع تساؤل المخاوف التي تعزو فقدان مناصب الشغل إلى الثورة الرقمية والروبوتات. وعكس ما قد يعتقده الجميع، فإن البلدان التي تستخدم أعداداً أكبر من الروبوتات في قطاع الصناعة هي البلدان التي تسجل أدنى معدلات البطالة. فعلى سبيل المثال، تعد صناعة السيارات في ألمانيا واحدة من أكثر الصناعات اعتماداً على الروبوتات في العالم، ومع ذلك فإنها توظف 100.000 أجير أكثر مما كان عليه الأمر قبل 20 عاماً.

2 - "A future that works : automation, employment and productivity", McKinsey Global Institute, January 2017

الشكل رقم 1: عدد الروبوتات لكل 10.000 مُسْتَحْدَمٍ ومعدل البطالة بالنسبة المئوية من الساكنة النشيطة



ومن المفارقات، أن تطور محتوى المهن بفضل التكنولوجيا الرقمية لا يجعلها تعتمد كلياً على الأتمتة على اعتبار أنّ الإنسان يحتفظ بميزة مقارنة بالآلة. ومن المؤكد أنه سيتم استبدال عدد من المهن، لكن ينبغي تقييم الانعكاسات الإيجابية والسلبية لذلك في ضوء السياقات والتوجهات الإستراتيجية لكل بلد. وحسب التوقعات الأكثر توجساً، فثمة احتمال كبير جداً أن يتم تعويض منصب شغل واحد من بين منصبين بالآلة، على مدى السنوات العشرين المقبلة، في فرنسا، كما في أوروبا أو الولايات المتحدة³. وتضفي دراسات أخرى نوعاً من النسبية على هذه التوقعات، حيث ترى أن تسارع وتيرة الاعتماد على الروبوتات في بعض البلدان لا يساهم بالضرورة في فقدان الشغل بل يؤدي إلى تغيير طبيعته.

وينبغي في هذا الصدد الإشارة إلى أنه إذا كان هناك إقرار بأن الاتجاه نحو الاعتماد على الروبوتات من المرجح أن يؤثر على جميع الصناعات والبلدان على مختلف المستويات، فإن البلدان التي أثبتت قدرتها على تنمية رأسمالها البشري هي وحدها التي يمكن أن تكون قادرة على إرساء علاقة إيجابية بين تطور عدد الروبوتات وخلق فرص الشغل.

وفي الواقع، فإنّ الإنسان سيكون مطالباً في إطار عمله بالقيام بمهام محددة بدلاً من ممارسة مهنة أو حرفة. ومن هذا المنطلق، فإن جميع الوظائف التي تتطلب عملاً جماعياً أو تفاعلاً اجتماعياً أو التحلي بالمرونة في مواجهة حالة طارئة لا يمكن تعويضها بالروبوتات.

ولذلك، فإن الأتمتة والروبوتات والذكاء الاصطناعي ينبغي أن تساهم بالأحرى في إعادة تنظيم وتوزيع المهام داخل المهن بدل استبدالها نهائياً. وتُبيّن دراسة نشرتها هيئة التفكير والتقييم الفرنسية « France Stratégie » في سنة 2016 في هذا الشأن أن الأتمتة ستؤدي إلى زيادة الحاجة إلى «المهارات الاجتماعية» التي ستتيح تحقيق التكامل بين الإنسان والآلة⁴.

3 - Frey C. B. ET Osborne M. A. The Future of Employment: How susceptible are jobs to computerisation?, Oxford Martin School (2013).

4 - France Stratégie, « L'effet de l'automatisation sur l'emploi : ce qu'on sait et ce qu'on ignore », note d'analyse n°49, 2016

الإطار رقم 1: مصنع TESLA نموذج بارز للمصنع 4.0

يعتبر مصنع Tesla، وهي شركة مصنّعة للسيارات، نموذجاً بارزاً لهذا الوجه الجديد للصناعة. ويقع مقرّ الشركة في كاليفورنيا في واحد من أكبر المواقع الصناعية في العالم. وتختص الشركة في صناعة سيارة فاخرة كهربائية بنسبة 100 في المائة. ويعدّ المصنع، الذي يشبه مختبراً بنيائته الناصعة البياض، واحداً من أكثر المصانع اعتماداً على الروبوتات في العالم، على الرغم من أنه يشغل 3000 أجير من ذوي المهارات العالية. ويعتبر هذا الجمع بين الروبوتات والإنسان مبادرة رائدة تبنى بما ستكون عليه مصانع المستقبل. ويتم استخدام الروبوتات المتطورة في عمليات رفع وتحريك ولحام وتجميع مقصورة الركاب المصنوعة من الألومنيوم وبقبة مكونات هيكل السيارة، بينما يتولى الإنسان عمليات الإعداد النهائي والإلكترونيات والإشراف على عمل الروبوتات. وتجسد كل هذه الأنظمة القابلة لإعادة البرمجة، وهذه الأجهزة القابلة للتحريك (بدلاً من الاستبدال) والاستخدام المكثف للتكنولوجيا الرقمية ملامح صناعة المستقبل.

تحولات السلاسل العالمية

في سنة 2012، أشارت دراسة أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن دور الإنتاج الصناعي كان أساسياً في ازدهار الأمم، حيث إن أزيد من 70 في المائة من التغيرات بين مستويات الدخل في 128 بلداً تعزى فقط إلى الاختلافات المسجلة في المعطيات الخاصة بصادرات السلع المصنّعة.

ومن بين العوامل التي ساهمت في تحقيق هذه العولمة السريعة، النموّ واسع النطاق للإعلام الرقمي، وتطور البنيات التحتية المادية والمالية، وتكنولوجيات الإعلام الموجّهة للتصنيع، وانتشار الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف. وقد أدت هذه العوامل إلى تفكيك سلاسل التموين إلى شبكات عالمية معقدة تسمح لمقاوله معينة بالعمل والتدخل في الجوانب المتعلقة بالتصميم والتزويد بالمواد والمكونات وتصنيع المنتجات من أيّ مكان تقريباً، مع قدرتها على تلبية احتياجات الزبائن حيثما كانوا تقريباً.

وعلى نحو متزايد، ستعتمد القدرة التنافسية المستقبلية للصناعة، لاسيما بالنسبة للمغرب، على مدى قدرة هذا القطاع على إنتاج السلع والخدمات التي تستجيب لمعايير السوق الدولية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مستوى الدخل الحقيقي لسكانه وزيادته على المدى الطويل. وسيتعين على الصناعة 4.0 أن تتجاوز تكاليف الإنتاج المحفزة (التنافسية السعرية) وأن تدمج العناصر النوعية (ما يسمى بالتنافسية غير السعرية)، التي تشمل الأبعاد الاجتماعية وتلك المتصلة بالتنمية المستدامة.

ونتيجةً لتحولات سلاسل القيمة العالمية وإدماجها، فإن إشكالية الابتكار أضحت في صلب تحدي التنافسية الشاملة (غير السعرية)، التي من شأنها وحدها أن تمكّن من تحسين العرض (المجالات والقطاعات المستقبلية) والولوج إلى الأسواق العالمية (في مجال الابتكار، يحتل

المغرب المرتبة 72، ضمن 127 من الاقتصادات التي شملها مؤشر الابتكار العالمي لسنة (2017).

وخلال السنوات العشرين القادمة، ستضاف هذه العوامل إلى اتجاهات جديدة هامة ستعيد تحديد أنماط التصنيع والمنافسة بين البلدان والمقاولات. وستتطلب هذه الاتجاهات اهتماما وتعاوننا من جانب صانعي القرار السياسي وممثلي المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين⁵:

- ازدياد أهمية ومستوى تطور البنيات التحتية التي تمكن من التحول نحو تصنيع أكثر ابتكارا والمساهمة في نمو سوق الشغل، مما سيشكل تحديا ينبغي مواجهته؛
- ستزيد المنافسة بين البلدان لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير من المخاطر التي تواجهها، وستتعد أيضا عمليات اتخاذ القرار بالنسبة للمقاولات؛
- سيؤدي احتدام المنافسة والخصاص في مواد التصنيع، إلى إحداث تغيير جذري في الإستراتيجيات وفي تنافسية موارد البلدان والمقاولات، وسيكون ذلك بمثابة محفز لتحقيق طفرات كبرى في مجال علوم المواد؛
- ستشكل إستراتيجيات الطاقة النظيفة ومنخفضة التكلفة والسياسات الطاقية الفعالة أولوية رئيسية للمُصنِّعين وأصحاب القرار، وستكون بمثابة عوامل مهمة للتمييز بين البلدان والمقاولات ذات القدرة التنافسية العالية؛
- ستكون القدرة على الابتكار، بوتيرة متسارعة، أهم عامل في تمييز البلدان والمقاولات الناجحة؛
- سيكون الرأس مال البشري والموهبة أهم مورد من شأنه أن يُمكن من تمييز البلدان والمقاولات التي حققت النمو والازدهار.

وستعمل المقاولات الصناعية باستمرار على إعادة تقييم وعقلنة سلسلة قيمها تماشيا مع هذه الاتجاهات، وذلك باعتماد مقاربة إقليمية على نحو متزايد، مع السعي في الوقت ذاته إلى ولوج المزيد من الأسواق العالمية. وفي هذا السياق، ثمة إجماع على ضرورة الانتقال من مقاربة قائمة على التكلفة إلى مقاربة قائمة على الجودة، عن طريق تيسير التعاون بين أصحاب الطلبات وتمعدي الخدمات، من خلال إرساء اندماج أفقي وذو توجه إقليمي للمبادلات.

تأثير الصناعة من خلال الابتكار 4.0

إن تطوير العمليات الصناعية المبتكرة من قبيل «الصناعة 4.0» سيحدث تحولات على مستوى تصميم وتصنيع واستغلال وخدمة المنتجات وأنظمة الإنتاج. ووفقاً لدراسة أجرتها مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG)، فإن الربط والتفاعل بين الأجزاء والآلات والإنسان سيجعل أنظمة

5 - "The Future of Manufacturing. Opportunities to drive economic growth" A World Economic Forum Report in collaboration with Deloitte Touche Tohmatsu Limited (April 2012)

الإنتاج أسرع بنسبة 30 في المائة وأنجع بنسبة 25 في المائة. وفي حالة ألمانيا، يمكن أن تُؤد الإنتاج «الصناعة 4.0» مكاسب على مستوى الإنتاجية تتراوح بين 5 و8 في المائة من إجمالي تكاليف التصنيع على مدى عشر سنوات، أي ما يمثل ما بين 90 و150 مليار أورو، إضافة إلى خلق ما يناهز 390.000 منصب شغل. وعلى الرغم من أن هذا التحول قد يستغرق 20 عاما ليحقق، فإن السنوات الخمس إلى العشر القادمة قد تشهد تقدما حاسما في هذا المجال⁶.

وستؤدي هذه الموجة التكنولوجية والرقمية إلى إحداث تحولات عميقة على جميع مستويات المجتمع، لاسيما في المصانع والقطاع الصناعي ككل. ومن المتوقع أن تؤدي مجموعة من العوامل من قبيل المعطيات الضخمة، والروبوتات، والأجهزة المتصلة، وإترنت الأشياء، والطباعة الثلاثية الأبعاد، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، إلى ظهور «الصناعة 4.0»، التي تتميز بشكل خاص بإضفاء طابع دولي أكبر على سلاسل الإنتاج. وكلها عوامل تحدد الأساس التنظيمي لهذه الثورة الصناعية الرابعة، التي يتعين إدراجها في عملية إعادة هيكلة السياسة الصناعية الوطنية.

وهكذا، فإن الصناعة العالمية تواجه ديناميتين حتميتين ينبغي الاستعداد لمواجهةهما:

- تنامي الشكوك: لم يسبق للتكنولوجيا أن أدت إلى فقدان أعداد كبيرة من فرص الشغل وإلى خلق مناصب شغل جديدة في الوقت نفسه كما يحدث اليوم. ولم يسبق أن وضع الوافدون الجدد الفاعلين المهيمنين على المحك بهذا القدر، كما لم يسبق أن كان توقع تطور الأسواق والمداخل بهذه الصعوبة.
 - التسارع والسرعة: أصبحت وتيرة التقدم التكنولوجي تتم عبر دورات قصيرة جدا، مع اضطرابات قوية جدا تعرقل التخطيط، وتتطلب سرعة التحرك. ومن ثم يتعين على المقاولات تقليص الوقت اللازم لاتخاذ القرار، كما أن المقاولات أصبحت تنهار في وقت قصير جدا.
- وفي سياق هاتين الديناميتين الأساسيتين، الناشئتين عن العوامل الجديدة المحددة للإستراتيجيات الصناعية، يتعرض الفاعلون الصناعيون والنشاط الصناعي لتغيرات عميقة. وفي هذا الصدد، تراجع إنتاج مصانع الولايات المتحدة واليابان في سنة 2015، بينما ظل إنتاج المصانع الأوروبية على حاله، هذا في وقت لا يزال الإنتاج يسجل نمواً في جنوب شرق آسيا وإفريقيا وأوروبا الشرقية⁷.

ومن ثم فمن المؤكد أن الموجة التكنولوجية والرقمية ستحدث تغييرات عميقة في المصانع والقطاع الصناعي ككل. وعموما، سوف تتأثر الصناعة بفعل الابتكار 4.0 وهو ما جعل المقاولات الصناعية الكبرى تستعد لذلك. ووفقا لبحث أجراه مكتب الدراسات «برايس ووترهاوس كوبرز»⁸

6 - Industry 4.0 "The Future of Productivity and Growth in Manufacturing Industries", April 2015

7 - في الولايات المتحدة، تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة 1 في المائة تقريبا مقارنة بعام 2015. ويقترب هذا الانخفاض من 2 في المائة في اليابان. أما أوروبا، فقد سجلت زيادة طفيفة جدا (0.5 في المائة) بين يونيو 2015 ويونيو 2016، وفقا ليوروستات.

8 - Industry 4.0: Building the digital enterprise

شمل 2.000 فاعل صناعي في جميع أنحاء العالم، فإن هؤلاء يعتمرون بالفعل استثمار أكثر من 900 مليار دولار سنويا في المكونات الرقمية وغيرها من المكونات المهيكلية للصناعة 4.0. وفي هذا الصدد، ستظل التكنولوجيا و السلع التجهيز تشكل المحركات الرئيسية لنمو الصناعة التحويلية والنمو الشامل في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، على الرغم من أن استخدام البلدان النامية للطاقة والموارد الطبيعية يؤثر على نمو الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والمنخفضة.

وسيتعين تعزيز القدرات التكنولوجية من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري، وتحسين نظم الابتكار، وتحديث التجمعات الصناعية وسلاسل القيمة العالمية. ومن حيث الموقع الإستراتيجي والانتشار الجغرافي، فإن الصناعة تتموقع إذن بين طموحات الأسواق العالمية والمحلية، وهو ما يتطلب أيضا اعتماد منطق مزدوج لترشيد سلاسل القيمة الصناعية العالمية وتوطينها على الصعيد الإقليمي.

ومن شأن هذا الاتجاه، المقترن بالنمو السريع للتجارة الإلكترونية عبر العالم، وتطور المنصات الرقمية ونمو الاستهلاك في البلدان الصاعدة، أن يحفز تطوير «الشركات الصغيرة المتعددة الجنسيات» وهي «المقاولات التي تسوق منتجاتها وخدماتها في جميع أنحاء العالم دون الاعتماد على الهياكل المحلية الكبرى»، والتي يرى المكتب الدولي «KPMG» أن بإمكانها أن تحقق حجم صادرات يناهز 3000 مليار دولار في 2025 بالنسبة للولايات المتحدة وحدها.

وفضلاً عن هذه التغيرات العميقة، ومواطن الشك والفرص المتاحة، فإن مسألة الشغل والتشغيل أضحت تحتل مكانة أساسية داخل المجتمع الصناعي الجديد وذلك بالنظر إلى التأثير الذي تمارسه على سياسات التنمية والمسارات التي يتم انتهاجها.

وفي هذا الصدد، فإن غالبية مهن المستقبل القريب لا تزال غير معروفة⁹، ذلك أن تطور القطاع الرقمي قد يحدث تغييراً كبيراً على مستوى احتياجات المقاولات من حيث الموارد البشرية والمهارات، مما سيُنشئ علاقات جديدة بين الإنسان والآلة. وقد تناولت العديد من الدراسات¹⁰ هذا الموضوع، ومنها على وجه الخصوص الدراسة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في 2015. وخلصت هذه الدراسات إلى المعطيات الرئيسية التالية:

■ 60 في المائة من المهن التي ستتم مزاولتها في سنة 2030 لا توجد بعد؛

■ 47 في المائة من مناصب الشغل ستهددها التكنولوجيات الجديدة، لاسيما التكنولوجيا الرقمية؛

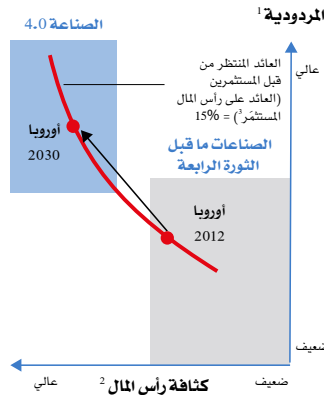
9 - ووفقاً للنتائج التي توصلت إليها دراسة أجراها 20 خبيراً التأموا في إطار مجموعة تفكير (أعدتها شركة ديل(Dell) ومعهد "l'Institut pour le Futur")، فإن أكثر من ثلاثة أرباع المهن كما نعرفها اليوم ستتطور في العقد المقبل.

10 - Le magicien de l'Humain, SAP SuccessFactors &The boson Project, « If robots are the future of work, where do humans fit in? », The Guardian, 2015

- سيكون على تلميذ يتابع دراسته اليوم تغيير عمله عدة مرات في حياته، قد تصل إلى 7 مرات؛
 - من بين الوظائف السبع التي سيحصل عليها في حياته، هناك خمس وظائف غير موجودة بعد؛ كما أن 60 في المائة من المهن التي سيتم إحداثها في 2030 لا توجد بعد؛
 - يتراوح احتمال اختفاء بعض المهن بين 0.01 في المائة (الخدمات الشخصية) إلى 95 في المائة (سبعوس الذكاء الاصطناعي مهن المساعدة، والمحاسب والمحلل المالي).
- غير أنه تجدر الإشارة إلى أن غالبية مسيري المقاولات قد استبقوا بالفعل هذه التغييرات، من خلال أخذها بعين الاعتبار عند تحليل التوقعات الخاصة بتطور الوظائف في صفوف أجرائهم: وفي هذا الصدد، يرى 40 في المائة من أرباب العمل أن 25 في المائة من موظفيهم سوف يتأثرون بالتغييرات، وفقاً لدراسة أصدرها المكتب الأمريكي "واجيبوانت" (Wagepoint) في سنة 2016.

وأخيراً، من المهم أن نلاحظ أن التقلبات الناجمة عن زيادة حجم الصناعة 4.0 ستغير أيضاً بشكل كبير العلاقة بين المردودية والأرباح. وسيكون هذا الأخير بالضرورة أكثر حجماً لأنه ينطوي على استثمارات أكبر، لكن مردوديته ستعزز بشكل ملحوظ إذ سيبغ العائد على رأس المال المستثمر حوالي 15 في المائة بحلول سنة 2030، وفقاً لدراسة نشرها مكتب الدراسات «رولاند بيرغر» (Roland Berger) في سنة 2016.

الشكل رقم 2: سترفع الصناعة المردودية وكثافة رأس المال



1: صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة المئوية من القيمة المضافة؛ هامش؛

ضعيف= أقل من 5 %، عالي= أزيد من 20 %

2: الأرباح الموظف\ القيمة المضافة؛ هامش؛ ضعيف= أقل من 0.5%، عالي=أزيد من 1.3 %

3: العائد على رأس المال المستثمر= المردودية X كثافة رأس المال

بعد بيئي أساسي

إذا كانت التطورات التكنولوجية، بما فيها المُكوّن الرقمي، تفرض نفسها بقوة من الناحية الاقتصادية، فإنها تعمل أيضا على توطيد وتقوية مظاهر التعبير عن المطالب الاجتماعية والبيئية التي تنبع من أجلها على نحو متزايد المجموعات المعنية وممثلو المجتمع المدني، وكذا مستعملو شبكات التواصل الاجتماعي. ويراعي الساسة والفاعلون الاقتصاديون هذه الأبعاد التي أصبحت مهيكلة لكل إستراتيجيات التنمية.

وفي هذا الشأن، تناولت دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سنة 2015 العلاقة القائمة بين البيئة والتنمية الصناعية، حيث يبدو جليا أن «الاقتصاد الأخضر» لا يمكن تحقيقه دون إشراك القطاع الصناعي¹¹. ويتسم هذا الاقتصاد الأخضر بنمو مستدام ومدمج اجتماعيا، قوامه المحافظة على البيئة والتدبير الفعال للموارد الطبيعية على المدى الطويل.

إنّ نجاح هذا المسلسل رهين بجهود جميع الفاعلين (من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع المدني)، ويضل رهينا بشكا خاص بالدور الأساسي الذي تضطلع به الدولة من خلال وضع إطار قانوني خاص، وتحفيز الاستثمار والابتكار؛ فضلا عن تعزيز قدرات الفاعلين من القطاعين العام والخاص على مواجهة تحديات الانتقال الطاقوي، وذلك من أجل بلوغ جملة من الأهداف من بينها التدبير الأمثل للموارد، والتحكم في مستويات التلوث، وتدبير النفايات، وحماية التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية.

وفي هذا الصدد، شددت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تقريرها عن التنمية الصناعية لسنة 2016 على أنه «يتطلب الوصول إلى مستويات متقدمة من التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة ليس فقط زيادة الدخل بل يتطلب أيضا بذل الجهود الواعية من أجل تحقيق النمو المستدام وتعزيز الشمولية الاجتماعية والتحرك نحو تحول هيكلي صديق للبيئة، فضلا عن إدارة المفاضلات بين هذه الأهداف»¹².

2 - واقع القطاع الصناعي في المغرب

منذ بداية الستينيات، انتهجت الدولة المغربية خيارات إستراتيجية ترمي إلى تنمية القطاع الصناعي من أجل تحقيق هدف مزدوج:

- هدف صريح: النمو، وتغطية الطلب المحلي، والصادرات، وغير ذلك؛
- هدف ضمني: التشغيل، والخبرة التقنية، والتوزيع الجغرافي للقطاعات الواعدة، والتكامل بين القطاعين العام والخاص، والتنمية الاقتصادية، وخلق الثروة، وغير ذلك.

11 - "Industry and the green economy in North Africa: Challenges, practices and lessons learned", United Economic Commission for Africa, September 2015

12 - "دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة" منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. تقرير التنمية الصناعية لعام 2016

وتطلب تحقيق هذه الخيارات وتجسيد الرغبة في الرفع من مكانة القطاع الصناعي داخل منظومة الإنتاج وفي الدينامية الاقتصادية والاجتماعية تدخّل الدولة بشكل أكبر. وقد تمحور هذا التدخل حول منهجيتين متكاملتين للعمل:

- تعزيز السياسات الخاصة بتنظيم القطاع وتشجيع الفاعلين المعنيين؛
 - التزام مباشر يتجسد في إنشاء ملك صناعي عمومي قائم بذاته أو كشريك للمكونات الأخرى للرأسمال الصناعي.
- وقد مكنت هذه الإجراءات من بناء نسيج صناعي متنوع نسبياً ولكنه يتسم بالهشاشة كما أنه معرض بشدة للإكراهات الخارجية.

لقد شهدت فترة الحماية تطور نموذج نموّ ذي صبغة فلاحية ومنجمية يسود فيه قطاع إنتاج أولي يتسم بضعف التنوع على مستوى نظام الإنتاج وبالخصوص بهيمنة السوق الخارجية على المعاملات التجارية وبنية الطلب. وعلى هامش هذا النموذج، تمّ إحداث بعض الأنشطة الصناعية التي تهيمن عليها مبادرة المجموعات الخاصة الأجنبية. وقد ظلت هذه الأنشطة محصورة في تحويل بعض المنتجات، لاسيما المنتجات المتأتية من الصيد وتربية المواشي والزراعة.

وغداة حصول المغرب على الاستقلال، انخرطت الدولة المغربية في تنفيذ إستراتيجية وطنية للتصنيع قائمة على تطوير الصناعة الثقيلة. وكان من الضروري ضمان التجانس بين مكونات منظومة الإنتاج، من خلال إحداث قطاعات أساسية (السيارات والحديد والصلب والنسيج وغيرها)، وإقامة الوحدات التحويلية المتعلقة بها. وتطلبت هذه الخيارات مجهوداً استثمارياً مهماً مؤلّه بالأساس الادخار الوطني. وفي هذا السياق، كان على الدولة الاضطلاع بدور مباشر وحاسم في إنشاء صناعات ثقيلة، وفي الوقت نفسه تهيئة فضاءات للمبادرات الخاصة واللجوء إلى أشكال من الشراكة مع الرأسمال الأجنبي.

وقد أعاد المخطط الخماسي الأول 1960-1964 النظر في هذه الطموحات، حيث حصر التنمية الصناعية في الهدف المتمثل في مواكبة تطور القطاع الفلاحي. «بيد أن هذه السياسة لم تنفّذ تنفيذاً كاملاً، وتم إلغاء بعض المشاريع أو تأجيلها بسبب إكراهات مالية على وجه الخصوص. ولهذا السبب، ركز المخطط الثلاثي (1965-1967) بشكل أكبر على القطاع الخاص من أجل تطوير الاستثمارات واختيار الليبرالية الاقتصادية»¹³. ولم يؤدّ هذا التوجه، الذي أعيد تأكيده في توجهات مخطط 1968-1972، إلى إحداث تغيير جذري في المشهد الصناعي للمغرب في الستينيات.

وشكّل مخطط 1973-1977 نقطة تحول في السياسة الصناعية. واعتباراً للتأثر الشديد للنتائج الداخلي الخام الفلاحي بالظروف المناخية، فقد جعلت السلطات العمومية من التصنيع شرطاً

لا مجيد عنه لتحقيق الإقلاع الاقتصادي. ويمكن ارتفاع عائدات الفوسفات من توفير فائض مالي خُصص لتمويل المشاريع الكبرى. وبموازاة هذا التغيير في المنظور وفي الوسائل، تَعَزَّز حضور الدولة في القطاع الصناعي. وبالفعل، فقد انخرط القطاع العام بشكل رئيسي في بعض الصناعات المتقدمة تقنيا (الصناعات الكيماوية، والإسمت، والسكر، ومشتقات الحليب). وبموازاة هذه المخططات القطاعية، انخرطت بعض المؤسسات المالية التابعة للدولة (مكتب التنمية الصناعية والشركة الوطنية للاستثمار وصندوق الإيداع والتدبير) في بعض الأنشطة التحويلية (النسيج، ومنتجات الحليب، وتركيب الأجهزة الكهربائية، وغير ذلك). ومن المؤكد أن الدينامية التي اتسم بها الاستثمار الصناعي، لاسيما العمومي، خلال هذه الفترة، ساهمت في إحداث تغييرات بنوية في النسيج الصناعي، من خلال التحوّل نحو الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة، بيد أنه في غياب ثقافة صناعية حقيقية، فإن مساهمة الصناعة الوطنية في تغطية احتياجاتها من سلع التجهيز لم تتطور كثيراً.

ومنذ سنة 1995، اختار المغرب الانفتاح وتطوير قطاعه الصناعي والانخراط القوي في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، تطوّرت العديد من المجموعات الصناعية الكبرى، إدراكاً لضرورة إحداث تحوّل ذي قيمة مضافة أعلى، بما في ذلك على مستوى الصناعة الفلاحية الناشئة. وشهدت الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2005 بداية انتعاش الصناعة الوطنية، على الرغم من أنّ بنية الصادرات المغربية لم تشهد سوى تغيرات طفيفة من حيث التطور التقني، حيث واصل المغرب التموّج بشكل رئيسي على مستوى المنتجات قليلة التعقيد، مثل النسيج والصناعة الغذائية، في حين ظلّ حضوره على مستوى المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي القوي غير كاف. كما اتسمت هذه الفترة باعتماد سياسة استثمارية تركز جزء كبير منها على البنيات التحتية الكبرى¹⁴.

كما شكّلت سنوات 2000 نقطة تحول من خلال وضع وتنفيذ جيل جديد من الإستراتيجيات القطاعية من أجل «تصحيح» أوجه القصور في المنظومة الصناعية أو الاختلالات المسجلة في الأسواق القطاعية وتشجيع المشاريع الاستثمارية. وفي هذا السياق، ساهمت الدولة في اتخاذ تدابير إيجابية لتشجيع «خلق الاستثمارات، لاسيما من خلال التحفيزات الضريبية والمالية، وتيسير الولوج إلى العقار والتمويلات وتبسيط المساطر الإدارية، فضلا عن الاستثمارات المخصصة للبنيات التحتية»¹⁵.

وهكذا أطلق المغرب سلسلة من الإستراتيجيات القطاعية الطموحة التي تغطي مجموع قطاعات الاقتصاد: الفلاحة والصيد، الطاقة والمعادن، البناء والأشغال العمومية، والصناعات التحويلية، والخدمات.

14 - واكب ميثاق الاستثمار الأول الذي اعتمد في عام 1995 عملية الانتقال من نظام الترخيص المسبق للاستثمارات - المرتبط بمغربية الاقتصاد - إلى تعزيز الاستثمارات

15 - المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللاهادي لتسريع الإقلاع الصناعي، البنك الدولي، 2016.

وتهدف هذه المخططات، في أفق 2015 و2020، إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في المغرب، من خلال تنويع القطاعات الصناعية والولوج التدريجي لقطاعات أكثر تعقيدا مثل السيارات والطيران، بما يجعل من المغرب بلداً للاستثمار ومنصّة للتصدير.

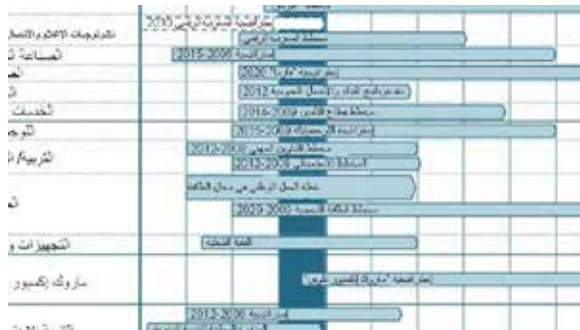
اعتماد سياسة قائمة على وضع إستراتيجيات قطاعية

أطلق المغرب منذ سنة 2005، العديد من المخططات والإستراتيجيات القطاعية¹⁶ التي تهدف إلى دعم تنمية القطاعات الاقتصادية المهيكلة (البنيات التحتية، والسكن، والفلاحة وغيرها) أو القطاعات الجديدة، الموجهة أساسا نحو التصدير (المهن العالمية للمغرب). وتحقيقاً لهذه الغاية، جرى وضع سياسة إرادية للتنمية الاقتصادية تستهدف التنمية البشرية والاستثمار في المجال الاجتماعي، وتحديث القطاعات المحلية، وتسريع تنمية القطاعات الموجهة نحو التصدير، وتعزيز البرنامج المتعلق بالبنيات التحتية.

وفي هذا الصدد، كان من الضروري تعويض اقتصاد فلاحى بالأساس بأخر يتّجه نحو التصنيع بشكل متزايد، وقائم على منتجات مصنّعة ذات قيمة مضافة عالية ويستفيد من الفرص التي تتيحها السوق الوطنية من جهة، ومن مزايا السياسة الطموحة المتمثلة في الانفتاح على الأسواق الدولية، والتي تعزّزت باتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع 55 بلداً، مما يتيح له الوصول إلى سوق يضم أزيد من مليار مستهلك محتمل.

وعموماً، تجدر الإشارة إلى أن هذه المخططات تدرج، وفق النظريات الاقتصادية، «في سياق منطق مزدوج يروم تحديث القطاعات التقليدية مثل الفلاحة والصيد والمعادن، من جهة، وتنمية قطاعات حديثة، من جهة أخرى، كالطاقات المتجددة، واللوجستيك، وصناعة السيارات، والطيران وترحيل الخدمات، والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، والتي يتمتع فيها المغرب بمزايا تنافسية حقيقية»¹⁷.

الشكل رقم 3: رؤية وطنية تجسدها إستراتيجيات قطاعية تغطي عدة قطاعات



16 - تخطى المغرب منذ عام 2002 عن التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي القائم على مخططات خماسية. ويجري تنفيذ البرنامج الحكومي في إطار إستراتيجيات قطاعية يتم تنفيذها من خلال برامج تعاقدية.

17 - هل يتوفر المغرب على إستراتيجية للتنمية الاقتصادية؟ مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد، يونيو 2010.

يعكس الانخراط في سياسة الإستراتيجيات القطاعية الرغبة في تعزيز النمو وتحسين المُجمّعات ذات الصلة، لاسيما الناتج الداخلي الخام والتشغيل والصادرات / الميزان التجاري، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها.

ويتألف الإطار الإستراتيجي المقترح من عدة مخططات قطاعية (مخطط رواج، ومخطط المغرب الأخضر، ومخطط أليوتيس، ومخطط المغرب الرقمي، والمخطط الأزرق 2010-2020 ، ورؤية 2015 الخاصة بالصناعة التقليدية، ومخطط إقلاع، ومخطط تسريع التنمية الصناعية وغيرها) وعدة برامج عرضانية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتربية والتعليم، والشباب، والرياضة، والإستراتيجية الوطنية للوجستيك وغيرها).

وتهدف هذه السياسات إلى تحسين عرض الإنتاج الوطني، لاسيما في القطاع الصناعي، كما هو الحال بالنسبة لإستراتيجية التسريع الصناعي الجديدة التي أُطلقت في مارس 2014. وقد مكّن الدعم المقدم في مجال العرض المغربي من التوقيع في مهن جديدة كان يسجل فيها حضوراً ضعيفاً، أو كان غائباً فيها تماما، كقطاعات السيارات أو الطيران أو ترحيل الخدمات، ومن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واحتلال موقع في قطاعات مستقبلية مثل الطاقات المتجددة من خلال الطاقة الشمسية.

وقد تمت مواكبة هذه المخططات والإستراتيجيات القطاعية بسياسة لتشجيع الاستثمار وبجهود لتطوير البنيات التحتية، مما ساهم في تيسير تبادل السلع والخدمات. وفي هذا الصدد، «تأخذ المغرب خطوات هامة في مجال تطوير البنيات التحتية في قطاعات النقل والمياه والطاقة. ففي قطاع النقل، على وجه الخصوص، تمكن المغرب بفضل تنفيذ مشاريع كبرى، من تحقيق أداء عام في مستوى أداء البلدان الصاعدة»¹⁸.

ومع ذلك، فثمة إقرار اليوم بأن السياسات القطاعية المشار إليها تجد صعوبة في تحقيق أهدافها¹⁹. ومن السمات الرئيسية لهذا الوضع ضعف القدرة على دعم تحديث النسيج الاقتصادي وتعزيز تنافسيته، وتدني حجم الدعم المخصّص للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتباين جهود ضخ دينامية في الاستثمار الوطني المنتج.

وبالفعل، فإن فرص الشغل التي تمّ إحداثها في القطاعات الجديدة لا تعوّض إلا جزءاً من المناصب التي فقدتها بعض القطاعات التقليدية (البناء والأشغال العمومية والنسيج والجلد، على سبيل المثال)، وتبقى إلى حدّ ما ذات مؤهلات متوسطة. ذلك أنّ المقاربة العمودية لهذه الإستراتيجيات القطاعية، التي تعتمد على أطر مرجعية، وأجال محددة، ونتائج مرسومة،

18 - "المغرب: وثيقة إستراتيجية البلدان للفترة 2012-2016"، البنك الإفريقي للتنمية

19 - «وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن السياسات القطاعية تجد صعوبات في تحقيق النتائج النسبية، وخلق الآثار المتضاعفة، ووضع المغرب على مسار نمو مرتفع بشكل أكثر استدامة. ومن المؤكد أن المغرب ليس البلد الوحيد أو أول بلد يواجه محدودية السياسات الصناعية الإرادية. فقد سعت العديد من البلدان النامية إلى تشجيع الإقلاع الصناعي، لكن النتائج كانت مخيبة للأمل عموماً أو حتى نتائج عكسية في حالات كثيرة. ومن هذا المنطلق، فإن الإشكالية التي يواجهها المغرب لا تختلف كثيراً عمّا تواجهه مصر حالياً» [المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الصناعي، البنك الدولي، 2016.

موضوعة بشكل مختلف من حالة لأخرى²⁰، مع أنها تشترك في نفس الأهداف المتعلقة بالنموّ ويخلق فرص الشغل والقيمة المضافة، وكلها عوامل أثرت بشكل كبير على نجاعتها²¹.

وإذا كان إطلاق الإستراتيجيات القطاعية، قد مكن من خلق دينامية اقتصادية واجتماعية في بعض الحالات، فإنها افتقرت إلى التجانس في إطار رؤية اقتصادية شاملة، وهو ما يشكل عائقاً أمام التنفيذ الفعلي لهذه الإستراتيجيات. وإذا كان الجميع يقر اليوم بهذا الاستنتاج، فلم تقدّم أي حلول جذرية لمعالجة الأمر.

ومن ثم، فإن هذه الدينامية الجديدة لم تمكّن من خلق ما يكفي من الثروات المحلية أو فرص الشغل، في ظل منظومة تربوية تشكل عائقاً أمام التنمية وتكرس مظاهر عدم تكافؤ الفرص.

وفي هذا الصدد، يساهم غياب إطار حكامه شامل²²، ينخرط فيه الجميع، في انعدام الانسجام والنجاحة، وعدم التجانس على مستوى استخدام الموارد (لاسيما النادرة منها- المالية والعقارية والمائية والبشرية وغيرها) وعلى مستوى التنفيذ، بما في ذلك التنفيذ الترابي، مما يساهم بالتالي في الحد من تأثير المبادرات المتخذة على تنمية البلاد.

عُشْرية للتنمية الصناعية المدعّمة القائمة على استهداف مزدوج

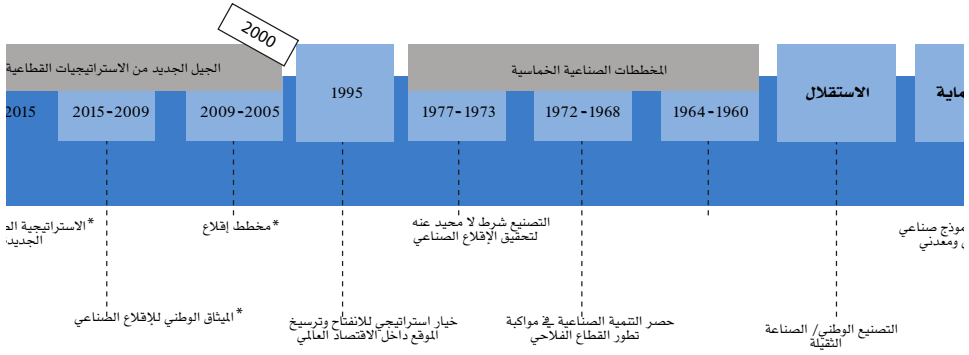
واكبت سياسة التنمية الاقتصادية القائمة على رؤية قطاعية رغبةً في النهوض بالقطاع الصناعي، من خلال تنفيذ إستراتيجيات خاصة منذ سنة 2005.

الشكل رقم 4: المسار التاريخي للقطاع الصناعي في المغرب: محطات رئيسية

20 - تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر: مركزات إستراتيجية من أجل تنمية متواصلة ومستدامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014.

21 - "من الضروريّ العمل على تحقيق الانسجام بين مجموع الإسقاطات من خلال أفق موحد (2020 على سبيل المثال)، تشمل الأفق الخاصة على مستوى غالبية الإستراتيجيات القطاعية" (تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر: مركزات إستراتيجية من أجل تنمية متواصلة ومستدامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014)

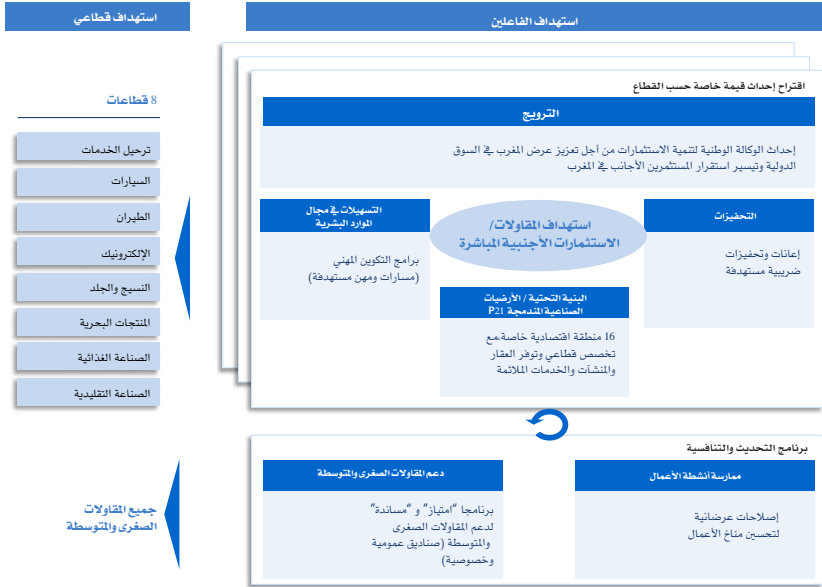
22 - والواقع أن وجود إطار شامل يكفل التجانس الضروري بين السياسات سألقة الذكر والسياسات الأخرى التي تنتهجها الحكومة كان من شأنه أن يجنب ازدواجية العمل ويعزز أوجه التكامل ويسر التنسيق بين مختلف الفاعلين". [تشخيص النمو في المغرب، تحليل الإكراهات التي تعيق تحقيق نمو واسع النطاق ومدمج، البنك الإفريقي للتنمية- مؤسسة تحدي الأفق]



تم التركيز على الاستراتيجيات الـ

بناء إستراتيجيات صناعية تتمحور حول استهداف مزدوج

تمحورت الإستراتيجيات الصناعية التي اعتمدت خلال السنوات العشر الماضية حول استهداف مكونين اثنين هما: الفاعلون والقطاعات. وتروم هذه الإستراتيجيات تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي: المساهمة في خلق الثروة (الناتج الداخلي الخام الإضافي)، وتوجيه الإنتاج نحو التصدير (تقليص العجز التجاري وتحسين ميزان الأداءات) وخلق فرص الشغل بأعداد كبيرة.



وسعياً إلى بناء رؤية شمولية للتنمية الصناعية، وضعت السلطات العمومية ثلاث إستراتيجيات متعاقبة للنهوض بالقطاع الصناعي.

مخطط إقلاع 2009-2005

جرى وضع مخطط إقلاع في سنة 2005، بهدف تسريع مسلسل تحديث النسيج الصناعي وتحسين تنافسيته في سياق يتسم بالانفتاح المتزايد للاقتصاد الوطني على الخارج، واحتدام المنافسة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تضمن مخطط إقلاع تدابير تروم تطوير بعض القطاعات الواعدة وجعلها قادرة على المنافسة في مجال التصدير، وهي سبعة قطاعات (ترحيل الخدمات، والسيارات، والطيران، والإلكترونيك، والصناعة الغذائية، والمنتجات البحرية، والنسيج [كان قطاع الصناعة التقليدية جزءا من القطاعات المستهدفة قبل أن يحظى بإستراتيجية خاصة به]. وقد تم ذلك من خلال برنامج عرضاني يهدف إلى تحديث النسيج الصناعي القائم²³:

■ المساعدة في المجال التقني وفي مجال التدبير؛

23 - تضمن مخطط إقلاع الذي وضعته الحكومة إحداث مجتمعات صناعية وتكنولوجية ومناطق حرة موجهة لخدمة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

■ الولوج إلى التمويل؛

■ محيط المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

■ إعادة هيكلة النسيج الصناعي والفاعلين المعنيين.

الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2015-2009

مواصلةً لما جاء به مخطط إقلاع، عمل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي²⁴ على تدقيق البرنامج التنفيذي للمخطط وسعى إلى تسريع وتيرة تنمية ست قطاعات واعدة اعتبرت قطاعات ذات أولوية بالنسبة للمغرب.

وفي هذا الصدد، أُعيد ترتيب الأهداف الإستراتيجية لكل قطاع في الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، مع حذف قطاع الصناعة التقليدية، الذي حُصِّصت له إستراتيجية خاصة، وكذا قطاع تحويل المنتجات البحرية، الذي أُدمج في مخطط قطاعي سُمِّي «أليوتيس». كما تمت إعادة تقييم الرهانات المتصلة بقطاعي الصناعة الغذائية والنسيج.

أهداف الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي على مستوى المهن الست: تطوير «المهن العالمية للمغرب»

■ ترحيل الخدمات: استثمار الإمكانيات المتاحة لتطوير القطاع في مجالات ترحيل خدمات تكنولوجيا الإعلام (ITO)، والتعاقد الخارجي بشأن العمليات التجارية (BPO)، ومراكز الاتصال؛

■ السيارات: جذب كبار مصنعي تجهيزات السيارات للمغرب؛

■ الطيران والفضاء: استثمار الإمكانيات المتاحة لتطوير القطاع على مستوى مراكز التميز: الإنتاج والخدمات والصيانة والهندسة؛

■ الإلكترونيك: مواكبة تطوير قطاع الإلكترونيك المتخصص؛

■ النسيج والجلد: ضمان استدامة القطاع وهيكلته وتجميعه، من خلال التموقع على نطاق أوسع في سلسلة القيمة؛

■ الصناعة الغذائية: تعزيز نسيج الفاعلين المتَّسِّم بالهشاشة وضعف التنافسية.

وبموازاة ذلك، وبغية اعتماد مقاربة مندمجة، تم تحديد جملة من التدابير العرضانية التي تستهدف على وجه الخصوص تحسين تنافسية المقاولات:

24 - "تهدف هذه الإستراتيجية الجديدة إلى تعزيز وتوليد وتطوير النجاحات التي راكمها القطاع الصناعي المغربي. كما تتوخى مواكبة الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، من خلال وضع آلية متكاملة لإدماج المقاولات الصغيرة جداً؛ ومواجهة التحدي الأساسي المتمثل في ملائمة الكفاءات مع احتياجات المقاولات، وإنشاء صندوق للاستثمار الصناعي العمومي، سيخصص له غلاف مالي بقيمة 20 مليار درهم إلى غاية سنة 2020". [تشخيص النمو في المغرب، تحليل الإكراهات التي تعيق تحقيق نمو واسع النطاق ومدمج، البنك الإفريقي للتنمية- مؤسسة تحدي الألفية]

أهداف الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي بخصوص الأوراش الأربعة العرضانية

- تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة: إعادة هيكلة وتقوية نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة المتمسم بالهشاشة والتشتت، مع الحرص على تشجيع إنشاء المقاولات؛
- مناخ الأعمال: إرساء التجانس بين المشاريع التي تم إطلاقها في المغرب في مجال تحسين مناخ الأعمال؛
- التكوين: ضمان توفر موارد بشرية ذات مؤهلات تستجيب لمتطلبات تطوير المهن الستّ المستهدفة (المهن العالمية للمغرب)؛
- الأرضيات الصناعية المندمجة (P2I): وضع أفضل فضاءات الاستقبال رهن إشارة المستثمرين لممارسة أنشطتهم.

كما تضمن الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي أهدافاً مرقّمة في أفق سنة 2015 شملت: إحداث 220.000 منصب شغل إضافي في القطاع ورفع الناتج الداخلي الخام الصناعي ب 50 مليار درهم. غير أنه لم يتم إحداث سوى 75.000 منصب شغل في قطاع الصناعة خلال السنوات العشر الماضية²⁵.

لم يتم بلوغ سوى نصف الأهداف، كما أن قطاع الصناعة لم يبلغ مستوى كاف من التنافسية

على الرغم من بعض المكتسبات الملموسة التي تم تحقيقها، لاسيما ما يتصل بتعزيز التنمية القطاعية عبر وضع إستراتيجية شاملة لقطاع الصناعة، وإحراز تقدم على مستوى الأهداف التي حددتها خطة العمل بشأن مهن ترحيل الخدمات والسيارات والطيران والفضاء والنسيج والجلد، فتبغى الإشارة إلى أنّ قطاعي الإلكترونيك والصناعة الغذائية يظنان أقل تطوراً. كما أن إشكال توفر الموارد البشرية اللازمة لمواكبة هذا النمو لا يزال يطرح بحدة، لاسيما في قطاع ترحيل الخدمات.

إن غياب الالتقائية، ونقص الحكامة، والعجز من حيث الموارد البشرية، وإشكالية العقار الصناعي، وبطء المساطر والإجراءات الإدارية، والنزاعات الاجتماعية، وغياب الانسجام والترابط بين القطاعات، وعدم تجميع الوسائل، وعدم تطور مجال الهندسة لمواكبة متطلبات القطاعات المستهدفة وتعزيز إدماج الفاعلين المحليين، وما إلى ذلك، كلها عناصر تجعل حصيلة الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي حصيلة متباينة في مجملها.

مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020

يعد مخطط تسريع التنمية الصناعية مقاربة جديدة تقوم على إرساء منظومات صناعية فعّالة، تروم إدماج سلاسل القيمة وتوطيد العلاقات القائمة بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويهدف هذا المخطط، الذي يمتد على الفترة ما بين 2014 و2020، إلى إحداث نصف مليون منصب شغل في قطاع الصناعة، مع زيادة حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام التي من المتوقع أن تنتقل من 14 إلى 23 في المائة. وستتطلب هذه التغييرات تنويع وتوسيع نطاق النسيج الصناعي، فضلاً عن ضمان إرساء ربط أفضل بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وينص المخطط الجديد أيضاً على إنشاء صندوق للاستثمار الصناعي العمومي، بغلاف مالي قدره 20 مليار درهم، سيمكن من تعزيز النسيج الصناعي وتحديثه وتطوير قدرته على تعويض المنتجات المستوردة. كما سيعمل هذا المخطط على مواكبة الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، مع وضع سلسلة من التدابير المالية والضريبية التحفيزية.

وفضلاً عن ذلك، يتوخى مخطط تسريع التنمية الصناعية إيلاء أهمية بالغة للجهود الرامية إلى ملاءمة الكفاءات مع احتياجات المقاولات، وكذا للعرض المقدم في مجال كراء المُجمَّعات الصناعية التي سيصبح الولوج إليها أكثر سهولة بالنسبة للفاعلين المعنيين، بما يكفل حل إشكالية العقار، التي تطرحها المقاولات باستمرار.

كما يعتزم المخطط تجسيد التوجه الإفريقي للمملكة، وهو هدف تم وضعه من لدن أعلى سلطات البلاد بغية جعل البلدان الإفريقية شركاء مفضلين. وسيتم الحرص خلال تنفيذ الأنشطة ذات الصلة على استحضار الغاية المثلى المتمثلة في خلق منافع مشتركة.

الشكل رقم 5: مخطط تسريع التنمية الصناعية: عشرة تدابير من أجل تسريع عملية الانتقال الصناعي



القطاع الصناعي المغربي منذ 2005: الحصيلة والمنجزات

خلاصة معززة بأرقام: أولى النجاحات الصناعية للمغرب في قطاعات معينة

حقق المغرب طفرة حقيقية في بعض القطاعات الصناعية خلال السنوات العشر الأخيرة: المغرب يتموقع اليوم على الساحة الدولية في قطاعات معينة...

■ نمو القطاع الصناعي، متجاوزاً المستوى المرجعي بشكل طفيف على مستوى الناتج الداخلي الخام²⁶:

- زيادة في الناتج الداخلي الخام لحصصة « الصناعات التحويلية (بما فيها قطاع ترحيل الخدمات) بنسبة سنوية بلغت +8 في المائة (ما بين 2004 و2012) و+6 في المائة على مستوى مساهمة قطاع الصناعة في النمو الوطني خلال الفترة ذاتها؛

- خلق 150.000 منصب شغل إضافي (منها 50.000 في قطاع ترحيل الخدمات)، 80 في المائة منها من طرف قطاعات التصدير؛

- نمو سنوي للصادرات بنسبة 10 في المائة.

■ بشكل خاص، تأتى 80 في المائة من نمو قطاع الصناعة من ستة قطاعات: السيارات، والطيران، وترحيل الخدمات، وتحويل الفوسفات، والصناعة الغذائية، ومواد البناء.

26 - المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، المنتدى الاقتصادي العالمي

استقطاب فاعلين دوليين كبار في عدة قطاعات صناعية²⁷ : رونو، بوجو، بومبارديي، سافران، إيتون، بيل وغيرها.

...غير أن مستوى التنمية الصناعية يبقى غير كاف من أجل تحقيق إقلاع حقيقي

وعلى العموم، فإن مستوى نمو القطاع الصناعي ليس قويا بما فيه الكفاية للاضطلاع بدوره كاملاً باعتباره محركاً للاقتصاد.

■ تسجيل تغير ملحوظ في مسار النمو منذ عام 2000، إذ سجل نحو 5 في المائة سنويا، لكن هذه النسبة تباطأت منذ عام 2010 إلى حوالي 4 في المائة سنويا جرّاء صدمات خارجية غير مواتية؛

■ لا يزال أداء المغرب أقل من أداء البلدان الصاعدة، التي سجلت نسب نمو في القطاع الصناعي تراوحت بين 5 و15 في المائة سنويا، كانت له آثار على بقية قطاعات الاقتصاد.

خضع قطاع الصناعة في المغرب منذ سنة 2005 للعديد من الإصلاحات البنوية الرامية إلى جعل الصناعة في صلب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، ومن ثم تمكين المغرب من مواكبة الدينامية العالمية في مجال التطور التكنولوجي.

وهكذا، ووفقاً لأهداف مخطط الإقلاع الصناعي، تم استهداف سبعة قطاعات اعتُبرت قطاعات إستراتيجية واعدة؛ على أن تشكل هذه المحركات السبع للنمو، والموجهة نحو التصدير، نسبة 70 في المائة من النمو الصناعي في المغرب ابتداءً من سنة 2015، وأن تمكن من زيادة معدل النمو السنوي للنتاج الداخلي الخام بنسبة 1.6 في المائة (أي ما يعادل 90 مليار درهم إضافية)، ومن خلق 400.000 منصب شغل.

وقبل سنوات 2000، كان قطاع الصناعة يشكل حوالي 15 في المائة من الناتج الداخلي الخام، ويشغل نحو 10 في المائة من السكان. أما اليوم، فيمثل قطاع الصناعة نحو 30 في المائة من الناتج الداخلي الخام و21 في المائة من قطاع التشغيل. وكان الإنتاج موجهاً نحو صناعة النسيج والصناعة الغذائية، حيث شكل هذان القطبان ثلاثة أرباع الصادرات إلى غاية عام 2002.

وفي ما يلي تحليل مفصل لهذا الجانب، يُبين، حسب كل قطاع، المعطيات المتعلقة بخلق فرص الشغل والقيمة المضافة ونسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام وغيرها.

التشغيل في مجال الصناعة : رؤية قطاعية

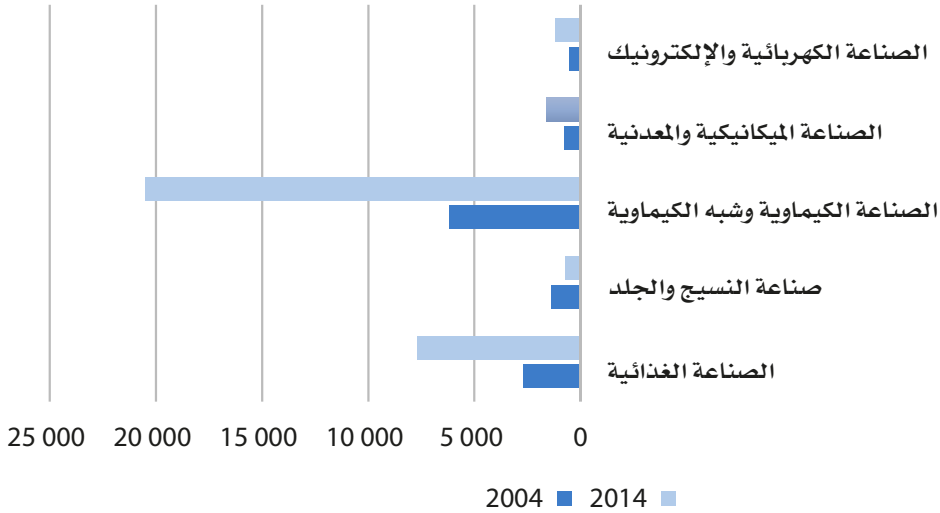
المجمعات الرئيسية للصناعة

27 - تقدم الدولة أيضا دعما خاصا لاستقطاب المستثمرين الأجانب إلى المشاريع الكبرى للقطاع الخاص التي قد تكون لها انعكاسات خارجية إيجابية هامة؛ وأبرز مثال على ذلك المشروع المتعلق بشركة رونو في مدينة طنجة

الشكل رقم 6: «أ» و«ب» مقارنة بين المجمعات الرئيسية للصناعة الوطنية

(النتائج الداخلي الخام والاستثمارات) بين 2004 و2014²⁸

الاستثمارات الصناعية حسب القطاعات الكبرى
(بملايين الدراهم)



وتتيح المنجزات التي تحققت في قطاعات ترحيل الخدمات، والسيارات، والإلكترونيك، والطيران، الوقوف عند الأثر الإيجابي للاستراتيجيات التي نفذتها المملكة المغربية.

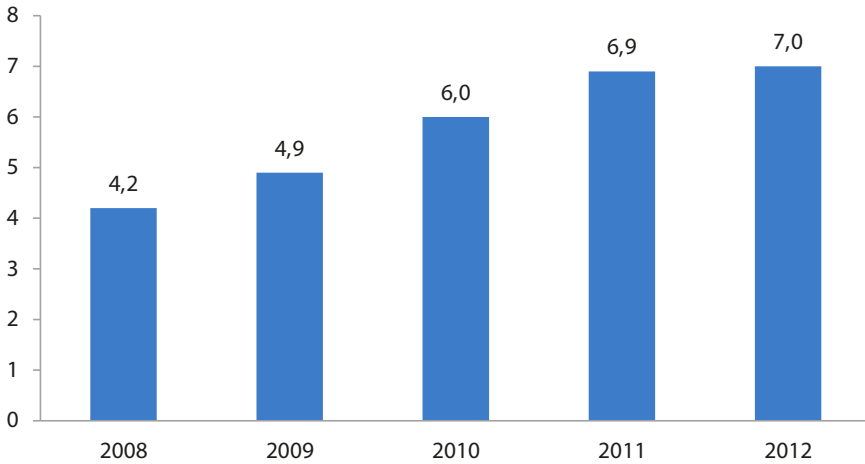
■ قطاع ترحيل الخدمات

أهداف 2005: التمويع في أسواق البلدان الفرانكفونية والبلدان الناطقة بالإسبانية-الطموحات: 100.000 منصب شغل إضافي-15+ مليار درهم كقيمة مضافة

يسعى المغرب منذ سنة 2005 إلى تعزيز تنمية القطاع من خلال اعتماد تحفيزات ضريبية، وتوفير خدمات على مستوى الموارد البشرية والبنيات التحتية ذات الصلة. واعتباراً من سنة 2009، كان قطاع ترحيل الخدمات في المغرب مصنفاً في مؤشر «AT Kearney Global Services Location Index»، كما تمكّن من دخول قائمة أهم 30 وجهة لترحيل الخدمات. وفي السنة الأولى لتنفيذ المخطط الوطني للإقلاع الصناعي، استقرت 17 مقاولة فرنسية في المغرب، وتم إحداث 6000 منصب شغل. وتم العمل على تنويع العرض في مرحلة لاحقة ليشمل أسواق البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية.

وفي سنة 2016، مكن القطاع من إحداث 63.000 منصب شغل وساهم بشكل إيجابي في الميزان التجاري بمبلغ وصل إلى 8 ملايين درهم. كما استقرت مجموعات كبرى مثل «BNP Paribas» و«Capgemini» و«Amazon» و«IBM» في المغرب.

الشكل رقم 7: تطور صادرات قطاع ترحيل الخدمات (بملايير الدراهم)²⁹



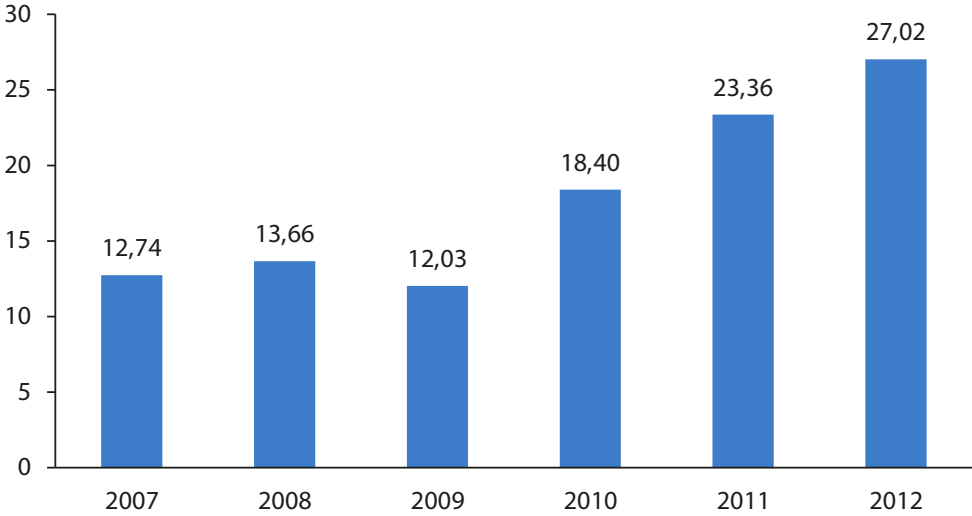
■ قطاع السيارات

أهداف 2005: إنشاء قاعدة صناعية تنتظم حول نسيج من مصنعي تجهيزات السيارات - الطموحات: إحداث ما بين 70 و80 ألف منصب شغل إضافي - + 10 ملايين درهم كقيمة مضافة

شهد القطاع دينامية بقدم شركة رينو في سنة 2012، لينتقل بذلك عدد مصنعي تجهيزات السيارات وشركات المناولة المحلية من 35 إلى 150 في ظرف ثلاث سنوات. وفي سنة 2015، بلغ الإنتاج السنوي لمصنع رينو في مدينة طنجة أكثر من 200.000 سيارة³⁰. وفي السنة نفسها، كان قطاع السيارات يمثل 4 في المائة من الناتج الداخلي الخام للمغرب ويساهم في تشغيل 90.000 شخص. ومنذ سنة 2014، أضحت قطاع السيارات يحتل المرتبة الأولى في صادرات البلاد.

29 - المصدر: مكتب الصرف، وزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي، حسابات مديرية الدراسات والتوقعات المالية

30 - في 2015، تمكن قطاع صناعة السيارات بالمغرب المنتظم حول مجموعة رينو من تجميع ما يقرب من 230.000 سيارة مع توقع بلوغ 340.000 سيارة [المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الصناعي، البنك الدولي، 2016]

الشكل رقم 8: تطور صادرات قطاع السيارات ما بين 2007 و2012 (بملايير الدراهم)³¹

■ قطاع الإلكترونيك

أهداف 2005: التركيز على مجال الإلكترونيك المتخصص المندمج - الطموحات: إحداث 10.000 منصب شغل إضافي - +5 ملايين درهم كقيمة مضافة

يشهد القطاع أيضا نمواً مهماً، لاسيما بفضل ارتفاع القيمة المضافة للإنتاج وزيادة حصة الإلكترونيك في الصناعات الأخرى (السيارات والطيران والدفاع والسكك الحديدية).

ويسجل هذا القطاع إنتاجاً يزيد عن 12 مليار درهم، وقيمة مضافة تتجاوز 3.7 ملايين درهم، ورقم معاملات على مستوى الصادرات يبلغ حوالي 3 ملايين درهم، أي نحو 25 في المائة من إنتاج هذا القطاع. أما بالنسبة للاستثمارات، فقد بلغ حجمها في 2010 حوالي 600 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة ما بين 2004 و2009، سجلت جميع المؤشرات الماكرواقتصادية للقطاع تطورات مَطْرَدَة، بمتوسط سنوي بلغ 29 في المائة بالنسبة للاستثمارات و27 في المائة للصادرات و15 في المائة للإنتاج و7 في المائة لعدد المستخدمين³².

■ قطاع الطيران

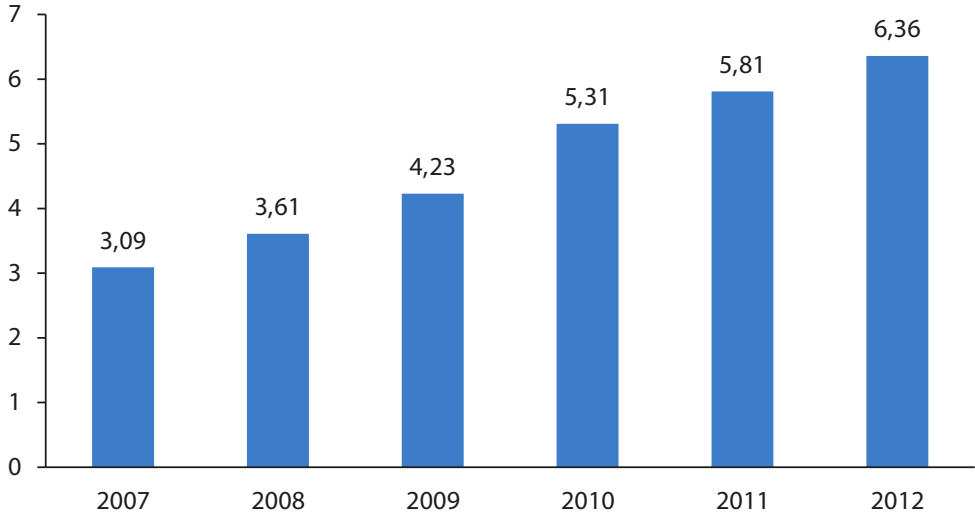
أهداف 2005: عرض مندمج - الطموحات: إحداث 10.000 منصب شغل إضافي - +3 ملايين درهم كقيمة مضافة

31 - المصدر: مكتب الصرف، وزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي، حسابات مديرية الدراسات والتوقعات المالية

32 - أرقام الفدرالية الوطنية للكهرباء والإلكترونيك

حقق قطاع الطيران تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث بلغت الصادرات نحو 6.36 مليار درهم في 2011، بمعدل نمو سنوي قدره 15.2 في المائة خلال الفترة ما بين 2008 و2012.

الشكل رقم 9: تطور صادرات قطاع الطيران³³ (بملايير الدراهم)



وبذلك أصبح المغرب وجهةً لقطاع الطيران وعزز من حضوره على الخريطة الصناعية العالمية. ويعود الفضل في ذلك بالأساس إلى: تحقيق معدل نمو سنوي بلغ 25 في المائة في ظرف 12 سنة فقط، و11.000 من الموارد البشرية ذات المؤهلات العالية، مقابل 1500 فقط في سنة 2000، و4.5 في المائة من صادرات المملكة، مقابل 1 في المائة قبل 10 سنوات.

التموقع الصناعي للمغرب والدينامية المسجلة مؤخراً

انخرط المغرب منذ سنة 2005 في مسلسل لتسريع عملية التصنيع بهدف تعزيز اندماج أفضل في سلاسل القيمة العالمية، لاسيما من خلال النهوض بالمهن العالمية للمغرب. وقد جاءت هذه الإرادة في تسريع التصنيع بعد عملية تشخيص خلّصت إلى حقيقتين اثنتين: تتعلق الأولى بعدم تطور النسيج الإنتاجي الصناعي على الرغم من سياسات التصنيع التي تم إطلاقها؛ أما الثانية فتتعلق بالآثار على مستوى خلق فرص الشغل التي تبين أنها أقل من الأهداف المحددة. ومن هذا المنطلق، فإن تغيير المسار كان أمراً حتمياً في منتصف سنوات 2000، لاسيما وأن السياسة الإرادية في مجال البنيات التحتية التي اعتمدت بموازاة ذلك كانت تتوخى تمكين المملكة من التموقع كقاطرة للصناعة في المنطقة.

وقد واجه انخراط المغرب منذ 2005 في دينامية صناعية متجددة عدّة عقبات مرتبطة بمجموعة من العوامل الجيواقتصادية الظرفية، في مقدمتها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008،

33 - المصدر: مكتب الصرف، وزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي، حسابات مديرية الدراسات والتوقعات المالية

التي أدت إلى إضعاف السوق الأوروبية، وهي الزبون التقليدي للصناعة المغربية. ومنذ ذلك الحين، أصبح البلد يسعى في الآن ذاته إلى تعزيز أسواقه التقليدية (لاسيما الأوروبية)، وغزو أسواق بلدان الجنوب³⁴، وإقامة شراكة جديدة مع بلدان الشرق، والرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وهكذا يواصل المغرب مساره في تنويع تحالفاته وأسواقه، بالموازاة مع سعيه إلى تنويع نسيجه الإنتاجي وتحسينه.

ويمكن ملاحظة دينامية التنويع هذه بشكل خاص في ضوء الاستثمارات الدولية التي قام بها المغرب في 2015، والتي أضحت تنقسم بالتساوي تقريبا بين بلدان الشمال (47 في المائة) وبلدان الجنوب (50.5 في المائة). ويأتي ذلك والحال أن إفريقيا لا تزال لا تمثل سوى 10 في المائة من الصادرات المغربية حسب المناطق الجغرافية، على الرغم من أن هذا الرقم تضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال عشر سنوات.

ولا بد من التأكيد على أن هذه الدينامية لم تكن وليدة الصدفة، بل هي نتاج تخطيط وتنظيم مسبق تجسّد في إطلاق السلطات العمومية المغربية للعديد من الإستراتيجيات القطاعية خلال العقد الماضي، شكّل بعضها، كما هو مبين أعلاه، موضوع تقييم أولي معزز بمجموعة من الأرقام.

وشكلت هذه المخططات قطيعةً وعاملَ تسريع في الآن نفسه في ما يتعلق بالإستراتيجيات المعتمدة من ذي قبل، كما كانت بمثابة مبادرات مهيكلة مكنت من وضع توجهات عامة وتعبئة الوسائل الضرورية لتحقيقها.

وفي ما يتعلق باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لاسيما الصناعية منها، ساهمت هذه المخططات في تسريع اندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية. ويتضح ذلك بشكل خاص على مستوى المهن العالمية للمغرب، وفي مقدمتها قطاعا السيارات والطيران، اللذان شهدا استثمارات صناعية ضخمة من قبل فاعلين عالميين كبار (رونو، بومبارديي، بوجو، بوينغ).

وبخصوص بنية الصادرات المغربية، ساهمت هذه الدينامية بقوة في رفع وتنويع الناتج الداخلي الخام للمملكة من الصادرات، حيث انتقل من 7.08 مليار دولار في 1995 إلى 22.7 مليار دولار في 2014³⁵.

وابتداءً من سنة 2014³⁶ تجاوزت صادرات قطاع السيارات صادرات الفوسفاط التي كانت تستحوذ على النصيب الأكبر من صادرات المملكة، مما يعكس بشكل واضح - ورمزي - دينامية

34 - استقر مجموعة من "الفاعلين الوطنيين الرائدة" (الأبطال الاقتصاديين الوطنيين) في العديد من بلدان وسط وغرب أفريقيا، في القطاع البنكي (التجاري وفا بنك، البنك المغربي للتجارة الخارجية، بنك أفريقيا، البنك الشعبي)، وفي قطاع الاتصالات (اتصالات المغرب)، وفي قطاعات التأمين، والطاقة، والصناعات الغذائية، والمقارن؛ كما استقروا في بلدان شرق أفريقيا (تنزانيا وإثيوبيا ومدغشقر)، حيث تم مؤخرا توقيع اتفاقيات بشأن العديد من المشاريع الكبرى.

35 - Atlas de la complexité économique, Université de Harvard, USA المصدر - 35

36 - في 2014، أصبح قطاع السيارات أول مكون لصادرات المغرب حيث بلغ 39.8 مليار درهم (3.65 مليار أورو)، وهو ما يمثل 20 في المائة من مبيعات - 36 [البلاذ من السلع، متقدما على قطاع الصناعات الغذائية (37.389 مليار درهم) وقطاع الفوسفاط (37.3 مليار درهم) [مكتب الصرف

التصنيع السريع هذه التي تحفزها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلاً عن تموقع جديد لاقتصاد المملكة على الساحة الدولية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من النتائج المُرضية المسجَّلة، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوتيرة السريعة التي حققها المغرب تبقى أقل من تلك المسجلة من قبل بلدان أخرى ذات مستويات مماثلة من التنمية. كما أن هذه الإنجازات ينبغي أن تؤخذ بنسبية بالنظر إلى ضيق النسيج الصناعي القادر على الانخراط في التنافسية العالمية، وإذا ما استبعدنا إنجازات بعض كبار الفاعلين الصناعيين الذين يضطلعون بدور القاطرة والذين يساهمون بشكل كبير في هذه الآلية المزدوجة لزيادة حجم الصادرات وتويعها.

والواقع أنه على مستوى التنفيذ، يلاحظ أن السلطات العمومية كثيراً ما تواجه صعوبات في تحقيق الأهداف المسطرة، بل إنها تجد صعوبة في تعبئة الوسائل اللازمة لتحقيقها.

سياسات قطاعية تواجه صعوبة في بلوغ أهدافها

على الرغم من التقدم المحرز، لاسيما من خلال تمكين الصناعة من التطور في قطاعات جديدة، فإن النتائج على مستوى خلق الثروة وإحداث مناصب الشغل تظل متباينة نسبياً ولا تستجيب لكل متطلبات تحفيز نمو مُطَرِدٍ ومدمجٍ ومحدثٍ لمناصب الشغل اللائق على المدى الطويل.

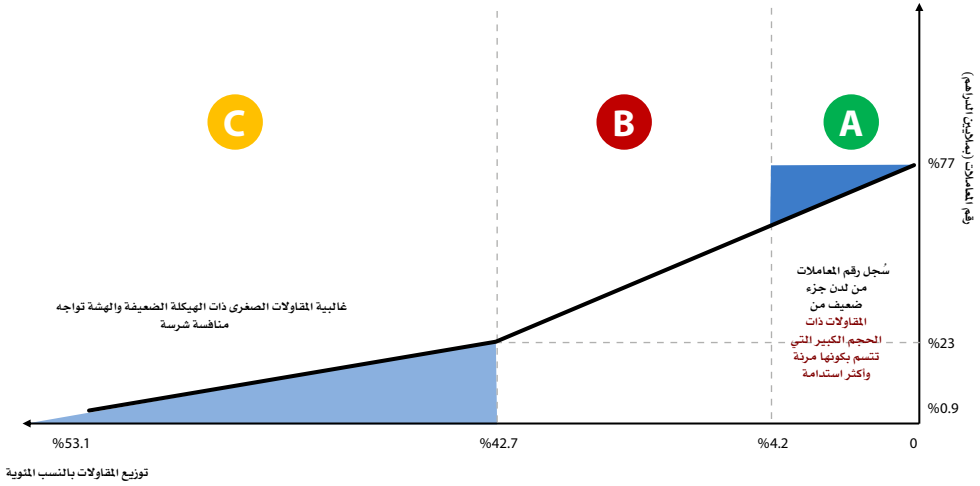
وهذا ما يؤكد تحليل بنية النسيج الصناعي، التي تظهر أنه لا يزال مُجَرَّأً إلى حد كبير ويهدده القطاع غير المنظم³⁷. وهكذا، فإن أزيد من 50 في المائة من المقاولات العاملة في مجال الصناعات التحويلية تساهم بأقل من 1 في المائة في رقم معاملات قطاع الصناعة، في حين أن 4 في المائة من المقاولات، وكلها مقاولات كبرى، تساهم بنسبة 77 في المائة من هذا الرقم.

ولا ينبغي اعتبار هيمنة الفاعلين الكبار على مستوى الناتج الداخلي الخام الصناعي مسألة سلبية بالضرورة، إذ يمكن أن تكون قوة دافعة، شريطة أن تظل متواصلة في الزمن، وأن يتم بموازاة ذلك محاربة انتشار القطاع غير المنظم، بما يكفل تطهير النسيج الصناعي للمقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

أزيد من 50 في المائة من المقاولات العاملة في مجال الصناعات التحويلية تساهم بأقل من 1 في المائة من رقم معاملات قطاع الصناعة، في حين أن 4 في المائة من المقاولات تساهم بنسبة 77 في المائة من هذا الرقم.

37 - "في البلدان النامية، غالباً ما يصاحب مشكلة ارتفاع النظام الضريبي قطاع غير منظم متطور للغاية. إذ تفضل المقاولات العمل في القطاع غير المنظم أو ممارسة بعض الأنشطة غير المنظمة حتى لا تضطر إلى دفع ضريبة تعتبرها مرتفعة جداً". [تشخيص النمو في المغرب، تحليل الإكراهات التي تعيق تحقيق نمو واسع النطاق ومدمج، البنك الإفريقي للتنمية- مؤسسة تحدي الأفنية]

الشكل رقم 10: نسيج صناعي مُجزأ ومهدد من القطاع غير المنظم



وتأكيداً لهذا المنظور، من الضروري وضع المملكة في سياقها الجغرافي الأوسع.

وفي الواقع نلاحظ عند دراسة البنيات الاقتصادية للبلدان الإفريقية أن غالبيتها العظمى لا تملك أي ميزة تفاضلية قد تسمح لها بالاستفادة من أعمال إستراتيجية اقتصادية للمهيمنة على السوق، ومن ثم تحقيق الإقلاع الاقتصادي. وينبغي التأكيد على أن المغرب لا يشكل استثناءً في هذا المضمار، على الرغم من الجهود المبذولة من أجل تنويع منظومة إنتاجه، لاسيما في ما يتعلق بالأنشطة الصناعية الموجهة نحو التصدير.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن البلدان التي تمتلك المواد الخام تخضع لهياكل التكاليف العالمية التي تملئها الظرفية الدولية (الجزائر ونيجيريا وأنغولا والكونغو، وغيرها). أما البلدان التي أرست صناعات، حتى وإن اندمجت في سلاسل القيمة العالمية، فإنها تعاني في الغالب من التبعية للتكنولوجيات الخارجية التي يمتلكها أصحاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المغرب ورواندا وبوتسوانا وغيرها). وأخيراً، فإن البلدان التي ركزت على الأسواق المتخصصة (جزر موريس وإثيوبيا) تواجه منافسة متزايدة من الوافدين الجدد.

ومن ناحية أخرى، فإن الإطار الخاص بصياغة الرؤية والإستراتيجية الصناعية يعتبر حكراً على السلطات العمومية، حيث يطلب من القطاع الخاص وباقي الشركاء الاجتماعيين تنفيذ قرارات يتم اتخاذها بطريقة سيادية. ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى مأسسة هذه المقاربة «التنازلية» (Top-Down) عبر مجموعة من النصوص والممارسات، التي لا تنص على إشراك الفاعلين غير الحكوميين في وضع الإستراتيجية.

وتجدر الإشارة إلى أن من بين الصلاحيات المُحوَّلة للوزارة الوصية على قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في قطاع الصناعة.

وعلى الرغم من ذلك، وهنا تتضح مظاهر التشتت القوي حتى داخل الجهاز التنفيذي، فإن قطاعات وزارية أخرى تتدخل، كل في الجزء الذي يعنيه، في قطاع الصناعة: وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الشؤون العامة والحكامة، ووزارة الطاقة والمعادن، ووزارة الفلاحة والصيد البحري وغيرها.

والواقع أن هذا النقص في التجانس القبلي بين السلطات العمومية ومنظومة الإنتاج والنسيج الجمعي، الذي يتألف بدوره من العديد من المنظمات المهنية (جمعيات وفدراليات واتحادات الفدراليات)، يؤدي إلى نوع من عدم نجاعة وضعف تأثير المبادرات التي يتم اتخاذها على تنمية البلاد. وطالما أن هذه المبادرات لا تحظى بإشراك الفاعلين المعنيين بها بشكل كافٍ خلال مرحلة الإعداد، فإنها تتسم بالضعف في مرحلة التنفيذ.

ويعزى ضعف إشراك الفاعلين من القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين في صياغة الرؤية والإستراتيجية الصناعية أحيانا إلى كثرة المتدخلين. وترى الدولة أن العدد الكبير للفاعلين المعنيين بالسياسة الصناعية، سواء على المستوى المؤسسي أو على مستوى الجمعيات أو القطاع الخاص، من شأنه أن يشكل عقبة أمام تنسيق الجهود. غير أن مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 يعالج جزئيا هذه المسألة، من خلال إرساء قيادة مشتركة بين القطاعين العام والخاص للمنظومات الصناعية الجديدة.

ومن هذا المنطلق، وعلى الرغم من أن جميع الفاعلين يشكلون مبدئيا وحدة كاملة على مستوى القطاع الصناعي، فإن الواقع يؤكد أن أدوار هؤلاء الفاعلين وانخراطهم الفعلي والتعاون والتفاعل بينهم لا تزال غير محددة بشكل كافٍ. ومن ثم، فإن التنسيق على مستوى تطوير السياسات الصناعية يبقى ضعيفا.

وعموماً، فإن تطوير السياسة الصناعية يتم غالبا بشكل منفصل ووفق مقارنة عمودية³⁸، بدل أن تكون بطريقة تشاركية أو بتراط مع الأبعاد الأخرى للسياسة الاقتصادية، وهو ما يترتب عنه ضعف في الالتقائية بين السياسة الصناعية والسياسة الاقتصادية للبلاد. وهكذا، فثمة إقرار بغياب رؤية شمولية ومشاركة لتنمية القطاع الصناعي على الصعيد الوطني.

ولا يشجع غياب الالتقائية بين كل الفاعلين المعنيين، بدءاً من وضع التصور للسياسات ووصولاً إلى تقييمها، على إعادة تأطير العمل وإرساء نوع من المرونة والسرعة من أجل معالجة إكراهات الواقع واستكشاف الفرص المتاحة، لاسيما في ظل تشتت الفاعلين العموميين والخواص، وتداخل الاختصاصات، بل وتشتت المسؤوليات.

38 - « ذلك أن المقاربة العمودية لهذه الإستراتيجيات القطاعية، التي تعتمد على أطر مرجعية، وأجال محددة، ونتائج مرسومة، موضوعة بشكل مختلف من حالة لأخرى، مع أنها تشترك في نفس الأهداف المتعلقة بالنموّ ويخلق فرص الشغل والقيمة المضافة، قد أثرت بشكل كبير على نجاعتها ». (تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر: مرتكزات إستراتيجية من أجل تنمية متواصلة ومستدامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014)

وعلى مستوى استشراف المستقبل، تثير هذه الدينامية، التي لا يتقاسم في إطارها الفاعلون المعنيون وجهات نظرهم بشأن عملية إعداد السياسات العمومية إلا بشكل بعدي، مسألة قدرة الدولة على الاستمرار في هذه المقاربة «التنازلية» (Top Down)، بدعوى مبدأ الفعالية والسرعة، وهو مبدأ ينبغي وضعه موضع الاختبار.

وقد تبين من خلال الاطلاع على الوثائق والأدبيات المتوفرة أن لكل الفاعلين تقريبا أفكار وحجج نابعة من معرفة متينة بالقطاع ينبغي تجميعها على المستوى الإستراتيجي.

وعلاوة على ذلك، يكشف تحليل واقع قطاع الصناعة الوطنية بوضوح عدم ملاءمة البنيات المادية وغير المادية التي تُوَطر وتيسر الاستثمار الصناعي.

وأخيرا، إذا كان مخطط الإقلاع الصناعي وما تلاه من إستراتيجيات قد مكن بعض القطاعات من التطور والتموقع على الساحة الصناعية الوطنية والعالمية، فإن جهود التنمية المندمجة والمستدامة لقطاع الصناعة كانت وما زالت تفتقر إلى تلك الرؤية الشاملة التي تضمن انسجام النتائج وترابطها وتعزيزها.

نظرة استشرافية: الصناعة المغربية في مواجهة القضايا الكبرى المهيكلية للقطاع

في سياق منافسة تزداد حدتها وفي ظل تحولات قوية، مع ما يواكبها من وتيرة متسارعة تتطلب التعامل بمرونة وسرعة وفعالية، يجد المغرب نفسه في وضعية تستلزم جعل المعطى الجديد المرتبط بتحولات قطاع الصناعة على الصعيد العالمي أولوية إستراتيجية مطلقة، وذلك من أجل التعامل مع التغيرات الجذرية التي تترتب عنها والاستفادة من الفرص التي تتيحها.

وانطلاقاً من تشخيص وضعية الصناعة الوطنية، يمكن الإقرار بأن المملكة تواجه ستة اتجاهات أساسية للنسيج الصناعي العالمي:

- استمرار النمو العالمي القوي للطلب الصناعي؛
- بروز فاعلين رائدين (أبطال) محليين في البلدان الصاعدة؛
- ظهور عمليات صناعية مبتكرة من قبيل «الصناعة 4.0»؛
- الاندماج العمودي والإقليمي للتجارة؛
- تطور قوي للطاقات المتجددة؛
- الرفع من حجم الرأسمال مع تزايد في حجم الانتظارات المتعلقة بالمردودية.

وسيؤدي ذلك بشكل تلقائي إلى تطور العلاقات التجارية³⁹ للمملكة وسيولد ضغطاً من أجل تطوير التكنولوجيات الجديدة والمُكوّن الرقمي داخل النسيج الصناعي، مما يتطلب دراسة وضعية الصناعة المغربية في مواجهة هذه التحديات من أجل تسليط الضوء على تطور هذه الصناعة في ضوء التقلبات المستقبلية.

ويتعزز هذا التحليل بدراسة المراجع التي تمت الاستعانة بها لإعداد هذا التقرير، حيث تمكن هذه الدراسة من استخلاص ما يلي:

- رفعت البلدان المتقدمة من وتيرة جهود الدفع بالتمية الصناعية وبلورة الإستراتيجيات ذات الصلة. ويحظى الابتكار والتكنولوجيات الجديدة والمُكوّن الرقمي باهتمام بالغ من قبل المقاولات الكبرى، وأصبحت هذه المجالات تشكل متغيراً مهماً في تطوير صناعة الغد. «تضع معظم القوى الاقتصادية الكبرى سياسات لمواكبة مقاولاتها في ظل هذه الثورة الصناعية الرابعة. غير أن مقارباتها تختلف باختلاف تقاليدها السياسية ومجال تدخلها (التكوين والبحث ودعم الاستثمار وتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكات ونقل التكنولوجيا) ومستوى مركزيتها، والتكنولوجيات التي تحظى عندها بالأولوية»⁴⁰
- يشهد العالم تحولاً جوهرياً في سلسلة القيمة العالمية. وستُحدّد اتجاهات جديدة هامة معالم التصنيع والمنافسة على مدى العشرين عاما القادمة. وستتطلب هذه الاتجاهات اهتماماً وتعاوناً من جانب صانعي القرار السياسي والمجتمع المدني وأرباب المقاولات:⁴¹
- ستزداد أهمية ومستوى التطور التقني للبنى التحتية اللازمة لتمكين الصناعة من الازدهار والمساهمة في نمو التشغيل، كما ستشكل تحدياً ينبغي رفعه.
- سيؤدي التنافس بين البلدان لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة كبيرة في حجم الرهانات التي تواجهها البلدان وإلى تعقيد عمليات اتخاذ القرار بالنسبة للمقاولات.
- سيؤدي احتدام المنافسة وندرة الموارد من مواد التصنيع إلى إحداث تغيير جذري للإستراتيجيات وللمنافسة على مستوى موارد البلدان والمقاولات، كما سيشكل ذلك عاملاً مساعداً لتحقيق طفرات هامة في علوم المواد.
- ستصبح إستراتيجيات الطاقة النظيفة وذات الكلفة المنخفضة والسياسات الطاقية الفعالة أولويات رئيسية للمصنّعين وأصحاب القرار، وستكون بمثابة معايير مهمة للتمييز بين البلدان والمقاولات ذات القدرة التنافسية العالية.

39 - إذا كان من السهل نسبياً رصد انعكاسات الصادرات لأن جميع الإستراتيجيات قد حددت أهدافاً ضمنية أو صريحة لتحسين الصادرات، فإنه من الصعب رصد آثار هذه الإستراتيجيات على الواردات ويتطلب الأمر معرفة دقيقة إلى حد ما بمحتوى الواردات من المنتجات التي تستهدفها الإستراتيجيات القطاعية. [الإستراتيجيات القطاعية واستدامة العجز التجاري، المجلس الوطني للتجارة الخارجية، ماي 2013]

40 - «L'industrie du futur à travers le monde» élaborée en 2016 par le think tank français «La Fabrique de l'industrie»

41 - «The Future of Manufacturing. Opportunities to drive economic growth» A World Economic Forum Report in collaboration with Deloitte Touche Tohmatsu Limited (April 2012)

- ستصبح القدرة على الابتكار، بوتيرة متسارعة، أهم قدرة تمكن من تقييم مدى نجاح البلدان والمقاولات.
- سيكون الرأسمال البشري والموهبة أهم مورد سيمكن من تقييم مدى ازدهار البلدان والمقاولات.
- تساهم التكنولوجيا الرقمية بشكل متزايد في خلخلة المهن الصناعية وتحدث تحولاً كبيراً على مستوى القدرة الإنتاجية للمقاولات الكبرى⁴²: ويساهم التقدم في مجال الروبوتات والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في بزوغ عصر جديد من الأتمتة، ذلك أن الآلات أضحت تقوم بدور يحاكي أداء الإنسان أو يتجاوزه في مجموعة من الأعمال، بما في ذلك تلك التي تتطلب قدرات معرفية.
- وتشمل الأنشطة المعنية بشكل أكبر بأتمتة الأعمال البدنية التي تتم في بيئات منظمة للغاية وتمارس فيها عمليات محددة ومتوقعة سلفاً، فضلاً عن الأعمال المتعلقة بجمع المعطيات ومعالجتها.
- ملاءمة عرض التكوين مع احتياجات سوق الشغل: تدعو العديد من الدراسات إلى النهوض بالتعليم والتكوين المهني بما يستجيب لاحتياجات سوق الشغل، مع الحرص على مراعاة السياق الوطني أو المحلي، وإشراك الحكومات والشركاء الاجتماعيين وغيرهم من الفاعلين في المجتمع لضمان شروط الاستقرار والفعالية.
- اعتمدت البلدان المصنّعة إصلاحات في مجاليّ التعليم والتكوين المهني: أُجريت دراسة⁴³ مقارنة لنظم التكوين المهني بعد عشر سنوات من وضع إستراتيجية لشبونة، التي حددت في إطارها بلدان الاتحاد الأوروبي جملة من الأهداف المشتركة، من أجل بناء «أوروبا المعرفة». وقد التزمت البلدان بأن تتجاوز نسبة الأشخاص البالغين المتراوحة أعمارهم بين 25 و 64 سنة الذين يشاركون في برامج «التكوين مدى الحياة»⁴⁴ 12.5 في المائة. وهكذا، فإن معظم النظم التي تمت دراستها خضعت لإصلاحات عديدة خلال السنوات الأخيرة.
- صعود مهن جديدة⁴⁴ لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة: في وقت تتهدد فيه بعض الوظائف نمطية التكرار ويتقدم البعض الآخر بوتيرة سريعة، تشهد الوظائف القائمة أيضاً تغييراً في الكفاءات اللازمة للقيام بها. وغالباً ما يفرز النقاش بشأن هذه التحولات رأيين متميزين، بين من يرى أن هذه الثورة تتيح فرصاً جديدة وغير محدودة ومن يرى أنها ستتسبب في فقدان مناصب الشغل على نطاق واسع، لكن الأمر يتوقف في الواقع على نوع الصناعة والمنطقة المعنية ونوع منصب الشغل المعني، ومدى قدرة مختلف الفاعلين على تدبير التغيير.

42 - A future that works : automation, employment and productivity", McKinsey Global Institute, January 2017

43 - « Etude comparée des différents systèmes de formation professionnelle », Ombeline Gras, institut Montaigne (2010)

44 - The Future of Jobs Employment, Skills and Workforce Strategy for the Fourth Industrial Revolution", Global Challenge Insight Report. World Economic Forum. (January 2016)

- الاقتصاد الأخضر⁴⁵، حليف صناعة الغد: تتطلب تحديات الانتقال الطاقوي، والتدبير الأمثل للموارد، والتحكم في مستوى التلوث، وتدبير النفايات وحماية التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية تعديل منظومة الإنتاج ككل. ويتعين على القطاعات الصناعية أن تأخذ في الحسبان انعكاسات أنشطتها على البيئة والأرض والمستهلكين وأن تتحكم فيها. وينبغي أن تعتمد مقارنة جديدة تروم تعزيز الاقتصاد المادي والابتكار وتكفل ظهور قطاعات تنافسية جديدة.
- الابتكار باعتباره قاطرة للتنمية المدمجة والمستدامة: وفقاً لدراسة⁴⁶ أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فإن تحقيق مستويات متقدمة من التنمية الصناعية المدمجة والمستدامة لا يتطلب زيادة المداخل فحسب، بل يتطلب أيضاً بذل جهود حثيثة لدعم النمو، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والسعي إلى إحداث تحول هيكلي أكثر حفاظاً على البيئة، مع الحرص على تدبير المفاضلة بين هذه الأهداف.

ونتيجة لذلك، فإن التجانس بين السياسة والصناعة، لاسيما بشأن الجوانب المتعلقة بالحكامة، وتشجيع الاستثمار، والعقار، والضرائب، يعني أن الإصلاحات السياسية يمكن أن تحفز الاستثمار وتدفع بعجلة النمو.

استدامة النموذج المغربي: «فخ الاقتصادات ذات الدخل المتوسط»

تُطرح مسألة استدامة النموذج الصناعي المغربي على المدى الطويل إذا ما تم الاستمرار في انتهاز الإستراتيجية الحالية دون تحقيق تحول كبير لمُحدِّداته الرئيسية، لاسيما من حيث التمكن من خلق تشكيلة جديدة من المنتجات وتطوير آليات الإنتاج.

وفي هذا السياق، فإن نظريات التعقيد الاقتصادي التي وضعها عالم الاقتصاد ريكاردو هوسمان من جامعة هارفارد ستكون أداة مفيدة لاستقراء الاتجاهات المستقبلية انطلاقاً من المسار المُتَّبَع إلى اليوم.

وربما يمكن القول إن المغرب ينتهج منطقاً يروم الاستثمار الأمثل للإمكانات التي يمتلكها، من خلال الاعتماد على قطاعات اعتُبرت ذات دينامية عند صياغة الإستراتيجية: «يركز مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 على عدد من المنظومات الصناعية، وهي صناعة السيارات، وصناعة الطيران، وصناعات النسيج والجلود، والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، والمركبات ذات الوزن الثقيل وهياكل العربات، ومواد البناء، وصناعة الأدوية. وتعد معظم هذه القطاعات من بين أكثر القطاعات دينامية في التجارة العالمية للسلع، مما يوفر إمكانات عالية للمغرب لكي يندمج بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية»⁴⁷. وهذا يعني أن البلاد تتبنى منطق الاستثمارية والتجانس في ما يتعلق بالرهانات الصناعية التي بدأت قبل عقد من الزمن.

45 - Industry and the green economy in North Africa: Challenges, practices and lessons learned", United Economic Commission for Africa (September 2015)

46 - « Rôle de la technologie et de l'innovation dans le développement inclusif et durable. » Organisation des Nations Unies pour le développement industriel (ONUDI). Rapport sur le développement industriel 2016

47 - « La stratégie industrielle 2014- 2020 du Maroc et ses implications » مكتب الدراسات والأبحاث التابع للمجمع الشريف للفوسفاط -

والواقع أن قدرة المغرب على التمتع على مستوى المنتجات المصنعة الأكثر تعقيداً، والتي لا يمتلك فيها الإمكانيات اللازمة حتى الآن، تواجه على المدى القصير منافسة ناجمة عن التوجه نحو الحصول على قيمة إضافية من القطاعات القريبة من الصناعات المتطورة حالياً.

وعلى مستوى المسار الاقتصادي، فإن ذلك ينطوي على خطر سقوط المغرب في «فخ الاقتصادات ذات الدخل المتوسط». وهذا يعني أن المملكة ستجد نفسها بين مطرقة البلدان التي تكون فيها كلفة الشغل أقل (في غياب التنافسية السعرية) - مما يهدد القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة -؛ وسندان الحاجة إلى توجيه صناعاتها نحو قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى ولكن بمحتوى قوي من الابتكار.

وفي مواجهة هذا الخطر، هناك حاجة إلى دراسة العوامل البنوية التي تعرقل مسيرة المغرب نحو تصنيع أكثر اطراداً وإدماجاً واستدامةً.

وفي هذا الصدد، تم تحديد عدة عوامل:

- إطار حكامته⁴⁸ صناعية مُجرّأً ويفتقر إلى التنسيق والتعاون اللازمين، وغياب التجانس بين الإستراتيجيات الصناعية، فضلاً عن الإكراهات المفروضة على المستثمرين؛
- عرض من الوعاء العقاري الصناعي لا يتلاءم واحتياجات الصناعة، ولا يؤخذ بعين الاعتبار بما فيه الكفاية في عمليات التهيئة المجالية، ويعاني على وجه الخصوص من تمركز كبير حول الأقطاب الاقتصادية الكبرى، وضعف الالتقائية بين الفاعلين والافتقار إلى سياسة طويلة المدى؛
- سياسات ضريبية وسياسات تمويل لا تحقق عملية الجذب المرجوة، وتعيق الاستثمار، وتتسم بتعدد المساطر الإدارية ورتابتها؛
- مستوى تطور لليقظة الإستراتيجية والابتكار لا يزال في مراحله الأولى، وهما مجالان يحتكرهما فاعلون كبار ينعدم بينهم التنسيق، وهو ما ينعكس على ضعف الولوج إلى الأسواق وضعف عملية توحيد المعايير؛
- عدم ملاءمة منظومة التكوين المهني مع احتياجات القطاع الخاص، مما أدى إلى انعكاسات متعددة تحول دون ملاءمة سوق الشغل مع متطلبات النسيج الصناعي؛
- أبعاد اجتماعية تتسم بسيادة علاقات قائمة على موازين القوة والمطالب، على حساب إرساء تمثيلية أفضل للشركاء الاجتماعيين على مستوى صنع القرار في القطاعين الخاص والعام بشأن الإستراتيجية الصناعية.

potentielles sur le processus de transformation structurelle» Policy Brief, Octobre 2016.

48 - حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تستند الحكامة الجيدة إلى سبعة معايير رئيسية وهي: الشرعية السياسية والمساءلة، والحرية في تكوين الجمعيات وحرية المشاركة، ووجود نظام قضائي موثوق، وتحميل المسؤولية، وحرية الحصول على المعلومة وحرية التعبير، والتدبير الفعال والناجح للقطاع العام، والتعاون مع منظمات المجتمع.

تحليل مشترك للعوامل البنوية

تُمكّن دراسة العوامل البنوية المشار إليها من استخلاص العديد من الاستنتاجات التي يمكن اعتبارها تجسيداً لوضعية صناعية وطنية يطبعها مناخ من عدم التشاور.

وقد أدى هذا المناخ إلى تكريس عدم تجانس الإستراتيجيات والسياسات العمومية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. والواقع أن وجود إطار شامل يكفل التجانس الضروري بين السياسات سائلة الذكر والسياسات الأخرى التي تنتهجها الحكومة كان من شأنه أن يجنب ازدواجية العمل ويسهم في تعزيز تضافر الجهود وتيسير التنسيق بين مختلف المتدخلين.

وعلاوة على ذلك، فإن المواضيع المتعلقة بالولوج إلى العقار، وهو الحلقة الأضعف في تنمية القطاع الصناعي؛ وبالولوج إلى التمويل، وهو أساسي لتحرير الطاقات الكامنة للنمو؛ وبالنظام الضريبي، الذي يفتقر إلى الإجراءات التحفيزية الكافية، كلها تعتبر إشكاليات مستعصية يتعين الحسم فيها قبل اتخاذ أي مبادرة تروم تعزيز بروز الأنشطة الصناعية وتوظيفها وانخراط القطاع في مسلسل التنمية المُطَرِدَة والمستدامة.

ويعد الولوج إلى العقار وإلى التمويل مجالين يمكن في إطارهما اقتراح حلول عملية للمشاكل الملحة، بالنظر إلى أن إصلاحهما يتوقف على عناصر ترتبط في معظمها بإجراء تعديلات تنظيمية وتقنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية الإصلاح هذه هي محل إجماع شبه كلي بين الفاعلين، لاسيما في ما يتعلق بتأهيل مناطق النشاط وتوجيهها على الصعيد الجهوي.

وبالإشارة إلى المناظرة الوطنية حول موضوع «السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، التي عقدت يومي 8 و9 دجنبر 2015، تم التأكيد على أن إحدى العقبات الرئيسية أمام الولوج إلى العقار الصناعي هو عدم ملاءمة العرض مع الطلب، حيث إن العروض المقدمة من الوعاء العقاري الصناعي لا تزال غير كافية للاستجابة لاحتياجات الفاعلين في قطاع الصناعة وانتظاراتهم.

بيد أن المغرب بذل جهودا كبيرة لضمان توفير عرض من الوعاء العقاري الصناعي يلبي احتياجات تنمية القطاع، لكنه عرض يبقى غير كافٍ من حيث المساحات المخصصة ومدى الاستجابة لاحتياجات الفاعلين في القطاع الصناعي.

وغالبا ما يتم تخصيص عقارات موجهة للأنشطة الصناعية دون التشاور مع الفاعلين المعنيين في قطاع الصناعة أو المنظمات التي تمثلهم، كما لا تؤخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار.

وفضلاً عن ذلك، تُطرح ظاهرة التمرکز الكبير للمناطق الصناعية حول الأقطاب الاقتصادية الكبرى، وهي ظاهرة تشكل مصدر ضغط إضافي تزيد من قلة الوعاء العقاري وتنعكس بالتالي على سعره. ويعزى ذلك بالأساس إلى ضعف العرض المقدم من المناطق الصناعية المهيأة، ولكن أيضا إلى المضاربة العقارية القوية حول الأراضي المتوفرة على قِلَّتِها.

ومن العوامل الأخرى التي تزيد من تفاقم الوضع التعدد الكبير للأنظمة والقوانين المنظمة للعقار وكذا تعدد المشرفين عليها. وهي إحدى المشاكل التي تشتكي منها المقاولات المغربية باستمرار. كما أن بعض الأراضي المصنفة على أنها «أراضٍ فلاحية» لا يمكن أن تكون موضوع معاملات تجارية (بيع أو كراء) خارج نطاق استغلالها لأغراض فلاحية.

وفي هذا السياق، يؤثر تعدد المتدخلين وتمديد الأجل سلباً على المشاريع الاستثمارية، سواء كانت أجنبية أو وطنية.

كما يتطلب إرساء التجانس بين السياسات العمومية تعزيز التجانس والترابط بين ثلوث الابتكار والتكوين والحوار الاجتماعي. وتفترض هذه الأبعاد الثلاثة مسبقاً إحداث تغييرات كبرى في الرؤية الإستراتيجية وفي المحددات الثقافية والتنظيمية.

إن تطوير مجال الابتكار في المغرب، الذي يعتبر شرطاً لا محيد عنه لتجنب السقوط في «فخ الاقتصادات ذات الدخل المتوسط»، لا يزال إلى اليوم حكراً على دوائر المتخصصين، وهم بالتأكيد منخرطون بقوة في هذا المجال، غير أن تأثيرهم يبقى غير كافٍ من أجل وضع النقاش في موضعه الصحيح، أي في دوائر اتخاذ القرار.

وفي هذا الصدد، تؤكد عدة مؤشرات تتعلق بالابتكار (مثل مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2016، ومؤشر بلومبرج للابتكار لسنة 2016 (Bloomberg Innovation Index)، وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2016، ومؤشر الابتكار العالمي⁴⁹ (Global Innovation Index)) وجود تأخر على مستوى إرساء سياسة إرادية وطموحة تروم تطوير قطاع البحث والابتكار وتعزيز مساهمته في تنشيط الاقتصاد المبتكر.

ويعزى ذلك بالأساس إلى عدم وجود إطار قانوني محفّز على الابتكار تدعمه سياسة ضريبية ملائمة. ومن ثم يسجل غياب إطار قانوني وتنظيمي وضريبي يكفل دعم الاستثمار في مجال البحث والتطوير وتعزيز الابتكار داخل المقاولات.

أما على مستوى تعزيز العمل الأفقي، فإن القطاع الصناعي يفتقر أيضاً إلى روابط حقيقية مع الجامعة. كما أنه غير منخرط في دينامية تسعى إلى مساعدة الجامعات والمدارس على أن تصبح شريكا حقيقيا للفاعلين الاقتصاديين وخزاناً للأفكار المبتكرة.

ولا تزال ثقافة الابتكار واليقظة ورصد المخاطر محدودة داخل النسيج الاقتصادي لأن الجامعة غير منفتحة بالقدر الكافي على قطاع الصناعة، بسبب معيقات داخلية وخارجية، تتعلق على وجه الخصوص بمحدودية الموارد ووسائل العمل، بالإضافة إلى عدم مواكبة المعايير الدولية. ونتيجة لذلك، غالباً ما تتبنى المقاولات المغربية إستراتيجيات تجارية ذات صبغة دفاعية، تتسم بضعف الابتكار والاقتصر على السوق المحلية أو الإقليمية في أفضل الأحوال، مما

49 - في ما يتعلق بمؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index)، فإن نقطة الضعف التي يعاني منها المغرب هي الاندماج والتفاعل بين الجامعات والمقاولات الذي يبقى غير كافٍ ويفتقر للمهنية اللازمة. ولا يمكن للمقاول أن تشتغل في غياب إطار مناسب "للأعمال"، والشئ نفسه ينطبق على الجامعة.

يعرض المقاولات الأقل تنافسية، وعلى وجه الخصوص المقاولات الصغيرة جداً والمتوسطة، لخطر الاختفاء من السوق.

ومن العوامل التي تزيد الوضع سوءاً التطور المحدود لليقظة الإستراتيجية واتسامها بالثبوت الشديد. والحال أن اليقظة الإستراتيجية تكنسي أهمية بالغة بفضل مساهمتها القوية في التموقع داخل الأسواق وفي بلورة إستراتيجية للاندماج في سلسلة القيمة الدولية.

غير أن اليقظة الإستراتيجية تتطلب تشاوراً وتنسيقاً قوياً بين الفاعلين من أجل معالجة كل المواضيع ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يسجل غياب سياسة وطنية لليقظة الإستراتيجية تمكن من الاستباق ويرتكز عليها اتخاذ القرار.

ويبقى الرهان الكبير هو مسألة الولوج إلى ما يسمى المعلومات الإستراتيجية والمفيدة، والذي يظل محدوداً، لاسيما من قبل المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة. وإذا كانت اليقظة الإستراتيجية تتطور من خلال مبادرات عمومية وخاصة، فإن المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة لا تستفيد منها بما فيه الكفاية. ولا يزال ولوج القطاع الصناعي إلى الابتكارات التكنولوجية محدوداً، كما أن الاستثمار في مجال البحث والتطوير المرتبط بسياسة قوية لليقظة الإستراتيجية يبقى محدوداً للغاية.

وفضلاً عن ذلك، فإن توحيد المعايير، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية اليقظة الإستراتيجية والابتكار، يظل من جهته مسألة ثانوية في النقاش العمومي، على الرغم من الأهمية البالغة التي يكتسبها للولوج إلى الأسواق الخارجية.

كما أن النقص المسجل على مستوى مطابقة المواصفات القياسية على الصعيد الوطني، حيث توجد مواصفات قياسية (أزيد من 13500 مواصفة قياسية) غير أنها لا تطبق إلا قليلاً أو لا تطبق بتاتا، يشكل عائقاً أمام الولوج إلى الأسواق الخارجية (أقل من 100 منتج تقريباً خاضع للمواصفات القياسية في المغرب مقابل نحو 40 000 في تركيا). ولا يزال التفاعل والتكامل بين قطاع الصناعة والإدارة غير كاف لترسيخ ثقافة احترام المعايير أو المواصفات القياسية.

ومما يزيد من حدة آثار غياب ثقافة الابتكار واليقظة، أوجه القصور المسجلة في منظومة التكوين المهني في المغرب، والذي لا يزال يجد صعوبة في إيجاد توازن بين العرض الذي يوفره في مجال التكوين المهني الأولي وبين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، تتسم منظومة التكوين المهني بمشكلة بنيوية، تتمثل في الاختلال الحاصل بين احتياجات كل قطاع وبين أعداد الخريجين. فعلى سبيل المثال، يُسجَل فائض في قطاعي الصناعة التحويلية والفلاحة، بينما سجل قطاع الأشغال العمومية والبناء عجزاً بحوالي 000 130 شخص خلال الفترة 2008-2010. ويعرب المهنيون عن عدم رضاهم الشديد بشأن جودة التكوين المقدم (على الأقل من حيث التصور الذي يحملونه عن هذا التكوين)، كما أن عددا منهم يقارنون بين مؤسسات التكوين المهني العمومية وتلك الخاضعة للتدبير المشترك (المدرسة العليا لصناعات النسيج والألبسة (ESITH) على سبيل المثال).

وبالإضافة إلى ذلك، هناك محدودية على مستوى توسيع نطاق التكوين المهني المستمر. وفي هذا الصدد، فإن 7 في المائة فقط من الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يستفيدون من التكوين أثناء العمل الممول بموجب عقود التكوين الخاصة. ويشير معظم الفاعلين بأصابع الاتهام إلى البطء والتعقيد الذي يتسم به إعمال هذه العقود، فضلاً عن تدابير التمويل التي لا تتخبط فيها سوى 8 قطاعات في المجموع.

ومن ناحية أخرى، تشكلت على مر السنوات منظومة معقدة لعرض التكوين من القطاع الخاص، حيث ظهر في الساحة فاعلون ذوو مصداقية، من المتخصصين في الغالب، يتدخلون على وجه الخصوص لتعزيز الجانب المتعلق بالتكوين المستمر.

وأخيراً، ثمة جانب يتطلب تطوير الرؤية وتحسين طرق تنظيم الحوار الوطني، وهو الجانب المتعلق بافتقار السياسات الاجتماعية للوضوح الكافي.

وفي هذا الصدد، يتفق غالبية الفاعلين على ضرورة إعادة تحديد معالم النموذج الاجتماعي المغربي: ما هي عناصر السياسة الاجتماعية التي من شأنها أن تخول للمغرب التوفر على نشاط صناعي يكون في الآن ذاته نشاطاً تصديرياً، وقوة دافعة للطلب الداخلي، ومحدثاً لفرص الشغل؟

ويثير التحول الذي تشهده أدوات الإنتاج و«نماذج الأعمال» مسألة مدى توفر الإرادة والقدرة لدى الفاعلين المغربية على تحديث - وفي بعض الحالات - التحويل الكلي لأدوات إنتاجهم. وفي الوقت الذي أصبحت فيه الحدود التقليدية القائمة بين الصناعة والخدمات تتلاشى، فإنه يتعين تطوير نمط تنظيم الإنتاج والعلاقات المهنية الداخلية والخارجية، مما يستلزم في نهاية المطاف تغيير طرق التسويق والتواصل.

وفي هذا السياق، فإن مسألة ملاءمة الرأسمال البشري مع صناعة الغد هي في صلب اهتمامات الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات، وكذا السلطات الحكومية للقوى الصناعية الكبرى، التي يبدو أنها استبقت الموضوع من خلال وضع آليات تحفيزية ومرنة تروم إعداد رأسمالها البشري لمواكبة التحول التكنولوجي الهائل وما ينطوي عليه من انعكاسات.

وفي ما يتعلق بالشق الضريبي، فإن التوصيات الواردة في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2012⁵⁰، وكذا التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات التي عقدت في أبريل 2013، والتي شارك فيها جميع الفاعلين المعنيين (المديرية العامة للضرائب والاتحاد العام لمقاولات المغرب والجامعات والفدراليات ولجنتا المالية بكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمركزيات النقابية، وغيرها) تشكل اليوم إطاراً للعمل بالنسبة لإدارة الضرائب. وقد نُفذ عدد من التوصيات المنبثقة عن هذه المناظرة منذ 2014.

50 - "النظام الضريبي المغربي: التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي"، إحالة ذاتية رقم 9/ 2012:

<http://www.ces.ma/Documents/PDF/Rapport-Fiscalite-VA.pdf>

وعلى الرغم من ذلك، فإن النظام الضريبي يعتبر بوجه عام نظاماً غير تحفيزي بالشكل الكافي، وهو ما قد يجعله عائقاً أمام التنافسية، بدل أن يكون رافعة لتعزيز الإنتاجية الوطنية. ويعد موضوع الضريبة على القيمة المضافة، على وجه الخصوص، المجال الذي سُجِّل فيه أقل قدر من التقدم منذ انعقاد المناظرة الوطنية، لاسيما بسبب اختيارات سياسية تتحكم في وتيرة تنفيذ القرارات.

وفي ما يتعلق بالاستثمار، فإن التمويل الطويل الأمد يعتبر موضوعاً مهماً، ولم يحظ بعد بالاهتمام الكافي، حيث يواجه القطاع الإنتاجي بوجه عام والصناعة بوجه خاص صعوبات التمويل والديون طويلة الأمد. وتطرح هذه الإشكالية في مختلف المراحل، بدءاً من مرحلة إطلاق المشاريع، وصولاً إلى مراحل التطوير والمواكبة وغزو الأسواق الخارجية.

وهناك تحد آخر يواجه تحرير الطاقات الكامنة للنمو، يتمثل في نقص الرساميل الذاتية، وضيق النسيج الإنتاجي الوطني، إذ يشكل الولوج إلى التمويل بالنسبة لمجموعة من المستثمرين المهمين، الذين لا يمتلكون الرساميل الذاتية الكافية، عائقاً أمام الاستثمار. وتعتبر المقاولات الصغرى والمتوسطة والأفراد حاملو المشاريع (سواء في مرحلة الإنشاء أو التطوير) أكثر من يواجه هذه الصعوبة. وبالتالي، فإن الصعوبة لا تكمن بالضرورة في تعبئة الأموال، بل في توظيف الرساميل المتاحة، ويعزى ذلك بشكل خاص إلى نسيج من المقاولات الصغرى والمتوسطة لا يزال ضعيفاً في المغرب.

3 - تجارب دولية مقارنة

لمحة عامة عن التجارب المقارنة بشأن جملة من الأبعاد الرئيسية

اتجاهات السياسات الصناعية عبر العالم

تعزيزاً للتوصيات المتعلقة بالنهوض بالصناعة الوطنية، نقترح فتح نافذة على أفضل الممارسات على الصعيد الدولي، من خلال منهجية الدراسة المقارنة التي تتيح استخلاص الدروس ذات الصلة. وقد تم إنجاز هذه الدراسة المقارنة بهدف تسليط الضوء على مساهمة قطاع الصناعة في تنمية البلاد وعلى التوجهات المعتمدة في مواجهة المحددات الجديدة للثورة الصناعية الرابعة.

وفي هذا السياق، عمدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمشاريع الإستراتيجية في البداية إلى تسليط الضوء على التدابير العامة ذات الصلة بالسياسات الصناعية، قبل أن تركز على التجارب الخاصة بالبلدان الستة المختارة لهذا الغرض، وهي: رواندا وتركيا وماليزيا وكوريا والبرازيل.

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار هذه البلدان يأخذ بعين الاعتبار نجاحاتها وإخفاقاتها في تحقيق ثلاثة أهداف، وهي بمثابة أبعاد محورية تتمثل في: الحد من التبعية للعوامل الخارجية؛ وتَمَلُّك القيمة المضافة الصناعية؛ وتعبئة الموارد واستثمارها على النحو الأمثل.

وهكذا، فعند دراسة الاتجاهات العالمية ذات الصلة بالإستراتيجيات المعتمدة من أجل إعداد قطاع الصناعة لمواجهة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، نخلص إلى استنتاج أولي مفاده أن تطوير الابتكار، بشكل عرضاني، يدخل في صلب هذه التغيرات. فقد تمت تعبئة استثمارات ضخمة في جميع أنحاء العالم للاستفادة من التطورات التكنولوجية المستقبلية، مع التفكير بموازاة ذلك في القيام بإصلاحات تتعلق بآليات التكوين، وملاءمة الإطار المتعلق بالحكامة، وتطوير صناعات وقطاعات جديدة، لاسيما تلك المتصلة بالتنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الصلة بين الرأس المال والشغل يضع الموارد البشرية في صلب الاهتمام. فالمقاولات الأكثر تصنيعاً وذات المستويات العالية من حيث استخدام الروبوتات هي من بين أقل المقاولات عرضة للبطالة (كوريا الجنوبية وسنغافورة واليابان). وقد دفع هذا التحول البنيوي الأبطال الصناعيين العالميين إلى تكوين الموارد البشرية في مجال التغيرات التي تشهدها عمليات التصنيع.

كما أن هذه التحولات تسائل أيضا المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية والبيئية للمقاولات ومدى قدرتها على إدماجها في إستراتيجياتها، سواء الموجهة لمواردها البشرية أو زبائنها أو مموليها أو مجموع المجالات التربوية التي تمارس نشاطها داخلها.

إن تخصيص الموارد بشكل عام لملاءمة النسيج الصناعي مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة يكرس الأولوية التي يكتسيها البحث والابتكار، بوصفهما العاملين الرئيسيين للنجاح في نظر جميع الفاعلين المعنيين. وكما يتضح من اللوحة العامة المقدمة أدناه بشأن الإستراتيجيات المعتمدة في سبعة بلدان، فإن الأهداف الرئيسية تشمل على الخصوص خلق شبكات لمراكز البحوث (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة)، وتحديث آلية الإنتاج (الصين وفرنسا وإيطاليا)، فضلا عن ملاءمة كفاءات الأجراء وتطوير قطاع سلع التجهيز (كوريا، ألمانيا)⁵².

الجدول رقم 1: لمحة عن «السياسات الصناعية 4.0» المعتمدة عبر العالم⁵²

المبالغ المرصودة بالأورو	الأهداف الرئيسية	اسم البرنامج	البلد
1.5 مليار	تطوير قطاع سلع التجهيز رقمنة آلية الإنتاج	Manufacturing industry » « innovation 3.0 strategy	كوريا الجنوبية
1100 مليار	تحديث آلية الإنتاج	« Made in China 2015 »	الصين

51 – Thibaut Bidet-Mayer, « L'industrie du futur : une compétition mondiale », Paris, Presses des Mines, 2016

52 – إن البلدان موضوع الدراسة المقارنة التي أنجزت في هذا التقرير لم ترد في هذا الجدول لأن هذا الأخير يتناول البلدان التي تمتلك إستراتيجيات صناعية وتوفر معلومة مهيكلة حول البرامج والأهداف والمبالغ المالية المرصودة

200 مليون	تطوير العرض التكنولوجي ضمان استفادة النسيج الصناعي	« Industrie 4.0 »	ألمانيا
900 مليون	خلق شبكة لمراكز البحث	National Network » for Manufacturing « Innovation	الولايات المتحدة
200 مليون، ثم 70 مليون سنويا	خلق شبكة لمراكز البحث ملاءمة كفاءات الأجراء	High Value” “Manufacturing Catapult	المملكة المتحدة
2.3 مليار	تحديث ورقمنة النسيج الصناعي تطوير العرض التكنولوجي	“Industrie du Futur”	فرنسا
47 مليون في 2013	تطوير العرض التكنولوجي ضمان استفادة النسيج الصناعي	Cluster Tecnologici” Nazionali: Fabbrica « Intelligente	إيطاليا

المصدر « 2016 » Thibaut Bidet-Mayer, L'industrie du futur : une compétition mondiale, Paris, Presses des Mines الصفحة 78

وقد تم اعتماد عدة سياسات للمواكبة في معظم البلدان التي شملتها الدراسة، ولكن مع انتهاز مقاربات تختلف من بلد إلى آخر تبعاً لمجال التدخل (التكوين والبحث) والمنظومة السياسية والخيارات التكنولوجية المفضلة.

ووفقاً لتقرير «صناعة المستقبل عبر العالم»⁵³، تُوصَفُ ألمانيا بكونها رائدة في هذا السباق نحو الصناعة 4.0، وهذا بالمناسبة الاسم الذي تحمله واحدة من المبادرات الرئيسية التي أطلقتها ألمانيا وتجمع كل الفاعلين المعنيين حول هدف مشترك، وهو: المحافظة على الموقع الريادي لألمانيا في إنتاج المعدات الصناعية عالية الجودة.

وبشكل أعم، يستهدف هذا البرنامج بالأساس تنظيم وتمويل البحث في مجال الروبوتات الصناعية، والأتمتة والربط الشبكي من أجل ضمان تقدم ألمانيا في هذه التكنولوجيات.

وهكذا، فإن البرنامج الألماني «الصناعة 4.0» (Industrie 4.0) يهدف إلى تطوير «نظم الإنتاج الإلكترونية المادية» القائمة على النَمْدَجَةِ الرقمية لعمليات الإنتاج وتبادل المعطيات، لاسيما من خلال العناصر التالية⁵⁴:

53 - « L'industrie du futur à travers le monde ». Les Synthèses de La Fabrique. Numéro 4 - Mars 2016

54 - GTAI, Germany Trade and Invest, "Industry 4.0, Smart Manufacturing for the Future", July 2014

- تنظيم وتمويل البحوث في مجالات الروبوتات الصناعية، والأتمتة، والربط الشبكي، وغير ذلك (القطاعات التي يتمتع فيها البلد بالفعل بميزة تنافسية راسخة)؛
- تعزيز هذه التكنولوجيات في النسيج الصناعي مع إنشاء وحدات نموذجية تستخدم لأغراض الإيضاح العملي من أجل تحسيس المقاولات؛
- الاهتمام القوي بتوحيد العمليات وتنميطها، وهو أحد المواضيع الرئيسية الخمسة التي حددتها الحكومة، إلى جانب البحث والابتكار، وأمن الأنظمة والشبكات، والإطار التنظيمي والقانوني، فضلاً عن التكوين المهني.

ونتيجة لذلك، اختارت الدولة الألمانية منذ البداية أن تضطلع بدور الميسر وليس دور المخطط الإستراتيجي. وبناء على توصيات تقرير نُشر في 2013، ومن أجل تسهيل عملية انتظام الفاعلين في شبكات، أنشأت الدولة «منصة الصناعة 4.0» (Plattform Industrie 4.0) التي تضم شبكة موسعة من مصنعي الآلات ومُوردي الأتمتة.

ثم تأتي بعد ذلك الإستراتيجيات التي وضعها الوافدان الجديدان (أو «المُتحدّيان») وهما كوريا الجنوبية والصين. وقد استفادت البرامج التي تم إطلاقها في هذين البلدين من التأثيرات التي أحدثتها المخطط الألماني «الصناعة 4.0»، حيث تم اتخاذ إستراتيجيات الابتكار الواردة فيه نموذجاً في هذا المضمار.

وفي هذا الصدد، تبرز كوريا الجنوبية باعتبارها البلد الآسيوي الأكثر استعداداً للانتقال إلى صناعة المستقبل. ويمثل القطاع الصناعي في هذا البلد ما يقرب من ثلث الثروة الوطنية، كما أن 60 في المائة من إنتاجه متوسط أو عالي الجودة. وتحتل المقاولات الكورية الجنوبية أيضاً مراتب متقدمة من حيث المعدات التي تمتلكها. فوفقاً للاتحاد الدولي للروبوتات، من المرجح أن تكون كوريا الجنوبية تمتلك الصناعة الأكثر استخداماً للروبوت في العالم (437 روبوت لكل 10.000 مستخدم في 2013).

ويعتبر قطاع الروبوتات الصناعية في كوريا الجنوبية من أفضل القطاعات أداءً في العالم، وتحتل البلاد موقعاً متميزاً في مجال التكنولوجيات الرقمية بفضل وجود تكتلات كبرى.

أما القوى الصناعية الغربية السابقة-باستثناء ألمانيا-، وهي فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فهي منخرطة في مسار للنهوض بقطاعها الصناعي. وتشكل الإمكانيات التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة فرصة بالنسبة لهذه القوى لإعطاء نفس جديد لقطاع صناعي يسير بوتيرة متباطئة في ظل منافسة متزايدة من بلدان أكثر تنافسية.

وفي الولايات المتحدة، تجسدت هذه الرغبة في ملائمة قطاع الصناعة مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في إطلاق شراكة التصنيع المتقدم (Advanced Manufacturing Partnership) في 2011 والشبكة الوطنية للابتكار الصناعي (NNMI-- National Network for Manufacturing Innovation) في 2013.

وبميزانية قدرها مليار دولار على مدى ثماني سنوات، تستهدف هذه الشبكة إنشاء 15 معهداً للابتكار الصناعي (بل إنها تستهدف إحداث 45 معهداً بحلول عام 2025)؛ وتسعة معاهد هي مُدرّجَة اليوم في الموقع الإلكتروني للشبكة الوطنية للابتكار الصناعي⁵⁵.

وعلى غرار نموذج «معاهد فراونهوفر» الألمانية (Fraunhofer Institute)، تجمع هذه المعاهد بين الباحثين ومستشاري الحكومة والصناعيين. ويختص كل معهد بمجال تكنولوجي مع الحرص على التنسيق مع المعاهد الأخرى، بما يكفل وضع شبكة موسعة من الكفاءات رهن إشارة المقاولات:

■ التكنولوجيات المركزية لمصنع المستقبل: الإدماج والاستفادة المثلى من سلسلة الإنتاج عن طريق تبادل المعطيات، وتكنولوجيا «التصنيع بالإضافة»؛

■ البرامج المخصصة لأشباه الموصّلات والمواد المُركّبة أو المواد ذات الكثافة المنخفضة.

وفي نهاية المطاف، يتعين نظرياً أن تصبح هذه المعاهد الأمريكية مستقلة من الناحية المالية، لاسيما بفضل الاشتراكات والتمويلات الأخرى التي تدفعها المقاولات، فضلاً عن الموارد المستخلصة من عقود البحث، وما إلى ذلك.

وفي فرنسا، أُطلق الرئيس في شتبر 2013 برنامجاً يتعلق بالسياسة الصناعية الجديدة لفرنسا أُطلق عليه اسم «فرنسا الصناعية الجديدة» (Nouvelle France Industrielle (NFI))، وذلك من أجل ضمان نجاح عملية إعادة التصنيع الفرنسية⁵⁶. ويستند هذا البرنامج إلى تسعة ركائز صناعية تهدف إلى تقديم حلول ملموسة للتحديات الاقتصادية والمجتمعية الكبرى. كما يروم البرنامج تمكين المقاولات الفرنسية من التموّج في أسواق المستقبل باستثمار كل الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية.

وفي أبريل 2015، أطلقت الحكومة الفرنسية برنامجها المسمى «صناعة المستقبل» (Industrie du Futur) لدعم المشاريع الصناعية الطموحة وتسريع انخراطها في منتجات وخدمات المستقبل. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في ما يلي:

■ تسريع وتيرة تحديث آليات الإنتاج؛

■ مواكبة المقاولات الصناعية في عملية التحول على مستوى نماذج أعمالها، وتنظيمها، وطرق التصميم والتسويق الرقمي؛

■ إعادة تنشيط النسيج الصناعي الفرنسي؛

رسمياً في 2014، وتضم شركاء من قطاع الصناعة والأوساط « Manufacturing USA » أنشئت مؤسسة: www.manufacturing.gov/nmi - 55
الجامعية والفيديرياليات المعنية المنتظمين في إطار شبكة متنامية من معاهد التصنيع الرائدة للرفع من تنافسية الولايات المتحدة في مجال التصنيع وتعزيز بنية تحتية قوية ومستدامة للبحث والتطوير في مجال الصناعة الوطنية.

56 - « Nouvelle France Industrielle, construire l'industrie française du futur » www.economie.gouv.fr/nouvelle-france-industrielle

■ جعل المجالات الترايبية أكثر جاذبية للنشاط الاقتصادي.

وعُهد ببلورة هذه الإستراتيجية الوطنية على أرض الواقع إلى «تحالف صناعة المستقبل»، الذي تم إحدائه في سنة 2015، حيث يوفر خدمات المواكبة والاستشارة لفائدة 2.000 مقولة، إضافة إلى خدمات التوعية لفائدة 15.000 مقولة.

أما المملكة المتحدة، فقد وضعت من جانبها هدفاً رئيسياً يتمثل في تشجيع البحث في مجال «التصنيع الذكي»، مع تحسين التفاعل بين معاهد البحث وعالم الاقتصاد.

وتم تضمين الإجراءات التي تستهدف - بشكل مباشر أو غير مباشر- دعم صناعة المستقبل في «الإستراتيجية الصناعية»، وهي آلية سياسية أُحدثت في سنة 2013 لتعزيز الابتكار والتنمية الصناعية.

ويستند العمل من أجل بناء صناعة المستقبل بشكل أساسي على مخطط «Catapult» (ويُعتبر هذا المصطلح عن فكرة الانتقال السريع من البحث المتقدم إلى السوق)، والذي يضم محوراً تحت عنوان «High Value Manufacturing Catapult» يسعى إلى ضمان انتظام مراكز البحوث القائمة في شبكات، ومن ثم تمكين المقاولات الصناعية من الاستفادة من الأبحاث المتقدمة الجارية في المملكة المتحدة.

ويتم اختيار مواضيع المشاريع التي تستفيد من مخطط «Catapult» بناءً على عدة معايير، تشمل بالأساس توفر وسائل البحث المتقدمة أو إمكانية استقطاب المقاولات الدولية إلى أراضي المملكة المتحدة.

ولا تقتصر التكنولوجيات المختارة على الأتمتة، أو «الإنتاج المرن» أو الأنظمة الرقمية المطبّقة على الصناعة، بل تشمل أيضاً المواد الجديدة أو المعالجة السطحية أو هندسة بيئة العمل في مصنع المستقبل.

القواسم المشتركة الرئيسية بين السياسات الصناعية الجديدة

يُمكّن هذا الاستعراض الأولي لمسارات الأقطاب الصناعية الكبرى في العالم من استخلاص أربعة قواسم مشتركة رئيسية، هي:

■ التأثير الهام جدا لوضع «سياسة صناعية» حقيقية من أجل النهوض بالتصنيع. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون التوصية باعتماد سياسة خاصة للنهوض بالصناعة ملائمة لجميع البلدان، طالما أن هناك سبباً عديدة لتحقيق هذا الهدف (مثل السياسة التجارية والسياسة الحمائية، والإعفاءات الضريبية، والإعانات المختلفة، والمناطق الحرة، ومشاركة الدولة في رأسمال القطاعات الصناعية، وغير ذلك)؛

■ صياغة السياسات وفقاً للسياق المحدد وبما يتلاءم وتوجهات مؤسسات البلد. لضمان نجاح سياسة الترويج المنبثقة عن سياسة التنمية الصناعية، ينبغي أن تراعي هذه السياسات

«الإكراهات المتكررة»، والتي يتعين تحديد معالمها بدقة ومعالجتها على النحو الصحيح باعتبارها كتلة إستراتيجية؛

■ نجاحات وإخفاقات رهينة بطبيعة الأهداف المسطرة وطريقة عمل المؤسسات المسؤولة عن تنفيذها. إذ يمكن لبلدان مختلفة أن تعتمد سياسات متطابقة لكن النتائج المحققة تكون متعارضة تماماً، وذلك بالنظر إلى اختلاف سياقات الأسواق ومظاهر الإخفاق (العدالة، وقانون براءات الاختراع، والفساد)؛

العلاقة القائمة بين الرأسمال البشري وجودة المؤسسات. تشترك البلدان التي حققت إقلاعاً صناعياً في كونها نفذت سياسات تعزز تراكم الرأسمال البشري، لاسيما من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا الأجنبية، وعن طريق تحسين جودة أداء المؤسسات و«ممارسة أنشطة الأعمال» (Doing Business)، وجعلها أولويات مطلقة.

ويبدو جلياً من خلال هذه العناصر الأربعة وخصائصها أن إعداد النسيج الصناعي لمواجهة التغيرات الناجمة عن الثورة الصناعية الرابعة يتطلب توجيه العمل وفق دينامية مزدوجة تعالج الجوانب الظرفية المستعجلة وكذا التغيرات البنوية، في ضوء متطلبات التكيف، وتعبئة الموارد، واستشراف المستقبل على المدى الطويل.

وتقودنا الدروس المستخلصة من الدراسة الأولية للتجارب الدولية إلى إضفاء الطابع الرسمي على ثلاثة محاور رئيسية للدعم الملموس للصناعة بغية إعدادها لمواجهة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة:

1. دعم بروز عرض من تكنولوجيات إنتاج جديدة، يكون قائماً على الاستثمار في مجال البحث العمومي، وإنشاء مراكز البحوث وتأمين الربط بينها، فضلاً عن توحيد المعايير؛
2. دعم إدماج التكنولوجيات الجديدة داخل المقاولات ودعم تحديث القطاع الإنتاجي، لاسيما من خلال التوعية بالرهانات التي تطرحها صناعة المستقبل، وتعزيز الاعتماد على الروبوتات، ومواكبة الانتقال الرقمي؛
3. ملائمة منظومة التكوين والكفاءات في ضوء هذه التحولات، من خلال اعتماد رؤية استشرافية، وإعداد واعتماد مسارات تكوينية ملائمة.

المعايير المعتمدة بالنسبة للبلدان التي شملتها الدراسة المقارنة

ينبغي في البداية أن نشير إلى أن التحليل عن طريق الدراسة المقارنة ليست غايته استتساخ حلول جاهزة وتطبيقها على حالة المغرب. بل يهدف إلى إثراء الرؤية المعبر عنها في هذا التقرير بإيضاحات مستمدة من التجارب الدولية الناجحة، مع الحرص على إدراج البعد المتعلق بنقل هذه التجارب إلى المملكة، بما يتوافق مع خصوصياتها.

وفي هذا الصدد، فإن الخيارات والإستراتيجيات الاقتصادية تبقى واسعة جداً، والأمر نفسه ينطبق على نمط التحالف القائم بين الدولة والقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الصناعي. وبالتالي، ليس هناك نموذج مثالي لسياسة صناعية ناجحة يمكن نقله على حاله، حتى وإن انطلقنا من تجارب بلدان «ذات أداء فائق» مثل كوريا الجنوبية وماليزيا. والواقع أن المسارات التاريخية والاقتصادية لكل بلد تدعونا إلى توخي الحيطة اللازمة في التعامل مع هذه التجارب.

ويتيح تحليل وضعية البلدان الستة التي شملتها الدراسة المقارنة⁵⁷، وهي: كوريا الجنوبية، وماليزيا، وتركيا، والبرتغال، ورواندا، والبرازيل - التي تم اختيارها نظراً لأنها كانت تسجل مستويات من التنمية قريبة من المغرب منذ أربعة عقود - تسليط الضوء على العوامل الرئيسية للنجاح، (وهي عوامل سُجلت في كل حالة من حالات البلدان الستة)، وهي: الحكامة، والأبعاد الاجتماعية، والتنافسية، والابتكار، والنظام الضريبي، والانتقال المناخي، والجهوية.

وينبغي في هذا الصدد التشديد على أن حيوية قطاع الصناعة دائماً ما يواكبها تقدم وتطور في قطاع الخدمات والصناعات غير التحويلية (مثل البناء والمرافق العمومية) في البلدان التي شهدت نمواً «استثنائياً» (أزيد من 7 في المائة على مدى 30 عاماً أو أكثر)⁵⁸.

وفي هذا السياق، يمكن الوقوف عند بعض النقاط البارزة في ما يتعلق بالبلدان الستة التي شملتها الدراسة⁵⁹:

- تكمن القوة الرئيسية للتنمية في كوريا الجنوبية في المقام الأول في استنادها على إطار مؤسساتي قوي. ويأتي نجاح كوريا في اللحاق بالركب نتيجة إستراتيجية تنمية وطنية إرادية وسياسة صناعية منهجية يجري تنفيذها منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي، أولاً من لدن الدولة، ثم من لدن السوق والقطاع الخاص منذ نهاية عقد التسعينيات⁶⁰.
- ارتكزت عملية التنمية في ماليزيا أيضاً على الدولة باعتبارها فاعلاً تنموياً، من خلال الجمع بين إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي وسياسة اقتصادية تقودها دولة قوية من أجل حماية ومواكبة المقاولات لجعلها قادرة على التنافس في السوق المحلية قبل دخول غمار التنافس في أسواق التصدير. وقد حققت هذه السياسة نجاحاً ملحوظاً (كما هو مبين في الرسم المبياني المتعلق بصناعات السلع والخدمات: النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)⁶¹.

57 كوريا والبرتغال وتركيا هي دول أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

58 أبطال النمو هؤلاء هم ثلاثة عشر بلداً: البرازيل وبنسوانا والصين وهونغ كونغ وأندونيسيا وتايوان ومالطا وماليزيا وكوريا الجنوبية وسلطنة عمان واليابان وتايوان وسنغافورة. انظر دراسة مركز الدراسات والأبحاث التابع للمجمع الشريف للفوسفاط، "Industrial Policy: A Guide for the Perplexed"، أوربي دادوش (Uri Dadush)، يناير 2016

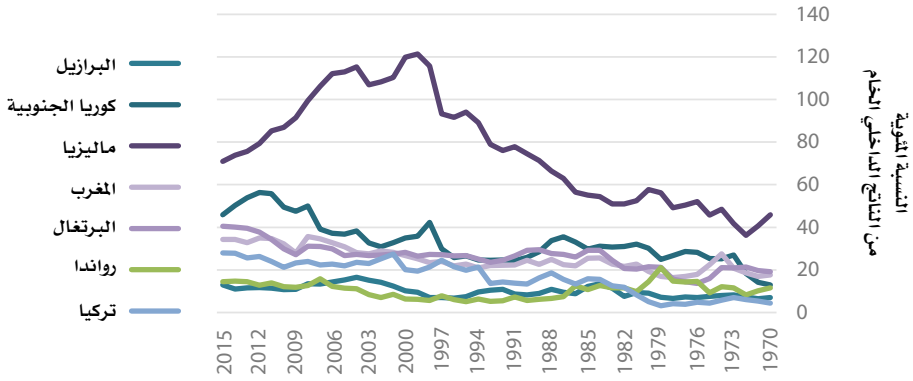
59 هذه العناصر تكمل وتتسجم مع تلك الواردة في الدراسة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في سنة 2014 بعنوان: «تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر: مركزات إستراتيجية من أجل تنمية متواصلة ومستدامة»

60 OCDE Development Centre Studies, "Industrial Policy and Territorial Development", lessons from Korea, 2012

61 Nathalie Fau, « La voie singulière du développement économique de la Malaisie », Revue de la régulation,

- في تركيا، تمت عملية التصنيع بالتوازي مع اندماج البلاد في الأسواق الدولية، من خلال انتهاء مسار وصف بكونه ليبراليا في سنوات السبعينيات من القرن الماضي، بدعم من الموجة الأولى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أعادت توجيه الإنتاج الصناعي التركي نحو الأسواق الخارجية.
- وفي البرتغال، مع نهاية أيام الحكم الاستبدادي في سنة 1974، تمت عملية التحول نحو التصنيع بدايةً بتعويض الواردات ثم بتعزيز الصادرات، مما ساهم بالفعل في تحقيق نمو اقتصادي كبير، وتصنيع سريع للبلاد مقترنا بتوجه متمم نحو الأسواق الدولية وانفتاح تدريجي على الخارج، لاسيما بفضل انضمام البرتغال إلى الاتحاد الأوروبي.
- انطلق مسار التنمية الصناعية للبرازيل في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، مما مكن البلاد من التوفر على قاعدة صناعية كبيرة وصناعات راسخة وتنافسية، لاسيما في قطاعي المواد الغذائية والطيران، ويعود الفضل في جزء من ذلك إلى اعتماد سياسة لتعويض الواردات وسياسة حمائية قوية إزاء الخارج. ومع ذلك، ظلت المساهمة الحقيقية للإنتاج الصناعي في الناتج الداخلي الخام تراوح مكانها منذ 20 سنة، بالنظر إلى أن قطاع الصناعة بقي في معزل عن الاتجاهات التي طبعت الإنتاج الصناعي العالمي⁶².
- وأخيراً، فإن رواندا، بعد ما يقرب من ربع قرن من الإبادة الجماعية التي كانت البلاد مسرحاً لها، تعد اليوم نموذجاً للتطور السريع القائم على تحقيق الوحدة الوطنية ونجاح مسلسل المصالحة مما يوطد دعائم الحكامة الجيدة. وترتكز إستراتيجيتا التصنيع الأخيرتان لعامي 2006 و2011 على رؤية 2020، التي وُضعت في سنة 2000، والتي تضع التصنيع في صلب عملية التنمية.

صادرات السلع والخدمات (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)



الإطار المؤسسي والحكامة

أهمية الدور الذي تضطلع به الدولة في مجال التخطيط بتعاون وثيق مع القطاع الخاص في جميع البلدان التي شملتها الدراسة، تتولى الدولة تنسيق إستراتيجية وسياسة التنمية الاقتصادية والصناعية، مع الاعتماد على القطاع الخاص الذي تمنحه الدولة تحفيزات لدعم الصناعات التصديرية بوجه خاص.

ومن خلال المبادرة منذ وقت مبكر جداً إلى اعتماد سياسات إرادية وتبني خيار اقتصادي واضح المعالم، فضلاً عن استهداف قطاعات إستراتيجية، يُبرز نموذج كوريا الجنوبية وماليزيا على وجه الخصوص أهمية توفر إرادة سياسية قوية تمكن من تعبئة الموارد بما يتناسب مع الأهداف المسطرة.

وفي إطار السياسات التي وضعتها الدولة، استفادت المقاولات في البلدان التي شملها التحليل من دعم محدد الأهداف لتمكينها من تحقيق النمو، من خلال تنفيذ عمليات مواكبة انتقائية وتوفير تحفيزات قوية ومحددة في القطاعات الرئيسية التي وقع عليها الاختيار. وقد مكن الدعم المخصص لبعض القطاعات التي اعتبرت حيوية من مقارنة عملية التنمية وفق منظور طويل المدى (أكثر من 20 سنة)، مع تشجيع إرساء بيئات مواتية، لاسيما بفضل الاستثمارات في البنيات التحتية والرأسمال البشري.

ومن بين التحفيزات القطاعية التي تقدمها الدولة، الإجراءات التي تؤدي مباشرة إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية على مستوى انتعاش القطاعات وإقامة روابط بين المستويات القبلية والبعديّة من سلسلة القيمة، مما يشجع على بروز قطاعات ذات قدرة تنافسية عالية على الصعيد الدولي، بل وحتى خلق أبطال وطنيين، ثم عالميين.

وفي كوريا الجنوبية، يثبت مسار التنمية الصناعية في البلاد أن هذه الدينامية تتطلب جهداً مشتركاً بين الحكومة والنسيج الصناعي. وبالفعل، فقد مكن الإقلاع الاقتصادي وتنسيق السياسات على المدى الطويل من الدفع بقوة بعجلة التصنيع.

وفي هذا السياق، اضطلعت هيئة حكومية كبرى، هي مجلس التخطيط الاقتصادي (Economic Planning Board, EPB)، بهذا الدور المحوري في التنسيق والتخطيط في كوريا من سنة 1961 إلى سنة 1994. وكانت هذه «الوزارة الخارقة» تمارس صلاحيات إستراتيجية تشمل التخطيط في مجال التنمية، وتدابير الميزانية الوطنية والمساعدات، وكذا الرساميل الأجنبية (الاقتراض) والتكنولوجيا، فضلاً عن تمتعها بسلطة على وزارات وهيئات اقتصادية أخرى⁶³.

وكان الهدف الرئيسي لهذه الهيئة هو توسيع القدرة الإنتاجية الوطنية عن طريق تعبئة رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لتمويل استثمارات قطاعية. وفي هذا الصدد، تم وضع سبع مخططات اقتصادية خماسية، تمتد من سنة 1962 إلى سنة 1992، حيث حددت الأهداف الرئيسية ثم اقترحت سياسات انتقائية وموارد موجهة لتحقيق هذه الأهداف. كما مكنت المتابعة الدقيقة للمخططات متعددة السنوات من تحيين تلك الأهداف بشكل تدريجي، مما أتاح تسلسلاً وتجانساً أفضل للتدابير المعتمدة في المجالات الإستراتيجية الرئيسية.

وفي الإطار نفسه، تم اعتماد سياسة قوية للتعويض الصناعي كانت لها انعكاسات على الصعيد الوطني، تجسدت في الغالب في نقل التكنولوجيا على مستوى قطاعات إستراتيجية (لأسيما الصناعة الموجهة لمجال الدفاع).

وعلى سبيل المقارنة، يمكن توظيف سياسة التعويض الصناعي هذه، التي اعتمدها المغرب مع إطلاق مخطط التسريع الصناعي، وفق المقاربة نفسها التي انتهجتها كوريا، اعتماداً على إستراتيجيات لتنمية سلاسل الإنتاج حسب القطاعات، من أجل زيادة حجم نقل التكنولوجيا وتعزيز البحث والتطوير من خلال الاستثمار في الصناعة المحلية، وحتى عبر التكوين وتأهيل الكفاءات. ويمكن في هذا المضمار إحداث بنية قوية تجمع بين الدولة والقطاع الخاص، تضطلع بدور التنسيق والتخطيط اللازمين لضمان تجانس التدابير وفقاً للرؤية المحددة سلفاً.

وفي ماليزيا، تتولى هيئة حكومية أُنشئت في سنة 1965، وهي هيئة التنمية الصناعية الماليزية (Malaysian Industrial Development Authority)، مهام تشجيع الاستثمار وتنسيق جهود التنمية الصناعية. ويستند هذا الحضور القوي «للدولة باعتبارها فاعلاً مُطَوِّراً» إلى منطقتين قائمتين على التدخل القوي، الذي يركز على إشكالية النمو وعلى آفاق تنمية البلاد في ظل الوحدة الوطنية.

ووضعت رؤية 2020 (Wawasan 2020)، التي تم تقديمها رسمياً في فبراير 1991 في كوالالمبور، المبادئ التوجيهية للتنمية الماليزية على مدى 30 سنة، والتي تنتظم حول تسعة

63 Leonardo L. Sta. Romana, "Some Lessons from Korea's Industrialization Strategy and Experience", EmergingFrontierMarkets.com, April 2014, p.4

«تحديات إستراتيجية» يتعين على البلاد رفعها من أجل الارتقاء إلى دولة كاملة التطور (fully developed country)، وكل ذلك بغية تحقيق طموح بناء مجتمع توافقي في أفق العام 2020:

1. بناء الأمة الماليزية المتشعبة بوحدة المصير، أي خلق « Bangsa Malaysia » (المجتمع الماليزي) الذي يتجاوز تباين المجموعات الثلاث التي يتكون منها المجتمع الماليزي اليوم، وهي المالايون والصينيون والهنود؛
2. جعل الأمة واثقة من نفسها، بفضل الأمن الذي تنعم به، واستقلالها عن البلدان الأخرى، وتفوق تعليمها؛
3. إرساء الديمقراطية على أساس مبدأ التوافق؛
4. المحافظة على الشعور الديني؛
5. التأكيد على قيم التسامح واحترام مختلف الممارسات الثقافية والدينية؛
6. تحقيق تنمية علمية حقيقية من أجل الانخراط في العالم التكنولوجي والعلمي المستقبلي والإسهام القوي فيه؛
7. بناء نظام للضمان الاجتماعي مرتكز على الأسرة؛
8. إنشاء مجتمع يكفل العدالة الاقتصادية؛
9. بناء اقتصاد مزدهر وتنافسي.

ففي ماليزيا، اقترن اختيار مسار اقتصادي موجه تماما نحو الخارج، فضلا عن الاندماج العميق في العولمة، بتدخل واسع النطاق من الدولة في إطار سعيها إلى تحقيق التنمية الشاملة.

وفي تركيا، بالمقابل، مست أهم التغييرات البنوية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة المؤسسات الاقتصادية والسياسية. وقد دفعت أزمة سنة 2001، على وجه الخصوص، إلى إصلاح هيكل الحكامة، وهو ما تفاعل معه اقتصاد البلاد بشكل إيجابي، حيث شهد فترة من النمو المُطرد. وشهدت بداية سنوات 2000 تحسنا ملحوظا في البيئة المؤسسية في تركيا، كما يتضح من مؤشرات الحكامة التي يعتمدها البنك الدولي، مع تسجيل تقدم قوي في جميع المجالات الرئيسية. إلا أن دينامية هذا الإصلاح توقفت بدءاً من سنة 2011 مع بداية الولاية الثالثة لحزب العدالة والتنمية التركي⁶⁴.

أما بالنسبة للبرتغال، فإن الانغلاق إزاء الخارج، الذي يعزى بالأساس إلى النظام الاستبدادي الذي حكم البلاد بين سنتي 1926 و1974، هو الذي وُسم بالأحرى المسار الذي انتهجته البرتغال. وإلى غاية سنة 1945، كان تطوير القطاع الفلاحي يحظى بالأولوية، إلا أن الأمور

64 The Ups and Downs of Turkish Growth, 2002-2015: Political Dynamics, the European Union and the Institutional Slide. Daron Acemoglu (MIT)

تغيرت خلال الفترة ما بين أوائل الستينيات إلى سنة 1973، ثم بعد الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة)، حيث شهدت البلاد فترتين اقتصاديتين جيدتين. وقد تمت معالجة هذه المسألة بعد اعتماد التعديلات اللازمة في مجال الحكامة من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وأخيراً، وبخصوص هذا البعد المتعلق بالحكامة، تُظهر رواندا، في ظل التقدم الذي أحرزته مؤخراً ورغم صغر حجمها، توجهات واعدة، لاسيما من خلال اعتماد إصلاحات تروم تيسير النشاط الاقتصادي، بما في ذلك على الخصوص عدم التسامح مطلقاً مع الفساد⁶⁵. وعلى مستوى تيسير النشاط الاقتصادي في إفريقيا (مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال)، تحتل رواندا المرتبة الثانية بعد جزر موريس.

وينبغي التأكيد أيضاً على أن إستراتيجية التنمية الصناعية الحالية هي ثمرة عملية تشاور واسعة النطاق مع جميع الفاعلين في البلاد، مما مكن من تملك هذه الإستراتيجية. وفي هذا السياق، ترتبط السياسة الصناعية أيضاً ارتباطاً وثيقاً بخطط التنمية الوطنية، وتحظى بتسيق مؤسساتي رفيع المستوى تضطلع به وزارة التجارة والصناعة، التي تعمل بشراكة وطيدة مع القطاع الخاص.

إن الإستراتيجيات الوطنية التنموية، التي تنجح في تعبئة كل السلطات العمومية من أجل تنفيذ تدخلات متوالية ومتكاملة، دائماً ما تشكل قوة دافعة وتساهم في إرساء مناخ من الثقة في بنية مكونات الاقتصاد.

وتروم هذه القوة الدافعة إشراك القطاع الخاص بصورة أكثر نشاطاً في التنمية، وهو السبيل الوحيد لتحقيق الترشيح الصناعي، ودفع الاقتصاد نحو مزيد من الفعالية والإنتاجية في الحالات التي شملتها الدراسة. ووفق هذا التوجه، انتقل المخطط الخماسي الكوري منذ الثمانينيات من القرن الماضي من مخطط «توجيهي» إلى مخطط «إرشادي»، بما يمكن من إشراك القطاع الخاص من خلال مبادراته الخلاقية.

الأبعاد الاجتماعية والرأسمال البشري

تعتبر نوعية التحالف بين السلطات السياسية والقوى الاقتصادية محددًا للتوافق الاجتماعي ولشروط مواكبة التغيير.

ينبغي التأكيد بداية على أن تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الرفاه يشكل ورشاً مفتوحاً في جميع البلدان التي شملتها الدراسة. وفي الوقت نفسه، فإن الأهمية التي يتم إيلؤها لهذا التدبير أو ذاك بغية تحقيق الرفاه تختلف من بلد لآخر.

لذا، من المفيد أن نتوقف عند أداة القياس الجديدة التي أحدثتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (مؤشر الحياة الأفضل (Better life Index)⁶⁶)، وهو مؤشر للرفاه الاقتصادي يتيح تقييم مستوى تطور الرفاه والازدهار في مختلف البلدان. ويقتصر تطبيق هذا المؤشر في الوقت الحاضر على الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ عددها 34 بلداً، من بينها ثلاثة بلدان من الدول موضوع الدراسة المقارنة (كوريا الجنوبية والبرتغال وتركيا). ويغطي هذا المؤشر أحد عشر معياراً وهي: السكن، والدخل، والشغل، والروابط الاجتماعية، والتعليم، والبيئة، والانخراط في الحياة المدنية، والصحة، ومدى الشعور بالرضى، والأمن، والتوفيق بين العمل والحياة الخاصة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تبين الدراسة أن البلدان الصاعدة التي شملتها الدراسة المقارنة هي الآن في مفترق طرق. فبعد استكمال كل من كوريا الجنوبية وماليزيا والبرتغال وتركيا لمسار اللحاق بركب التنمية، تواجه هذه البلدان المشاكل التي تواجهها «أوروبا العجوز» وهي شيخوخة السكان وتزايد المطالب الاجتماعية وظهور منافسين يهددون مواقعها التاريخية، مما يشكل ضغطاً على النموذج الاجتماعي المعتمد.

وفي ماليزيا، كان الهدف الرئيسي للدولة، باعتبارها الجهة التي تضطلع بمهام التنمية والتخطيط، هو الإسراع بإدماج كل المجموعات التي تشكل سكان البلاد (السكان الأصليون المالايون، والصينيون، والهنود) في قطاعات الاقتصاد الحديثة، وهو شرط لا محيد عنه لتحقيق التنمية.

وفي إطار الالتزام القوي للحكومة الماليزية بتحقيق إقلاع اقتصادي سريع ونمو قوي⁶⁷، اتخذت مبادرات قوية لإعادة توزيع الثروة الوطنية حتى لا تواجه المخاطر الاجتماعية الناجمة عن وجود فوارق كبرى داخل المجتمع الماليزي. وشملت هذه المبادرات، على وجه الخصوص، اعتماد سياسات للتصنيع إلى جانب سياسات لإعادة توزيع الثروة - توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي - بهدف تحقيق نمو يكفل الإنصاف بين مختلف المجموعات الإثنية.

وأخيراً، شكلت العائدات المتأتية من الصادرات (القصدير والمطاط، ثم زيت النخيل والبتترول فيما بعد)، رافعة للتمويل بالنسبة للدولة. غير أن تكوين الرأسمال البشري هو الذي مكن على الخصوص من تعزيز الكفاءات اللازمة لصنع منتجات معدة للتصدير ذات جودة عالية.

66 انظر الموقع: www.oecdbetterlifeindex.org/fr. في سنة 2009، اقترحت لجنة برئاسة جوزيف ستيفليتز (الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد)، بناء على طلب من الرئيس الفرنسي، سبيلاً لتحسين قياس النمو الاقتصادي. ودعمت اللجنة إلى إدخال سلسلة من المؤشرات تمكن من التركيز على قياس «الرفاه» في الإحصائيات الاقتصادية.

67 كانت ماليزيا، حسب تقرير لجنة النمو والتنمية، من بين البلدان 13 التي سجلت متوسط نمو سنوي يزيد عن 7 في المائة لمدة 25 سنة أو أكثر.

ومن خلال تأكيد الصلة الوثيقة بين النمو الاقتصادي المدمج والقضاء على الفقر، تقدم ماليزيا نموذجا يحتذى من أجل تحقيق تنمية تراعي مبدأ الإنصاف في ظل سياق دولي منفتح وتنافسي.

وفي تركيا، أدى تطور قطاع الصناعات التحويلية دون شك إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك في المناطق ذات الموارد الطبيعية الضعيفة وذات مستويات طلب محلي منخفضة. ولكي يستمر قطاع الصناعات التحويلية في خلق فرص الشغل بشكل مستمر في إطار النمو المدمج، توصي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضا بتحسين شبكات التأمين الاجتماعي للعمال المرحلين، من خلال برامج نشطة لسوق الشغل⁶⁸، بما في ذلك لفائدة اللاجئين.

وفي هذا الصدد، تؤكد جميع البلدان موضوع الدراسة المقارنة في سياساتها العمومية أن النهوض بقطاع الصناعة يتطلب تعزيز المنظومة التربوية، بما يتيح زيادة الطاقة الاستيعابية والارتقاء بالجودة في جميع مستويات التعليم.

وتبرز الأولوية التي يحظى بها قطاع التعليم بشكل خاص في كوريا الجنوبية، حيث ركزت السياسات المتعلقة بالرأسمال البشري في المقام الأول على محو الأمية (من خلال تنظيم حملات لمحو الأمية واسعة النطاق في خمسينيات القرن الماضي) ثم على التميز في مجالي التكوين والبحث، من أجل تلبية الطلب المتزايد على اليد العاملة المؤهلة من قبل النسيج الإنتاجي الوطني. ومع ذلك، يرى المراقبون أن النجاح الذي حقته كوريا الجنوبية يعزى أيضا إلى الثقافة الكونفوشيوسية، التي تقوم على احترام السلطة والعمل الدؤوب، ومكافأة النجاح أكثر من المحاسبة على الإخفاق.

ونتيجة لذلك، تمتلك كوريا الجنوبية اليوم أعلى نسبة مشاركة في التعليم العالي، مع توسع ملحوظ تم بالأساس نتيجة زيادة معدلات انتقال الطلبة من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي، بفضل التوسع الذي سجله التعليم الثانوي (واحد من أعلى معدلات إتمام التعليم الثانوي). كما تسجل كوريا، وفق البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)، إحدى أعلى مستويات النجاح في العالم في مجالات محو الأمية والرياضيات والعلوم.

أما بالنسبة للبلدان الأخرى موضوع المقارنة، فقد ارتكزت التنمية على تعليم ذي أداء جيد نسبيا، بدءاً من طور التعليم الابتدائي، من خلال رفع معدلات محو الأمية بنسبة تفوق 25 و30 في المائة في ماليزيا وتركيا (بعدما كانت 69.5 في المائة في تركيا، و 65.7 في المائة في ماليزيا في سنة 1980) وأكثر من 15 في المائة في البرتغال (80 في المائة في سنة 1980)، مقابل ما يقرب من 60 في المائة في رواندا في أوائل التسعينيات، بينما لم تكن النسبة تتعدى في المغرب 40 في المائة.

68 OECD Working Paper (2016). Rebalancing Turkey's growth by improving resource allocation and productivity in manufacturing. By Aslihan Atabek, Dan Andrews and Rauf Gönenç

وعلى الصعيد الاجتماعي، هناك مظاهر تفاوت في كوريا الجنوبية، إذ يسجل تباين واضح بين الأداء الاقتصادي وأوجه القصور في الميدان الاجتماعي، كما يسجل بالبلاد بعض من أسوأ المؤشرات الاجتماعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ورغم أن التشغيل يبقى قوياً، إلا أنه لا يزال في كثير من الأحيان غير مستقر، بسبب وجود عدد كبير من الأجراء غير النظاميين (العمال في الوظائف غير المستقرة، والمقاولون الأفراد، والعمال المياومون) يتجاوز المعدل الذي تنص عليه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ علماً أن حوالي نصف هؤلاء لا يستفيدون من نظام للضمان الاجتماعي. وثمة موضوع آخر يثير القلق، يتمثل في تنامي الفوارق في السنوات الأخيرة، وارتفاع معدلات الانتحار في أوساط المسنين، حيث تُعد من بين أعلى المعدلات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وقد دعا صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي (الفصل الرابع) لسنة 2013 بشأن الاقتصاد الكوري إلى اعتماد سياسة اجتماعية أكثر إدماجاً وإصلاح سوق الشغل وتعزيز النفقات الاجتماعية⁶⁹. ووفقاً لهذه المنظمة متعددة الأطراف، تملك الدولة الوسائل اللازمة لبلورة هذه السياسة لأن المديونية تبقى متواضعة كما أن الميزان التجاري يسجل فائضاً. وهذا اختلاف كبير في التوجه مقارنة بماليزيا، حيث اختارت كوريا الجنوبية في نهاية المطاف مساراً رأسمالية تحكّمية وليبرالية، مكنت من ظهور أبطال وطنيين من قبيل مجموعات كبرى كسامسونغ، و«هيونداي»، و«إل جي» وغيرها، يمكنها الاعتماد على مئات الآلاف من العمال المنضبطين. وعلى الرغم من هذه النظرة الشاملة المرضية، لا تزال هناك مظاهر هشاشة اجتماعية. ويمكن القول إن قطار النمو الاستثنائي لكوريا الجنوبية قد ترك بعض الكوريين على قارعة الطريق.

التنافسية والابتكار

أهمية السياسات القطاعية ذات الأولوية والتحفيزات الموجهة لفائدة القطاع الخاص

في البلدان التي شملتها الدراسة المقارنة (باستثناء البرتغال، العضو في الاتحاد الأوروبي، ورواندا)، خضعت عملية فتح الأسواق المحلية على العالم للرقابة، من أجل الاستفادة من مبادلات إستراتيجية ومفيدة مع الأسواق الدولية، مع الحرص على تأمين حماية مؤقتة للمقاولات المحلية بغية الارتقاء بها في أفق بلوغ الغاية المثلى المتمثلة في مواجهة المنافسة العالمية.

وفي كوريا الجنوبية وماليزيا وتركيا والبرتغال، تجسدت نتائج عملية التصنيع المصحوبة بالاندماج في الأسواق الدولية في تحقيق إقلاع على مستوى النمو. غير أن اعتماد قطاع الصناعة على بعض أسواق التصدير أثبت في بعض الحالات أنه ينطوي على مخاطر، من خلال جعل هذا القطاع يعيish تبعية للظرفية الدولية.

وفي حالة تركيا، أدى الانفتاح على الأسواق الدولية أيضا إلى زيادة الاستهلاك المحلي، ولكنه أدى على الخصوص إلى ارتفاع حصة الواردات المستخدمة في قطاع الصناعة (أدى ارتفاع الصادرات إلى ارتفاع الواردات، لاسيما السلع الوسيطة التي يتم تحويلها). وعلى سبيل المقارنة، يمكن أن تحيلنا هذه الوضعية على حالة المغرب الذي قد يجد نفسه في منطقة وسط بين التخصصات الدولية وقد يواكب ذلك تقلص في هامش الربح في القطاعات القائمة على كثافة العمل.

وفي الوقت نفسه، ووعيا منها بهيمنة المقاولات الصغرى والمتوسطة، بموازاة التكتلات الكبرى، اعتمدت تركيا سياسة دعم واسعة النطاق تهدف إلى تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، من خلال توفير الدعم التكنولوجي (الجودة وقدرات الابتكار)؛ ووضع برنامج للدعم في مجال التدبير (التدبير الحديث)؛ وتيسير الولوج إلى التمويلات (اتفاقية مع الأبنك العمومية وإعفاءات موجهة)؛ فضلا عن دعم الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة (الدراسات والتسويق).

ويعتبر السوق الداخلي التركي اليوم واحداً من أهم عناصر نمو البلاد، بتجاوزه لعبئة 10.000 دولار أمريكي للفرد الواحد : منذ 2004 - 2005، مما يجعل البلاد أكثر جاذبية للمستثمرين. وفي الوقت نفسه، يؤدي ارتفاع الطلب الداخلي إلى زيادة حجم الواردات والعجز الخارجي، من خلال زيادة حصة السلع المستوردة. وهذا هو أحد مظاهر الهشاشة التي يواجهها اليوم النموذج التنموي التركي⁷⁰.

ولتفادي السقوط في مثل هذه الوضعية، ينبغي أن يكون السوق الداخلي قادراً على توفير سلع وسيطة ذات جودة كافية (وهو ما يفترض النهوض بشكل كاف بمجال المناولة) وبأسعار في متناول الجميع. وخلاف ذلك، ستجد حتى المقاولات ذات القيمة المضافة المنخفضة والقائمة على كثافة العمل منتجاتها في مواجهة منافسة منتجات أخرى قادمة من بلدان صاعدة ذات كلفة أقل على مستوى الأجور.

وفي إطار إستراتيجية النهوض بالصادرات، يعتبر خفض تكلفة المُدخّلات الصناعية من أجل تحسين تنافسية الصناعات الوطنية أمراً جديراً بالاهتمام، لاسيما من أجل المساهمة في تطور القطاعات عن طريق الانتقال إلى إنتاج المُدخّلات الوسيطة التي يتم استيرادها، وبالتالي تجنب «المتلازمة الصينية» (تطور واردات السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة في حين أن المبيعات نحو الخارج تشهد ركوداً).

وبالنسبة للمغرب، يمكن أن يساهم تشجيع المُدخّلات ذات الأسعار التنافسية في تحسين تنافسية المقاولات، وأيضا في التشجيع على امتلاك التكنولوجيات. وهذا بالطبع يثير تساؤلات بشأن طبيعة التخصص الصناعي الأمثل في السنوات القادمة. ففي قطاع النسيج أو الصلب

على سبيل المثال، ينبغي أن تكون السياسة الموجهة المتعلقة بالرسوم الجمركية على المدخلات الرئيسية، ولاسيما تلك التي لا تتوفر محلياً، منسجمة مع أولويات السياسة الصناعية⁷¹.

وكما هو مبين في الرسم البياني أدناه بشأن صادرات التكنولوجيا العالية (بالنسبة المئوية من صادرات السلع المصنعة)، ربما تكون ماليزيا النموذج الأبرز لبلد نجح في الوقت نفسه في استيعاب التكنولوجيات الجديدة واستقطاب رؤوس الأموال للمشاركة بفعالية في الأسواق ذات الصلة، من خلال توفير سلع تحترم شروط الجودة وبأسعار تنافسية. ونظراً لاعتماد البلاد على الطلب الخارجي ورؤوس الأموال الأجنبية، تم تعديل السياسات على فترات منتظمة للتكيف مع التغيرات التي يعيشها الاقتصاد والفاعلون المعنويون. وشكل تطوير البنيات التحتية للنقل أحد المحاور الأساسية لهذه الجهود، وذلك من أجل جعل البلاد قطباً إقليمياً رئيسياً، سواء بالنسبة لمرافق الموانئ أو المطارات.

وثمة عنصر أساسي آخر من عناصر التنافسية داخل الاقتصادات الوطنية يتمثل في إقامة روابط أمامية وخلفية لسلسلة التموين، بما يتيح تشجيع الاستثمار في مرحلة ما بعد الإنتاج وفي مرحلة ما قبل الإنتاج على مستوى بناء القدرات الإنتاجية.

كما تعتبر عملية تصنيع قطاعات الصناعات الثقيلة والكيمائية التي شهدتها كوريا انطلاقةً من سبعينيات القرن الماضي نموذجاً بارزاً في هذا الصدد، ذلك أنه من خلال الروابط القائمة بشكل قبلي وبعدي لسلسلة التموين تمكنت هذه الصناعة من أن تشكل قاعدة لتطوير العديد من الصناعات في مرحلة لاحقة، مثل الصلب وبناء السفن والآلات والإلكترونيك والبتروكيماويات.

وإذا ما أردنا نقل هذه التجربة إلى المغرب، ينبغي أن يركز إدماج قطاعات المهن العالمية على تعزيز المحتوى من القيمة المضافة المحلية من أجل المساهمة لاحقاً في تطوير الصناعات ذات الصلة. ومن بين الصناعات التي من المرجح أن تتبّع هذا المسار، الصناعات الميكانيكية والمعدنية والصناعات الكيمائية وشبه الكيمائية، والتي تمثل أيضاً جزءاً كبيراً من الواردات الصناعية.

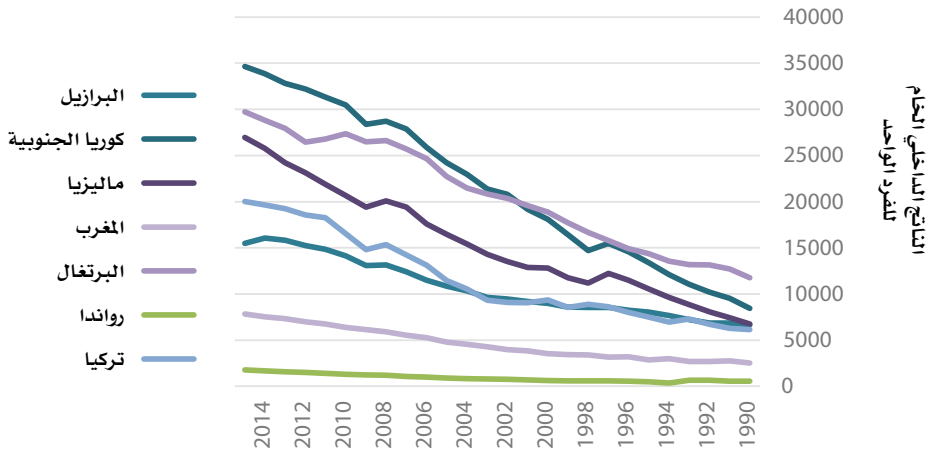
ويتمثل التحدي الآخر للتنافسية الناجمة عن الانفتاح الكبير للأسواق في التغييرات البنوية التي يتطلبها ذلك. وتعد تركيا مثالا واضحاً في هذا الشأن، حيث اختارت مساراً ليبرالياً مبكراً اتسم خلال الفترة من 1960 إلى 1980 بظهور مجموعة واسعة ومتنوعة من الفاعلين: القطاع العمومي، والشركات القابضة الأولى، وشركات الاقتصاد المختلط، التي كانت ثمرة جهود التخطيط، مما أدى في واقع الأمر إلى تحقيق اللامركزية في ما يتعلق بالأنشطة في البلاد. وقد ترتب عن ذلك ظهور صناعة مُجَزَّأة على نحو مستدام. واليوم، يضم قطاع الصناعة التركية نحو اثنتي عشرة مقاولاً إنتاجية كبرى موجهة بقوة نحو التصدير، وبالتالي فهي تعتمد على الطرفية الدولية. كما توجد بموازاة ذلك عشرات الآلاف من الوحدات الصغيرة الموجهة

نحو السوق الوطنية. وتظل دينامية النموذج الحالي للنمو رهينة بقدره البلاد على تجاوز هذه البنية المزدوجة⁷².

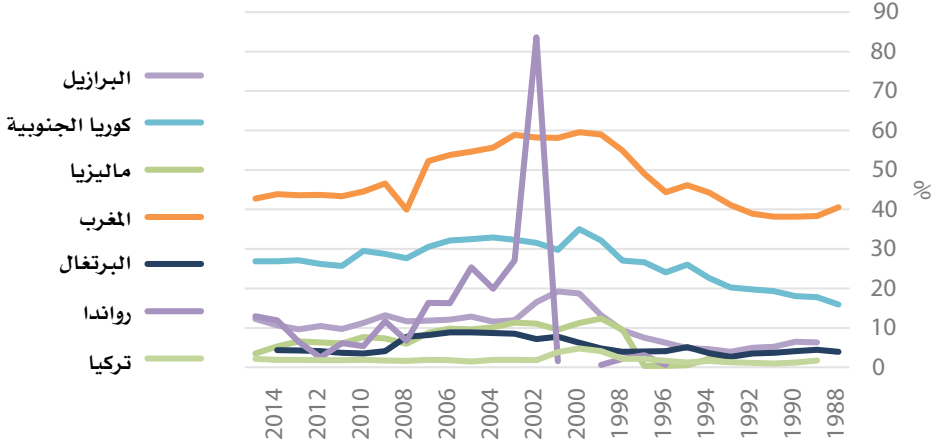
وفي أوروبا والبرتغال، تهدف ما تسمى «إستراتيجية لشبونة» في أفق مارس 2020 إلى تجديد النموذج الصناعي في أوروبا، على أمل جعل الاتحاد الأوروبي «الاقتصاد الأكثر تنافسية في العالم». وتقوم هذه الإستراتيجية على ثلاث ركائز: ركيزة اقتصادية «لتحويل الاقتصاد الأوروبي إلى اقتصاد تنافسي ودينامي وقائم على المعرفة»؛ وركيزة اجتماعية لتحديث النموذج المجتمعي الأوروبي من خلال زيادة الاستثمار في الموارد البشرية ومحاربة الإقصاء الاجتماعي؛ ثم أخيراً ركيزة بيئية، يتعين أن تتيح استخدام الموارد الطبيعية على نحو أمثل.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى التعاطي مع الشكوك والتساؤلات التي تثيرها نماذج السياسة الصناعية، كما تم تبنيها في البرتغال، والتي تركز فقط على انخفاض الأجور والصناعات القائمة على كثافة العمل واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

الناتج الداخلي الخام للضرد الواحد (تَعَادُلُ القُدرة الشرائية بالدولار الأمريكي)



صادرات التكنولوجيا العالية
(النسبة المئوية لصادرات السلع المصنعة)



* تعود المستويات القصوى التي سجلت في رواندا إلى إنتاج قياسي من الكولتان، وهي مادة تستخدم في صناعة المَكثَّفات الإلكترونية (حيث انتقل من 147 طنا في سنة 1999 إلى 1 300 طن في سنة 2001) ..

السياسات التجارية

أعطت السياسات التجارية الأولية لتعويض الواردات وحماية الأسواق المحلية من أجل تعزيز تنمية قطاع الصناعة

سعيًا إلى بناء قدرات صناعية وطنية قوية، مكنت السياسات التجارية الفعالة التي اعتمدت في جميع البلدان موضوع الدراسة المقارنة من الجمع بين إجراءات تشجيع الصادرات وتدابير القيود المفروضة على الاستيراد.

وتشمل التدابير المتخذة في معظم البلدان لدعم الصادرات توفير تحفيزات ضريبية (إعفاءات من الضريبة على الشركات على مستوى عائدات الصادرات، والإعفاء من الرسوم الجمركية على واردات المواد الخام ذات الأهمية البالغة في تطوير السلاسل والمنتجات الموجهة للتصدير) وتقديم الدعم من مؤسسات مختصة في تمويل الصادرات (بنوك الاستيراد والتصدير، وصناديق التأمين على الصادرات).

كما أن تشجيع صعود أبطال وطنيين (فاعلين اقتصاديين رائدين) يبرر الدعم الذي تقدمه الدولة، في شكل تخصيص تمويلات بنسب تفضيلية عن طريق الأبنك الوطنية، ومنح امتيازات

ضريبية أو حتى تنافسية (احتكارات، رخص حصرية للاستيراد / التصدير)، دون أن ننسى الأهمية القصوى التي يكتسيها الابتكار والتشجيع على المجازفة الفردية.

وفي ماليزيا، اعتمدت سياسات مماثلة لدعم الصادرات (إعفاءات من الضريبة على الشركات، تبسيط المساطر الإدارية) تروم توفير الحماية المؤقتة وتعزيز بعض قطاعات الصناعة الوطنية بالحد من استيراد المنتجات المنافسة، لاسيما عن طريق اعتماد رسوم جمركية باهظة قد تصل إلى ما بين 30 و50 في المائة؛ بالإضافة إلى اعتماد سياسة مخصصة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة القطاعات ذات الصلة بالتصدير.

وتوجد التحفيزات أحيانا في نقطة تقاطع بين السياسات القطاعية والقواعد التنظيمية. ومؤخراً، عملت ماليزيا على جذب المقاولات المختصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، من خلال إنشاء منطقة مخصصة لهذا الغرض في سنة 1995، «MultiMedia Super Corridor»، ومنح تحفيزات ضريبية وتوفير البنيات التحتية. وتزامن إنشاء هذه المنطقة مع اعتماد تدابير في إطار الترسانة القانونية الوطنية تروم تعزيز استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال (مثل التوقيع الإلكتروني والملكية الفكرية والعقوبات المطبقة على الجرائم الإلكترونية)⁷³.

ومن ناحية أخرى، استفادت كل من البرتغال، بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في سنة 1986، وتركيا التي ترتبط مع الاتحاد الأوروبي باتحاد جمركي منذ سنة 1996، من سلسلة من التحفيزات المرتبطة بشكل مباشر بانفتاحهما التجاري على أوروبا، مما مكن البلدين من ترسيخ ارتباطهما بالاتحاد الأوروبي وتأهيل المعايير ذات الصلة. وقياساً على ذلك، فإن الاتفاقات التي تربط المغرب بالاتحاد الأوروبي تتيح فرصا مماثلة لتطوير روابط قبلية وبعدية للإنتاج في المجال الصناعي.

ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن الانفتاح التجاري في تركيا كان مصحوبا بحماية موجهة للإنتاج المحلي (القانون رقم 474 بشأن التعريفات الجمركية، الذي يسمح برفع التعريفات لحماية الصناعات المحلية) وكذا بإجراءات تنظيمية كانت بمثابة أدوات اقتصادية حقيقية (حواجز غير جمركية).

وفضلاً عن ذلك، لا يزال باب العديد من الخدمات المهنية موصداً أمام التجارة الدولية والاستثمار، ويهم هذا الأمر بشكل خاص، حسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مجال الخدمات المحاسبية والقانونية واللوجستية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2015)، مما يقلل من فرص الحصول على خدمات ذات جودة عالمية.

الجهوية والتنمية المستدامة

التمية الترابية والبيئية باعتبارها نتيجة ومحركاً للتنمية الصناعية

في جميع البلدان التي شملتها الدراسة المقارنة، يعتبر التجانس المجالي والاقتصاد الأخضر تحديين رئيسيين في الوقت الراهن يتعين التصدي لهما. وتشدد هذه البلدان في صياغة إستراتيجياتها على أن الجهات يمكن أن تكون حليفا مهما في الجهود المبذولة في هذا المضمار، من خلال الاستفادة من إمكانياتها، ولكن أيضاً عبر تمكينها من التحفيزات الملائمة. ويتبين من الدراسة المقارنة أنه لا توجد آلية تلقائية للتدراك على المستوى الجهوي بهذه البلدان، وأنه ينبغي تنفيذ سياسات موجهة لدعم نمو أكثر توازنا وتعزيز تطوير نظم إنتاج محلية وجهوية.

ويكمن التحدي المشترك الذي تواجهه البلدان التي شملتها الدراسة في مدى قدرتها على أخذ المجالات الترابية والدوائر المحلية في الاعتبار، بوصفها عناصر رئيسية في تخطيط السياسات. وسيعتمد تحقيق تنمية أكثر إدماجاً واستدامة على القدرة على توطيد الجهود الرامية إلى تعبئة التدابير المتعلقة بالتنمية الجهوية.

وفي كوريا، ساهمت ثلاثة عوامل ظرفية في إعطاء نفس جديد لمسألة الجهوية انطلاقاً من تسعينيات القرن الماضي: الأزمة المالية الآسيوية، التي دفعت إلى التوجه نحو نظم الابتكار المحلية والجهوية من أجل تعزيز النمو الوطني؛ وظهور اقتصاد للمعرفة قوامه الابتكار والاهتمام بدناميات الإنتاج المحلية والجهوية المرتبطة بالبيئة؛ ثم أخيراً الأزمة المالية لسنة 2008، التي عززت الدور الذي تضطلع به المجالات الترابية والجهات في تعبئة الكفاءات والرساميل بغية خلق فرص للشغل ومنح فرص تجارية داخل مجتمعات أكثر مراعاة للبيئة وأكثر إنصافاً.

وفي البلدان التي شملتها الدراسة، تظل قضايا التنمية الجهوية والبيئية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأنماط تنظيم الدولة. ففي أربعة بلدان من البلدان موضوع المقارنة (كوريا الجنوبية وتركيا والبرتغال ورواندا) هناك بنية موحدة للدولة، علماً أن ماليزيا والبرازيل دولتان اتحاديتان، ولكن مع درجات من تفويض السلطة للسلطات المحلية في مجالات التنمية الصناعية والتكنولوجية، حسب الإطار المؤسسي القائم ومنح الاستقلالية الفعلية للهيئات الجهوية أو المحلية.

ولذلك، فإن مقارنة التنمية الجهوية في مجالي قطاع الصناعة والتنمية المستدامة تعتمد على عدة عوامل، منها تفويض المسؤوليات، والإمكانيات المالية، ومستوى التطور المؤسسي على الصعيدين الجهوي والمحلي، ومدى توفر فضاءات للحوار والتشاور بين مختلف مستويات تدبير الشأن العام.

وفي كوريا الجنوبية، لا تتمتع الحكومات المحلية، التي بدأ انتخابها منذ سنة 1994، سوى بقدر ضئيل من الاستقلالية ومن مساحة التخطيط الإستراتيجي. ولذلك، لا يزال التدبير يتم أساساً وفق الأولويات الوطنية، وتعتمد الحكومات المحلية اعتماداً كبيراً على الاعتمادات المالية للحكومة المركزية لتنفيذ السياسات.

ومقارنة مع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأخرى، التي ظهرت فيها التنمية الجهوية في البرامج السياسية الوطنية منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي،

مع الطفرة التي شهدتها القطاع الصناعي، كانت الإستراتيجية التي اعتمدها كوريا الجنوبية للحاق بالركب تنظر إلى الجهات باعتبارها في المقام الأول مواقع لبناء المجمعات الصناعية ذات الأولوية. ومنذ بضع سنوات، اعتمدت الحكومة نموذجاً جديداً (انظر الجدول 2) يستند إلى منطوق يستهدف جميع الجهات من خلال السعي إلى تعبئة مصادر غير مستغلة للنمو وخلق إمكانات للابتكار عبر تحفيز المبادرات والشبكات المحلية. ويبدو هذا التحول الأخير واعداً⁷⁴.

الجدول رقم 2: النموذج الجديد للسياسة الجهوية في كوريا الجنوبية

النموذج الجديد	النموذج التقليدي	
تعزيز التنمية الاقتصادية	إيجاد حل للمشاكل المجالية الناجمة عن التنمية الاقتصادية	دور السياسة الجهوية
تحفيز التنافسية تحسين جودة العيش	تعزيز القدرة الإنتاجية الفعالية الاقتصادية	الأهداف
مبادرات الحكومة المحلية والقطاع الخاص	مبادرات الحكومة المركزية	التنفيذ
استثمارات انتقائية في القطاع وفي القطاعات التنافسية	استثمارات منصفة في جميع المناطق	الاستثمارات
تعزيز القدرات في مجال الابتكار	النمو الاقتصادي	الأولوية السياسية

المصدر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2012

وهكذا فإن النموذج الكوري الجديد يهدف إلى تقليص الفوارق بين المناطق الحضرية والساحلية وباقي أنحاء البلاد والناجمة بشكل مباشر عن عملية التصنيع والإستراتيجية الموجهة نحو التصدير. وتسجل بكوريا أعلى نسبة (70 في المائة) من السكان الذين يعيشون في المدن الكبرى، مقارنة بالمعدل المسجل في بقية بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهو 38 في المائة. وعلى سبيل المقارنة، يكشف الإحصاء الأخير لسنة 2015 في المغرب ارتفاع نسبة سكان المدن إلى 60.3 في المائة مقابل 55.1 في المائة في سنة 2004.

وتتطوي الفوارق الاقتصادية الجهوية على فوارق اجتماعية تعزى إلى قلة الفرص المتاحة. وتحد هذه الفوارق الجهوية أيضاً من فرص الحصول على تعليم عالٍ جيد وتؤدي إلى نقص نسبي في فرص تنمية المشاريع الحرة. وتحاول البلدان موضوع المقارنة تجاوز هذه الوضعية من خلال توفير البنيات التحتية والمرافق العمومية للمواطنين، بفضل برامج تنمية وطنية فعالة، غير أن الفرص المتعلقة بالتعليم وعالم الأعمال تظل مركزة جداً في المراكز الحضرية.

وفي ماليزيا، انصب الاهتمام في بادئ الأمر على التنمية القروية بشكل حصري، من خلال مبادرات واسعة النطاق لتهيئة الأراضي وتوجيه النفقات نحو البنيات التحتية. وفي مرحلة لاحقة، من سنة 1971 إلى سنة 1990، اعتمد برنامج واسع النطاق يهدف إلى توزيع أنشطة القطاع الإنتاجي في المناطق القروية، مع الحرص على تحسين المرافق القروية والنهوض بأوضاع سكان المناطق الحدودية.

وخلال السنوات العشر الأخيرة، سعت الحكومة الماليزية إلى تشجيع ظهور مراكز حضرية. وأصبح الاهتمام ينصب بشكل أكبر على قضايا التهيئة العمرانية المثلى بغية تحقيق أقصى قدر من المزايا المرتبطة بالمناطق الحضرية.

وهكذا، وبعوض السعي إلى تقليص الفوارق بين الجهات على مستوى الدخل، تعمل الحكومة على تشجيع النمو الاقتصادي أينما كان (نموذج قائم على النمو)، مع الإقرار بأن الاستثمارات ستوجه نحو المناطق التي توفر البيئة الأكثر ملاءمة، والتي غالباً ما تكون في المناطق الصناعية القائمة. ولهذا السبب تشجع الحكومات بصورة متزايدة المناطق الطرفية على الاستفادة من مزاياها التنافسية، مع تعزيز الروابط مع المناطق التي تشهد نمواً اقتصادياً لتمكين العمال والمقاولات من الوصول إليها.

وبعد ثلاثة أرباع قرن من جهود التصنيع، تمكنت تركيا من تغطية البلاد بأكملها بالمصانع بطريقة مذهلة، لكن مع استمرار الفوارق المجالية. والواقع أن المحاولات الإرادية لنشر الأنشطة الصناعية عبر جهات البلاد، من خلال تحفيزات مختلفة - استثمارات المقاولات الوطنية، مساعدات ضريبية موجهة لإقامة أنشطة صناعية في مناطق تحظى بالأولوية في مجال التنمية - غالباً ما تصطدم بحركة معاكسة للرساميل الخاصة، المحلية والأجنبية، ولليد العاملة نحو مناطق وجهات مصنعة أصلاً.

ومنذ سنة 2012، يوجد في تركيا نظام يتضمن أربع آليات لتحفيز الاستثمار يقدم الدعم والتشجيع للاستثمارات حسب القطاعات وحسب الجهات (انظر الجدول 3). وتعتزم الحكومة دعم الاستثمارات الموجهة الكفيلة بتقليص اعتماد البلاد على واردات المنتجات الوسيطة الحيوية بالنسبة للقطاعات الإستراتيجية للبلاد، فضلاً عن تشجيع الجهات الأقل نمواً⁷⁵. وفي هذا السياق، يُعامل جميع المستثمرين على قدم المساواة.

75 (ISPA). الوكالة التركية لتشجيع ودعم الاستثمار - <http://www.invest.gov.tr/fr-FR/investmentguide/investorsguide/Pages/Incentives.aspx>



الجدول رقم 3: التحفيزات الموجهة للاستثمار الجهوي، نسبة الدعم ومدته في تركيا

الجهات						الآليات التحفيزية	
VI	V	IV	III	II	I		
√	√	√	√	√	√	الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة	
50	40	30	25	20	15	خارج المناطق الصناعية	تخفيض ضريبي (حصة المساهمة في الاستثمار-%)
55	50	40	30	25	20	في المناطق الصناعية	
10	7	6	5	3	2	خارج المناطق الصناعية	دعم منحة الضمان الاجتماعي (حصة المُشغَّل) (السنة)
12	10	7	6	5	3	في المناطق الصناعية	
√	√	√	√	√	√	منح قطع أرضية	
7	5	4	3	×	×	قروض محلية	دعم تسديد الفوائد (نقط)
2	2	1	1			قروض بالعملة الأجنبية	
10	×	×	×	×	×	دعم منحة الضمان الاجتماعي (حصة المُشغَّل) (السنة)	
10	×	×	×	×	×	تعويض عن اقتطاع الضريبة على الدخل (السنة)	

المصدر: وزارة الاقتصاد في الجمهورية التركية، نظام التحفيز على الاستثمار في تركيا، المديرية العامة لتنفيذ التدابير التحفيزية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن الواضح أن نظاماً للتحفيزات يأخذ في الاعتبار الخصوصيات الجهوية، وحجم الاستثمارات وطبيعتها، يساهم في تعزيز المساواة في المداخل، ومحاربة الفقر، وتقليص الفوارق في مجال التنمية الجهوية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد نجاح نظام التحفيزات التركي أيضاً على القدرات

الإدارية والهياكل المؤسسية للبلاد. وفي هذا الصدد، تؤكد الدراسات التجريبية أنه تم ضمان الالتقائية على المستوى الترابي (بين الجهات)، كما تشدد على الدور الحاسم للحكومة في الحد من الفوارق الاقتصادية الجهوية⁷⁶.

إضاءة: نظام دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في تونس⁷⁷

استكمالاً للتحليل المعمق للبلدان الستة موضوع الدراسة المقارنة، ركز المجلس على بعد خاص يتعلق بنظام دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة. وهو توجه انخرطت فيه العديد من البلدان، منها تلك القريبة من المغرب اقتصادياً و/أو جغرافياً، كما هو الحال بالنسبة لتونس. ولإعطاء نفس جديد لآليتها الإنتاجية، اعتمدت تونس مؤخراً تدابير لدعم الاستثمار الخاص. وتستهدف الحكومة تسريع الانتقال من اقتصاد منخفض التكلفة إلى قطب اقتصادي، مع تنوع نسيجها الاقتصادي وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة ذات قابلية التشغيل العالية وذات المحتوى التكنولوجي القوي.

وخلال الفترة 2016-2012، خصصت لمخطط الياسمين ميزانية قدرها 10 ملايين دينار تونسي (4 ملايين دولار أمريكي) لدعم الابتكار وأنشطة البحث والتطوير والاستثمار في الرأسمال البشري من أجل تيسير الانتقال نحو اقتصاد المعرفة.

ويركز مخطط التنمية الحالي (2016-2020) على خمسة مجالات هي: (1) الحكامة الرشيدة والإصلاح الإداري ومحاربة الفساد؛ (2) الانتقال من اقتصاد منخفض التكلفة إلى قطب اقتصادي؛ (3) التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي؛ (4) تحقيق طموحات الجهات، و (5) الاقتصاد الأخضر باعتباره دعامة للتنمية المستدامة.

ودعماً لهذا المخطط، اعتمدت الحكومة قانوناً جديداً للاستثمار (قانون عدد 71-2016)، بتاريخ 30 شتبر 2016، دخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 2017، والذي يحدد إطاراً استثمارياً واحداً. ويتمثل شعار هذا القانون في التبسيط من خلال الانتقال من قانون للاستثمارات من 33 نصوص تطبيقية إلى 3 نصوص تطبيقية تهم الحكامة وتصنيف الأنشطة والتحفيزات المالية.

وعلى الصعيد المؤسسي، تم إنشاء ثلاث هيئات جديدة هي: الهيئة التونسية للاستثمار، التي ستكون المحاور الوحيد للمستثمرين في منح التراخيص اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية؛ والمجلس الأعلى للاستثمار، الذي يرأسه رئيس الحكومة، ويضم الوزراء المسؤولين عن سياسات الاستثمار؛ والصندوق التونسي للاستثمار الذي يتولى دفع مبلغ التحفيزات المالية الممنوحة بموجب قانون الاستثمار.

وبفضل هذا الإطار الجديد، فإن الاستثمارات المباشرة في نحو 20 قطاعاً، لاسيما تلك التي تعتبر إستراتيجية (الطيران، والسيارات، وصناعة الأدوية، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،

76 - Mustafa Gömleksiz, Ahmet Sahbaz, Birol Mercan (2017), Regional Economic Convergence in Turkey: Does the Government Really Matter for?

77 - لمزيد من المعلومات حول الإطار القانوني الجديد للاستثمار يرجى الإطلاع على بوابة الصناعة التونسية - <http://www.tunisieindustrie.nat.tn>

والنسيج، والفلاحة) مؤهلة للحصول على تحفيزات مالية تشمل منحة زيادة القيمة المضافة والقدرة التنافسية، ومنحة تطوير القدرة على التشغيل، والمشاركة في رأس المال.

وتهدف تونس من خلال هذه التدابير إلى تطوير اقتصاد قائم على خلق قيمة مضافة ذات محتوى تكنولوجي قوي، مما يسمح بتحقيق تنمية جهوية مدْمِجَة، مع تعزيز نمو القطاع الصناعي استناداً إلى ما تتوفر عليه البلاد من إمكانات وكفاءات متطورة وموقع جيواستراتيجي.

أَيُّ أَنْظِمَةٍ لِلْحَمَايَةِ الْاجْتِمَاعِيَةِ مِنْ أَجْلِ مَوَاكِبَةِ التَّنْمِيَةِ الصَّنَاعِيَةِ؟

تكتسي الدراسة المقارنة للبلدان في الشق المتعلق بالحماية الاجتماعية بعداً خاصاً، على اعتبار أن نماذج الحماية الاجتماعية تعكس التطورات المؤسسية والسياسية الخاصة بكل بلد. وعلاوة على ذلك، فإن ما يصلح لبلدان متقدمة يصعب أن يكون نموذجاً يحتذى لبلد متوسط الدخل دون مراعاة مسارات التطور.

واليوم، تعد إفريقيا القارة التي تسجل أدنى مستوى لتغطية الضمان الاجتماعي، كما تشهد فجوة واضحة بين حجم الحاجة إلى الضمان الاجتماعي والقدرة على تلبية تلك الحاجة. كما تجدر الإشارة إلى أن مستوى الولوج إلى الحماية الاجتماعية في المغرب هو من بين أدنى المستويات في إفريقيا. وإذا كان هذا القصور يبرر في كثير من الأحيان بمحدودية هامش التحرك على مستوى توفير الاعتمادات المالية، فينبغي أن نسجل أن بعض البلدان الأقل نمواً (ليسوتو وموزامبيق وبوتسوانا) قد اعتمدت تدابير متقدمة في مجال الحماية الاجتماعية.

وفي بعض بلدان القارة، كالمغرب أو بلدان أخرى في منطقة غرب أفريقيا، تعود محدودية الحماية الاجتماعية أيضاً إلى عدم تطبيق القوانين المتعلقة بأنظمة الضمان الاجتماعي الإجبارية، والنهرب من التصريح بالأجراء وعدم دفع المساهمات المستحقة لأنظمة الضمان الاجتماعي. كما ترجع هذه المحدودية إلى غياب آليات للحماية في مجالات الصحة والتقاعد والحوادث لفائدة العديد من الفئات النشيطة (العمال الزراعيون والحرفيون وأصحاب المهن الحرة وغير ذلك). وتساهم مشاكل أخرى تتعلق بالحكامة وإدارة بعض أنظمة الضمان الاجتماعي في إضعاف ثقة الرأي العام في الضمان الاجتماعي ودعمه لها.

وتختلف المقاربات المعتمدة في مجال الحماية الاجتماعية حسب البلدان، علماً أنه يتم في أغلب الأحيان الجمع بين مقاربتين اثنتين بدرجات مختلفة. ووفقاً للمقاربة الأولى، فإن الضمان الاجتماعي يركز على العمل المأجور. وبالتالي، فإن الحماية الاجتماعية تقوم على مبدأ التضامن المهني. من ثم، فإن الخدمات الاجتماعية هي بمثابة مقابل للمساهمات الاجتماعية المؤداة (أي نسبة مئوية من الدخل المهني). وحسب المقاربة الثانية، يكون التضامن وطنياً ومفتوحاً أمام جميع الأفراد، دون الرجوع إلى النشاط المهني لتبرير الاستفادة من الحماية الاجتماعية. وفي هذه الحالة، لا يُستمد الحق في الحماية الاجتماعية من النشاط المهني وإنما يتم تعميم هذا الحق ليشمل كافة المواطنين. وبالتالي، فإن تغطية الخدمات الاجتماعية تتم أيضاً من خلال الضرائب، مما يسمح للجميع بالاستفادة من القاعدة نفسها من الخدمات.

وفي المغرب، لا يزال التضامن المهني هو المرجع، على الرغم من إدخال ثم تعميم نظام المساعدة الطبية «راميد» منذ 2012، وهو نظام قائم على التضامن الاجتماعي، ويهدف إلى تقليص الحواجز المالية التي تحول دون ولوج الفئات المعوزة إلى العلاجات. وتظهر عمليات التقييم المختلفة التي خضع لها هذا النظام العوائق التي لا يزال يواجهها، سواء على مستوى الحكامة أو عدم كفاية الموارد المخصصة مقارنة بالأهداف المتوخاة.

وبفعل التنمية الصناعية، وظهور الصناعة 4.0، وإعادة تنظيم مجال الشغل، وظهور أشكال جديدة من الشغل، يتعين على نماذج الحماية الاجتماعية أن تتطور لمواكبة احتياجات العمال. كما سيتعين على المؤسسات أن تتطور لتيسير هذه التطورات. والواقع أن الأسئلة التي ستطرح أمام صانعي القرار هي كالتالي:

- ما هي درجة تعميم الحماية الاجتماعية، وما هو نطاق المخاطر التي تتم تغطيتها؟
 - ما مدى توحيد الخدمات الاجتماعية، وهل يستفيد الجميع من الخدمات ذاتها؟
 - ما هي درجة توحيد مؤسسات الحماية الاجتماعية: مؤسسة واحدة للتدبير أم مؤسسات متعددة حسب القطاعات المهنية؟
- ووفقاً لهذا التصنيف، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من دول الرعاية الاجتماعية. وفي النوعين الأخيرين، تركز الحماية الاجتماعية على الوسط المهني، كما هو الحال في المغرب:
- النموذج الوطني الموحد الذي تعتمد عليه البلدان الأنجلوسكسونية والبلدان الاسكندنافية: يُعمم الحماية الاجتماعية على جميع السكان (شمولية التطبيق، وتوحيد الخدمات، ووحدة الهياكل)، وهو نموذج موروث عن ما يسمى نموذج بيفيريدج؛
 - النموذج المهني الموحد الذي تعتمد عليه ألمانيا: يعمّم الحماية الاجتماعية على جميع المواطنين مقابل النشاط المهني والمساهمات، مع استثناء ملحوظ للخدمات الأسرية، وتخصص لهذا النموذج مؤسسة وحيدة لتدبير النظام؛
 - النموذج المهني التعددي الذي يعمم الحماية الاجتماعية على مجموع السكان، ولكن في إطار أنظمة مهنية متعددة للحماية الاجتماعية، حيث إن الخدمات الاجتماعية غير موحدة والمؤسسات المعنية بالتدبير متعددة، وهي حالة فرنسا التي ورثت نموذج بسمارك. ويتميز هذا النموذج بوجود قاعدة عامة تمويلها المساهمات والضرائب. كما يتميز هذا النموذج الفرنسي بشكل خاص بمحافظته على أنظمة خاصة سابقة وضعت عبر تاريخ البلاد.

ولا يتيح تحليل درجة حماية التشغيل في بلدان مختلفة، أي مجموع التدابير (التشريعات والاتفاقيات الجماعية والاجتهادات القضائية) التي تنظم توظيف الأجراء وفصلهم، وبشكل أكثر تحديداً عند دراسة تأثير حماية التشغيل على أداء سوق الشغل، الإقرار بوجود تأثير ميكانيكي

لحماية الشغل على التشغيل والبطالة. وتبقى هذه العلاقة غير واضحة المعالم، وفي أحسن الأحوال معقدة للغاية⁷⁸.

وعند النظر إلى التقييمات التجريبية، يمكن (على الأقل على مستوى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) استخلاص بعض الاستنتاجات الرئيسية:

- لم يثبت أن هناك علاقة بين مستوى حماية التشغيل ومعدل البطالة؛
- تؤدي حماية أكثر صرامة للتشغيل إلى تقليص فرص التشغيل؛
- في ما يتعلق بمسألة ما إذا كان لإصلاحات سوق الشغل وقع إيجابي مباشر على التشغيل والنمو أو، على العكس من ذلك، ما إذا كان من شأن هذه الإصلاحات أن تكون لها آثار سلبية على المدى القصير، فإن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تذهب إلى حد الإقرار بمزايا الحد الأدنى للأجور والمفاوضات الجماعية عندما يتعلق الأمر باستثمار كفاءات العمال على النحو الأمثل⁷⁹.

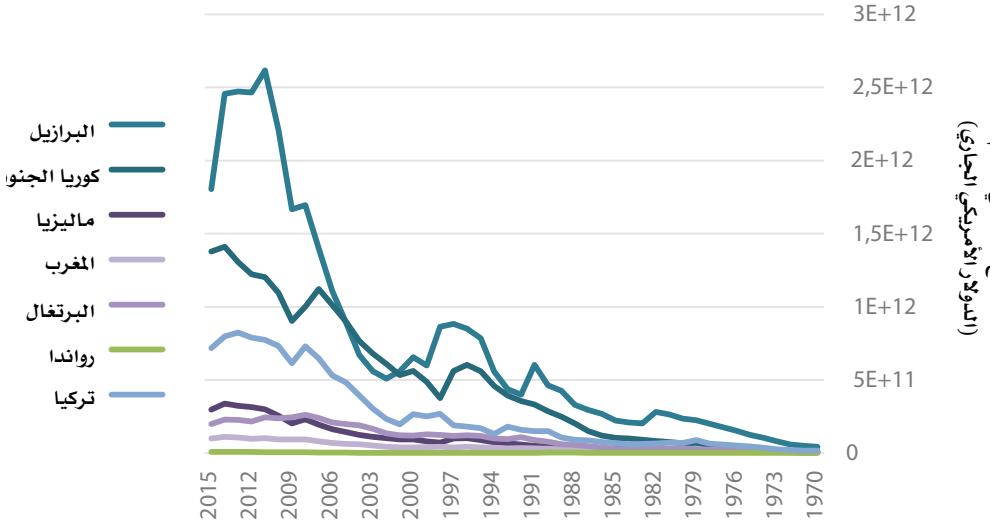
مُلخَص لأهم العوامل الأساسية للدفع بدينامية تصنيع تستشرفُ المستقبل

ارتأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إجراء تحليل لأفضل الممارسات في ستة بلدان. وقد تم اختيار هذه البلدان لأنها كانت في نفس مستوى تنمية المغرب قبل أربعة عقود (أدناه: تطور الناتج الداخلي الخام في البلدان موضوع المقارنة).

78 مجلس التحليل الاقتصادي «حماية التشغيل، والتشغيل والبطالة» رقم 2015-003، أبريل 2015. مجلس التحليل الاقتصادي هيئة أنشئت في سنة 1997 وتتألف من اقتصاديين معترف بهم من مختلف المشارب يتولون تقديم المشورة للوزير الأول الفرنسي.

79 Stratégie pour l'emploi en temps de crise : un tournant de l'OCDE ? Par Ronald JANSSEN.

تطور الناتج الداخلي الخام (الدولار الأمريكي الجاري) في البلدان موضوع المقارنة



نجحت ثلاثة بلدان على الأقل من البلدان التي شملتها الدراسة المقارنة، وهي ماليزيا وكوريا الجنوبية والبرتغال، انطلاقاً من مستويات للناتج الداخلي الخام تقع في نطاق مماثل للمغرب في سنة 1970، في إطلاق دينامية للإقلاع الاقتصادي. وتؤكد هذه المسارات كلها أن التنمية الصناعية تُعدُّ محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الشاملة للبلدان.

الدروس الرئيسية المستخلصة بالنسبة للمغرب في مجال تنمية القطاع الصناعي

- تتسم كل البلدان موضوع الدراسة المقارنة بوجود رغبة قوية ومتجانسة لديها في النهوض بالتصنيع، وهي رغبة تجسدت في تعبئة أجهزة الدولة لدعم هذه الإستراتيجية طويلة المدى؛
- تتطلب ملاءمة التدابير التحفيزية الجيدة مع احتياجات القطاع الخاص لتمكينه من تحسين أدائه كماً وكيفاً، إقامة شراكة قوية بين الدولة والقطاع الخاص قوامها الثقة المتبادلة؛
- تتيح حماية الصناعات الناشئة وتشجيع القطاعات التي تعتبر إستراتيجية من خلال التحفيزات الضريبية أو التنظيمية، تحسين ظروف سوق الشغل؛
- يتطلب بناء القدرات الصناعية الوطنية وجود يد عاملة مكونة تكويناً جيداً وقادرة على ضمان تراكم المهارات والمعارف؛

- يتيح انتهاج سياسة حمائية اقتصادية ذكية والانفتاح المتحكم فيه على الأسواق الدولية النهوض بالمقاولات وضمان تطورها على المدى الطويل؛
- يعد استهداف وإعطاء الأولوية لقطاعات إستراتيجية رئيسية يتم اختيارها اعتباراً لقدرتها على النمو وتأثيرها على بقية الاقتصاد، الإستراتيجية الأكثر فعالية عوض تقديم المساعدات إلى جميع القطاعات؛
- يؤكد تطور النموذج المغربي، في ضوء نماذج الحماية الاجتماعية في العالم، أنه من الممكن التوفيق بين المرونة والحماية الاجتماعية النشطة، شريطة ألا تكون هذه الأبعاد منفصلة عن النموذج الاجتماعي والاقتصادي العام في تطوره التاريخي.

ونجد العديد من هذه التوجهات في المسار الذي بدأه المغرب منذ بضع سنوات، لاسيما في ما يتعلق بالجهود المبذولة لزيادة مستوى القيمة التي يتم إحداثها محليا في المهن العالمية، من أجل استكمال الحلقات المفقودة لسلسلة القيمة، وكذلك في سعي المقاولات الوطنية إلى ولوج أسواق إفريقية جديدة.

وفي إطار طموح المغرب ليصبح بلدا صاعداً، فإن بإمكانه أن يجد في تجارب البلدان الستة التي شملتها الدراسة ما يتيح له السير قدماً في هذا المسار الواعد. وفي نهاية المطاف، يمكن أن نخلص إلى أن العامل الرئيسي في نجاح البلدان موضوع المقارنة هو اعتماد المقاربة القائمة على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.

ويتعين تعزيز هذه الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص على المدى الطويل، من أجل توفير الاستقرار ووضوح الرؤية للضرويين لفائدة الفاعلين الاقتصاديين، ولكن أيضا من أجل التخطيط للإجراءات المستهدفة التي لا يمكن أن تُستشعر آثارها إلا مع مرور الوقت. أما بالنسبة للدروس الأخرى المتعلقة بتطور نموذج الشغل والنموذج المجتمعي في مواجهة التغيرات الاقتصادية وكذا بالبعد المتعلق بالتنمية المستدامة والجهوية، فهي مدرجة في جميع البلدان التي تمت دراستها في صلب رؤية الدولة. وفي ما يتعلق بنقاط معينة، كالحماية الاجتماعية والتأمين ضد البطالة، أو حتى التنزيل الجهوي للسياسة الصناعية الوطنية، فإن المبادئ المشار إليها توفر سبلاً مفيدة ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

4 - نموذج جديد من أجل طموح جديد

من أجل بيئة ملائمة للاستثمار، في خدمة تنمية قوية ومدمجة وموفرة للحماية

عناصر للتوجيه وتحديد الرؤية: بناء أمة صناعية فاعلة ومتضامنة ومدمجة

يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه آن الأوان لإحداث قطيعة مع الماضي من أجل بناء طموح جديد للصناعة الوطنية قائم على نموذج جديد. وهو طموح يتوخى جعل هذه

الصناعة واحدة من الركائز الرئيسية لتنمية قوية، توفر الحماية وتتسم بالاستدامة، تكفل وضع المغرب على مسار البلدان الصاعدة.

وفي الواقع، وبالنظر إلى التحديات التي تواجه المملكة، والتي بين هذا التقرير أنها تحديات عديدة ومهمة ولا يمكن تجنبها، وكذا حجم التغييرات التي يتعين إجراؤها من أجل تغيير محيط وطبيعة نسيجنا الإنتاجي، فإن إحداث القطيعة مع الماضي يتطلب منا أن نتملَّك القدرة على التفكير في مشروع مجتمعي حقيقي قوامه المصالح المشتركة بدل التوافقات بين المصالح الضيقة.

والأساس المتين الذي يقوم عليه هذا النموذج الجديد هو استعادة الثقة من أجل العمل الجماعي في إطار يتسم بوضوح الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة بها. وهي أدوار تنتظم في إطار بنية واضحة المعالم، تركز على مأسسة الفاعلين، مما يقلل بشكل كبير من مخاطر وقوع ثغرات أو تداخل في المهام. ويعد التعاقد من الآليات العملية الرئيسية التي تضمن الاضطلاع بالمهام في ظل احترام المسؤوليات وربط المسؤولية بالمحاسبة، ومن شأنه أن يكون منطلقاً لجميع العلاقات بين الفاعلين المعنيين، في جميع مراحل العملية؛ من الإعداد، والاعتماد، والتنفيذ، والتقييم، إلى قياس الآثار.

ويكتسي هذا التعاقد، الذي ينبع من عملية المأسسة، أهمية إستراتيجية، مستمداً شرعيته من بنية متجددة وتنافسية للحكومة. وتعني التنافسية هنا السلاسة في اتخاذ القرار، والنجاحة في العمل، وضمن تحقيق الأهداف المسطرة، والقدرة على إنتاج مؤشرات الأداء بشكل مستمر بما يكفل المرونة وإعادة التأطير في الوقت المناسب عند الاقتضاء.

ولا يمكن تحقيق الهدف المتمثل في الرفع من حجم الاستثمار وخلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل، مع تعزيز الابتكار وخلق قيمة ذات محتوى تكنولوجي قوي، وهو ما يعني مزيداً من المجازفة، دون مناخ أعمال يستجيب للمعايير الأكثر تقدماً ويخضع لتحسين مستمر لدعم جاذبية البلاد والمحافظة عليها، وتعزيز تنافسيتها وتنافسية الفاعلين الاقتصاديين.

ويتطلب إحداث القيمة وتويع الإنتاج الصناعي إرساء ترابط أفضل بين الصناعة المحلية الموجهة نحو السوق الداخلية والتنمية الخارجية التي تدعمها صناعة موجهة نحو التصدير. ويتعين تجنب اعتماد خيارات تعطي الأولوية لاتجاه على حساب اتجاه آخر، وهو ما من شأنه أن يعيق التفاعل الحقيقي بين البعدين. ويساهم تطوير صناعة أقوى على مستوى السوق الوطنية في تعزيز جاذبية وتنافسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصناعات الموجهة نحو التصدير، من خلال توطيد منظومة من مقدمي الخدمات والمناولين والمساهمة في توسيع قاعدة الكفاءات والخبرات. ومن شأن هذا التفاعل، المقترن بدعم ومواكبة الفاعلين، لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة، في مجال الابتكار والإدماج الهيكلي لتوحيد المعايير، أن يتيح رفع تنافسيتها ليس فقط على مستوى السوق الداخلية بل أيضاً في أسواق التصدير.

وينبغي أن يكون الإصلاح الضريبي ذا بعد شمولي، يُدمج المستويين الوطني والمحلي، ويزيل جميع العقبات المالية أمام الاستثمار، ويأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تمويل الجهات والجماعات المحلية. وهو إصلاح ينبغي أن يمكن من دعم الاستثمار المنتج للقيمة المضافة الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة وللابتكار والتخلي عن كل مواطنٍ الريع. ويتعين أن يخضع أثر التدابير التحفيزية للتخطيط والقياس والتقييم وإعادة النظر عند الاقتضاء.

ولا يزال المغرب يعد اليوم من الاقتصادات النامية، بتوفره على ساكنة شابة بإمكانها أن تحقق مكاسب أكبر من مجال الأتمتة من خلال اعتماد التكنولوجيات الحالية لو توفرت الشروط الضرورية لذلك⁸⁰. وعلى الرغم من هذه الميزة الديمغرافية المواتية، فإن التحديات المرتبطة بهذه الثورة الصناعية الجديدة تبقى تحديات جسيمة. وهي تتطلب بلورة رؤية مستقبلية ملائمة، فضلاً عن قدرة قوية على المرونة الإستراتيجية على مستوى الدفع بعجلة القطاع الصناعي من أجل زيادة الإنتاجية ودعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز الجاذبية.

وإذا كانت فوائد الاندماج القوي في الحركة الصناعية العالمية تبدو واضحة نسبياً بالنسبة للمقاولات المغربية المهيكلة والتي تمتلك الرأسمال البشري، فإنها تبدو أقل وضوحاً بالنسبة لصانعي القرار العمومي، حيث إن الأمر يقتضي تعزيز إمكانات نمو الإنتاجية بفضل الأتمتة، مع وضع سياسات تشجع الاستثمار في الابتكار، ومواكبة التغيرات التي يشهدها سوق الشغل وملاءمة العمال والمؤسسات. وإجمالاً، فإن الدولة بحاجة إلى اعتماد خطة شاملة لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

الشكل رقم 11: قائمة البلدان ذات الإمكانيات العالية في مجال الأتمتة

النسبة المئوية للأنشطة التي يمكن أن تخضع للأتمتة باستخدام التكنولوجيات

أمريكا الجنوبية		أمريكا الشمالية		أوروبا		آسيا-أستراليا		إفريقيا	
53.2	البيرو	51.8	المكسيك	52.2	التشيك	55.7	اليابان	51.9%	كينيا
53.0	كولومبيا	51.7	كوستاريكا	50.4	تركيا	54.6	تايلاند	50.5	المغرب
50.1	البرازيل	48.7	باربادوس	50.3	إيطاليا	52.0	قطر	48.8	مصر
48.9	الشيلي	47.0	كندا	49.5	بولونيا	51.9	كوريا الجنوبية	45.7	نيجيريا
48.2	الأرجنتين	45.8	الولايات المتحدة	48.5	إسبانيا	51.8	أندونيسيا	41.0	جنوب إفريقيا
				47.9	ألمانيا	51.8	الهند		
				47.8	اليونان	51.4	ماليزيا		
				47.4	النمسا	51.2	الصين		
				46.7	سويسرا	50.3	روسيا		
				46.0	السويد	47.9	الفلبين		
				45.4	هولندا	47.3	الإمارات العربية المتحدة		
				43.1	فرنسا	46.8	سلطنة عمان		
				42.8	المملكة المتحدة	46.1	البحرين		
				42.4	النرويج	46.0	العربية السعودية		
						44.9	أستراليا		
						44.2	سنغافورة		
						41.1	الكويت		

المصدر: معهد ماكينزي العالمي

وفي ضوء النقاش الدائر حول هذه التحولات، وهو نقاش في الغالب بين قطبين يرى أحدهما أن هذه التحولات تحمل معها فرصا جديدة «غير محدودة»، بينما يعتبرها الآخر مصدراً لانهايار شامل لمناصب الشغل، فإن الواقع تتحدد معالمه حسب نوع الصناعة والمنطقة ومنصب الشغل المعني، كما أن ذلك يرتبط أيضا بمدى قدرة مختلف الفاعلين على تديير التغييرات والاستفادة المثلى من الفرص المتاحة، كما تبين ذلك من خلال النماذج المعروضة في هذا التقرير. وتؤكد هذه النماذج بوضوح أن الأمم التي تمكنت من بناء توليفة متجانسة تجمع بين الرؤية الواضحة والإستراتيجية الطموحة والحكمة التنافسية والمناخ المستقطب والتكوين والابتكار والاستباق والتضامن، هي القادرة على اغتنام الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة.

ويبقى السؤال المطروح هو كيف ستتفاعل المقاولات والسلطات العمومية والأفراد مع هذه التطورات. ولمواجهة هذه التغييرات التكنولوجية والمخاطر التي تنطوي عليها، من حيث نقص المهارات وتفشي البطالة وتزايد الفوارق، ينبغي النظر بإمعان في موضوع التكوين لجعله ركيزة أساسية. ويتعين أن يتجاوز هذا التكوين مجرد اكتساب المعرفة والمهارات ليدمج تعزيز قدرات التكيف والتعلم مدى الحياة، مع توفير إمكانية تغيير المهنة والموقع داخل سوق الشغل.

وفي هذا الإطار، للمقاولات أيضاً دور فاعل ينبغي أن تضطلع به في تكوين الرأسمال البشري لتلبية حاجتها من الكفاءات ومواكبة تعزيز قدرات مستخدميها.

وسيتعين على الأفراد اعتماد مقارنة استباقية لمسألة التعلم مدى الحياة، كما سيكون على الحكومات خلق بيئة جذابة وملائمة وسريعة التطور ومبتكرة لدعم هذه الجهود. وعلى وجه الخصوص، سيصبح التعاون التجاري في القطاعات الصناعية بهدف إعداد أفواج أكبر من الكفاءات المؤهلة أمراً لا غنى عنه، وكذلك الشأن بالنسبة للشراكات بين كفاءات القطاعات المتعددة التي تستفيد من النماذج التعاونية نفسها التي جاءت نتيجة الكم الهائل من التغيرات التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن توفر معطيات أفضل تستند إلى التوليف بين اليقظة الإستراتيجية في هذا المجال ومقاربة جديدة لهندسة التكوين، يعد أمراً أساسياً من أجل التدبير الاستباقي للانتقال الذي تعرفه حالياً أسواق الشغل.

البعد الاجتماعي، أساس المقاربة الإستراتيجية التي يتبناها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

انطلاقاً من قناعاته بأن تنمية أي مجتمع لا يمكن أن تستثمر كل إمكاناتها وأن تكون تنمية مستدامة إلا إذا كانت مُنتِجة للتماسك الاجتماعي ولرفاه المواطنين؛ واعتباراً للتطور الذي يشهده قطاع الصناعة على الصعيد العالمي، الذي يتسم بتغيرات تكنولوجية وتنظيمية كبرى، مع ما تتطوي عليه من تقلبات عميقة وشكوك، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن البعد الاجتماعي هو عنصر أساسي من عناصر أي تفكير في إستراتيجية التنمية الصناعية للبلاد.

وهكذا، فإن هذه القناعة التي يتقاسمها جميع الفاعلين على نطاق واسع تقتضي أن يكون البعد الاجتماعي، بجميع مكوناته - الشغل اللائق، والتغطية الاجتماعية بمعناها الواسع والشامل، والقدرة الشرائية، والرفاه - منطلقاً للتنمية وليس نتيجة أو عاملاً فرعياً لها.

من هذا المنطلق، أُدرج البعد الاجتماعي في الإستراتيجية باعتباره عاملاً مساهماً في التنمية، ولكن أيضاً بوصفه هدفاً، مع الحرص على استيعاب التطورات الكبرى التي يعرفها العالم، بما في ذلك تلك التي لها تأثير على طبيعة الشغل وعلى العلاقة مع مفهوم الشغل.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نستحضر أن إعادة تحديد موقع البعد الاجتماعي بوصفه عنصراً أساسياً من عناصر الرؤية الصناعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات والشكوك، وبأن زمن ممارسة المهنة نفسها وفي المؤسسة نفسها مدى الحياة قد ولى. وتُظهر التحليلات المتاحة أن شاباً يتابع دراسته اليوم قد يغير وظيفته من ست إلى سبع مرات خلال حياته المهنية، منها خمس وظائف غير موجودة بعد⁸¹.

81 إحالة على الدراسة الواردة في الصفحة 21 من هذا التقرير، المحور المتعلق بـ "نظرة عامة حول السياق العالمي والتحول التكنولوجية والتغيرات الكبرى المؤثرة على الصناعة"

« لقد أصبح البقاء في وظيفة واحدة طيلة الحياة المهنية احتمالاً عفى عليه الزمن في عالم العمل اليوم. والسؤال الذي يطرح من ثم هو معرفة إلى أي مدى يمكن الاستعاضة عن هذا النموذج (إن كان قد وجد حقيقة كقاعدة عامة) بأشكال عمل أكثر مرونة وأقصر أجلاً وأكثر تقلباً، وتقتضي تنقلاً مكانياً ووظيفياً أكبر للعاملين، ومعرفة آثار ذلك على إدماجهم في المجتمع.»

«وعلاوة على الحقيقة المسلم بها على نطاق واسع بأن الارتباط مدى الحياة بمُنشأة وحيدة لم يعد توقعاً مجتمعياً معمماً، فحتى علاقة الشغل المفترض أن تشكل الإطار التعاقدية بين المقاول والعامل أضحى موضع تساؤل.»

مبادرة المئوية بشأن مستقبل العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 104، سنة 2015

ونتيجة لذلك، أصبح التكيف مع هذا السياق الجديد أمراً لا محيد عنه ويقتضي استباق التطورات العالمية ومواكبتها، مع الحرص على المحافظة على نموذج اجتماعي يكفل تجنب احتمال تعريض العمال لعوامل عدم الاستقرار. ولا يمكن تحقيق هذا التوازن إلا من خلال تناول البعد الاجتماعي في شموليته ووضع في صلب التفكير الإستراتيجي.

ووعياً بأن العلاقة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية هي علاقة عضوية، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، انطلاقاً من توجهه التنموي، لا يمكن أن يعتبر الجانب الاجتماعي عنصراً منفصلاً عن الاقتصاد. ويدعو المجلس في هذا الصدد إلى بلورة رؤية مندمجة تتضمن الجوانب الاجتماعية والمجتمعية والاقتصادية والبيئية.

ومما يعزز هذه القناعة، كون الدروس المستخلصة من تحليل التجارب الدولية أثبتت أن التنمية الصناعية تتطلب الالتقائية بين كل هذه الأبعاد وأن نجاحها يشكل محركاً للتنمية الشاملة للبلاد.

لذا، أصبح من الضروري اعتماد إستراتيجية صناعية شاملة ومندمجة في المغرب، تستند إلى تنسيق أفضل وإلى التقائية الأهداف والموارد بين القطاعات، وتقوم على رؤية مشتركة يتبناها كل من القطاع العمومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات الوسيطة.

واستناداً إلى موقعها الجغرافي وقاعدتها الصناعية القائمة، فإن بلادنا مطالبة بتوجيه وهيكلية وإطلاق الورش الكبير للصناعة 4.0 المغربية، وهو ورش ينبغي أن يكون طموحاً وواقعياً، من أجل رفع التحديات وتحويل التغيرات والتحول الرقمي التي يشهدها العالم إلى فرص تجعل من المغرب دولة صناعية حقيقية.

إن هذا الطموح الجديد، الذي يقتضي انخراط السلطات العمومية والأوساط الصناعية والمنظمات المهنية والنقابية والشركاء التقنيين والأوساط الأكاديمية، والقائم على نموذج جديد، يتطلب المبادرة على وجه الاستعجال إلى بناء أرضية «للثقة والالتقائية» تشكل قطيعة مع الماضي.

وفي هذا الإطار، وانطلاقاً من جلسات الإنصات التي عقدها المجلس مع جميع الفاعلين، إضافة إلى الدروس المستقاة من الدراسة المقارنة، التي سلطت الضوء على التغيرات المتسارعة والعميقة التي تتطوي عليها الثورة الصناعية الرابعة، تم استخلاص جملة من التوجيهات التي حظيت بتوافق واسع في الآراء بين الفاعلين، مما يمهد الطريق أمام تحقيق الطفرة الصناعية التي يدعو إليها هذا التقرير.

وتؤكد هذه العناصر مجتمعة أن التنافسية المستقبلية للصناعة المغربية وجاذبيتها ستتوقف على مدى قدرتها على إنتاج سلع وخدمات تلبى احتياجات السوق (الوطنية والدولية) مع زيادة إنتاج الثروات بموازاة ذلك، وتوسيع قاعدة الفاعلين، وزيادة المداخل الحقيقية على المدى الطويل، وكذا القدرة على خلق فرص شغل كافية كما وكيفاً.

ويقتضي ذلك إعادة النظر في طريقة بناء النسيج الإنتاجي وتطويره، وتشجيع الفاعلين على العمل الجماعي، وتأمين الحماية للمجتمع، والنظر في مستقبل التكوين والبحث، وتقييم السياسات العمومية. وإجمالاً، فإن الطموح الصناعي الجديد للمغرب يسائل قدرتنا على أن تكون لنا رؤية أبعد من أجل أن نتفاعل بشكل أسرع وأقوى بدءاً من اليوم.

وأخذاً بعين الاعتبار واقع اليوم وطموح المستقبل، يتحتم على الإستراتيجية الصناعية الوطنية الدينامية والمدمجة والتنافسية والمستدامة المنشودة، التي تراعي متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، أن توفق بين المدى القصير والطويل وبين تكاليف الإنتاج الجذابة (تنافسية الأسعار) والعوامل النوعية الأخرى (ما يسمى القدرة التنافسية غير السعرية).

وبفضل هذه المقاربة، يمكن للمغرب أن يستفيد من مكتسباته، وأن يواصل استقطاب الاستثمارات القائمة على كثافة العمل، وأن يستثمر الفرص المتاحة أمامه، مع الانخراط القوي في تطوير سلسلة القيمة من أجل خلق صناعة ذات قيمة مضافة أعلى.

ووفق هذا المنظور، فإن تنافسية التكلفة تعني التوليف بين كلفة الشغل، والإنتاجية، والمناخ العام للأعمال، في إطار متجانس يتعين الاستثمار في بنائه، بما يتيح للبلاد تعزيز ميزتها التنافسية، لاسيما في القطاعات التي تعتمد بكثافة على اليد العاملة.

ولعل الهدف الأسمى لهذه المقاربة هو، على وجه التحديد، تمكين الأمة المغربية من انتهاز سياسات قائمة على انتهاز الفرص المتاحة على المدى القصير، وبناء نسيج صناعي يتكيف مع التقلبات العالمية التي فرضتها الثورة الصناعية الرابعة، مع العمل على اغتنام الفرص المتاحة لبناء إنتاج ذي قيمة مضافة أعلى وذو تأثير قوي على تنمية المواطنين ورفاههم. وبهذا المعنى، فإن هذه المقاربة تكفل توفير شروط الانتقال بالأمة المغربية إلى أمة صناعية فاعلة ومتضامنة ومدمجة.

الرأسمال البشري والابتكار عنصران في صلب تحدي التنافسية الشاملة

يقتضي هذا الطموح المزدوج المتمثل في تعزيز المكتسبات والانخراط المكثف في القطاعات الصناعية المستقبلية رفع التحدي المتعلق بالرأسمال البشري وتشجيع الابتكار وتعبئة وسائل إنتاج أكثر فعالية وأكثر حفاظاً على البيئة، حتى يتمكن المغرب من تحقيق النمو الاقتصادي اللازم، سواء من حيث الكثافة أو الاستدامة.

وعلى الرغم من الإقرار بأن النشاط الصناعي يمكن أن يضطلع بدور كبير بوصفه عامل تسريع للتنمية، فإن هذا النشاط له انعكاسات على البيئة، مما يستلزم اتخاذ تدابير تتعلق بمحاربة التلوث وتدابير النفايات الصناعية وتنقية المياه واستغلال الموارد.

وفي هذا السياق، من الواضح أن الجهود المبذولة في مجالي الابتكار والتوظيف الأمثل للعمليات - وهما عنصران يتعين أن يكونا في صلب أي عملية لتوجيه الاستثمار الصناعي - تحتاج إلى مضاعفتها ومواصلتها. ويتوخى من الجهود المبذولة في ميدان الابتكار أن تمكن المغرب من ربح الرهان المتمثل في إرساء الالتقائية بين الأداء الاقتصادي والاستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإن موضوع الابتكار، في ظل المرحلة الراهنة للعولمة، هو أيضاً في صلب التحدي المتمثل في القدرة التنافسية غير السعرية. ولذلك، فإن نجاح المغرب في تحقيق التنمية الصناعية المستقبلية يتطلب اعتماد مقاربات جديدة تستثمر المعارف والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها وسائل لتطوير العرض وفتح الأسواق.

وفي مواجهة أهم عاملين محددتين للثورة الصناعية الرابعة، وهما تنامي الشكوك على جميع المستويات، وتسارع وتيرة تطور الأحداث، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن السياسة الصناعية الوطنية يجب أن تحقق قفزة نوعية على مستوى الثقافة الصناعية وعلى صعيد تطوير الرأسمال البشري وتدابيره.

«ونظراً إلى أن ديناميات المنشآت تمر في مرحلة من الشك والتقلبات، سيكون سابقاً لأوانه استخلاص استنتاجات عامة من مجموعة محدودة من الأمثلة. ولكننا ملمون بما فيه الكفاية الآن للسعي إلى الإجابة على بعض الأسئلة الرئيسية. فالاتجاه طويل الأجل في زيادة نسبة أجور ورواتب العاملين في أجزء القوى العاملة العالمية قد توقف الآن، مما يظهر أن عمليات مهمة وواسعة الانتشار أخذت في التأثير، وأن الفكرة القائلة إن من يدخل سوق العمل يسلك طريقاً باتجاه واحد ينطلق من السمة غير المنظمة ليصل إلى العمل المنظم، قد تكون إلى حد كبير فكرة في غير موضعها. ومن المرجح أكثر فأكثر أن تصبح شتى أنواع العمل الدائم للحساب الخاص جزءاً من الحل.»

مبادرة المئوية بشأن مستقبل العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 104، سنة 2015

والواقع أن الصناعة المغربية لا تزال تعمل في نطاق محدد الأفق ولا تمنح إلا مجالاً ضيقاً لمواكبة سرعة التحولات، سواء كانت تحولات مادية أو غير مادية.

والجدير بالذكر أن الرقمنة، والروبوتات، والأجهزة المتصلة، والطباعة الثلاثية الأبعاد، لم تلج بشكل فعلي قطاع الصناعة المغربية، ولا تعطي التوقعات الحالية أي مؤشر على احتمال تغيير الوضع على المدى القصير. لذا، يتعين تغيير النماذج المعتمدة، مع الحرص على حماية أولئك الذين قد لا يتمكنون من مواكبة الركب ويصبحوا «لاجئين رقميين» حقيقيين، مع ما يمكن أن يشكله هؤلاء من ضغط اجتماعي.

وتشير هذه التحولات العميقة تساؤلات حول طبيعة الإصلاحات التي من شأنها أن تجعل بنية الصناعة المغربية أكثر فعالية ومن ثم تحسين وظيفتها في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الوطنية والإقليمية والعالمية.

ويجدر التذكير بالحاجة الملحة إلى مراعاة السياق الدولي والاتجاهات القوية التي تطبعه، في المسار الذي ينبغي انتهاجه لبلورة السياسة الصناعية الوطنية المستقبلية. وتأتي على نفس القدر من الأهمية ضرورة إدماج الصلة الوثيقة القائمة بين التنمية البنوية للصناعة والتنمية الشاملة للبلاد، لاسيما بالنسبة لدولة مثل المغرب، الذي يعرف مستوى تنمية متوسط ولا يتوفر على حجم مهم من الموارد الطبيعية.

وتتطلب المقاربة الواقعية البدء بالتجارب المغربية التي نجحت لأن شروط الالتقائية والتجانس توفرت لها. لذا، يتعين الاستفادة من هذه التجارب من خلال إشراك الأبطال الوطنيين، والسعي إلى زيادة عددهم بجميع الوسائل المتاحة، من أجل إحداث قوة دافعة على مستوى القطاعات الموجودة في المراحل القبلية والبعيدة للإنتاج، أو حتى على مستوى الصناعات المتصلة بها، بما يكفل تسريع وتيرة تطورها.

وإسهاماً في التفكير في سبل خلق دينامية قوية لتطوير الصناعة المغربية، تتسم بالمرونة اللازمة لمواكبة التطورات العالمية التي تسير بوتيرة متسارعة، وانطلاقاً من تحليل مسار هذا القطاع في المغرب على مدى العقود الأخيرة، مع الوقوف عند التجارب الدولية ذات الصلة، عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على بلورة هذه الرؤية ومبادئها التوجيهية، التي انبثقت عنها التوصيات المندمجة المعروضة في نهاية هذا التقرير.

ترسيخ المكتسبات وتعزيزها، مع فتح آفاق الممكّن

تتوخى هذه الرؤية بلوغ هدفين اثنين: أولهما، ترسيخ المكتسبات والرفع من النتائج؛ وثانيهما فتح آفاق الممكّن أمام بلادنا من خلال الانكباب في إطار من التشاور على جميع المواضيع التي

تحدد معالم صورة قطاع الصناعة في مغرب الغد: الحكامة، والأبعاد الاجتماعية، والتنافسية، والابتكار، والنظام الضريبي، والانتقال المناخي، والجهوية، والطموح الإفريقي.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه المقاربة، التي يراد لها أن تكون أكثر شمولاً ولا تركز فقط على التدابير التنظيمية والتقنية - رغم أن هذه الأخيرة ستكون عناصر لا غنى عنها على مستوى التنفيذ - تفترض إحداث تغييرات جوهرية في الرؤية الإستراتيجية، والالتقائية بين الفاعلين، في ظل مُحدّدات ثقافية وتنظيمية تركز على بعدين أساسيين:

■ تقاسم جميع الأطراف المعنية لرؤية مشتركة بشأن الحاجة إلى الانتقال من مقاربة تدريجية في مجال الإصلاح إلى مقاربة قائمة على القطيعة مع الماضي. وتكتسي الشراكات التي تضم الأطراف المعنية أهمية بالغة لضمان التدبير الفعال لعملية الانتقال نحو تنمية صناعية مدمجة ومستدامة؛

■ خلق «شعور دائم بطابع الاستعجال» في هذه المجالات، من أجل تمكينها من الوسائل والموارد اللازمة لتنفيذ إصلاحها العميق.

وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة بناء عملية صنع القرار حتى تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المختلفة. كما يتعين مراعاة العديد من الإكراهات المترابطة والتي ينظر إليها أحياناً على أنها متناقضة، من أجل تحويلها إلى فرص حقيقية: الإكراه المرتبط بالطاقة، والمتطلبات البيئية، وتسارع وتيرة الثورة الرقمية، والروبوتات، وتطور مجال الشغل، وتقلص التراتبية، وتعزيز الاستقلالية التنظيمية، والعمل عن بعد، والقضايا المتعلقة بالنوع ومراعاة وضعية الإعاقة.

ويُعدّ التوفر على مؤسسات قادرة على وضع سياسات التنمية الصناعية وتنفيذها وتقييمها، في إطار مقاربة تشاركية ومنفتحة، أمراً أساسياً لضمان الدعم الفعال للتغيرات البنوية التي تشكل منطلقاً لتحقيق النهضة الصناعية المنشودة. كما ينبغي أن يقترن ذلك بتغيير النموذج المعتمد في مجال التشاور بين الدولة والنقابات وأرباب العمل.

إفريقيا، فضاء ذو أولوية للتنمية المشتركة بالنسبة للصناعة المغربية

إن ارتباط المغرب بعمقه الإفريقي ارتباط تاريخي. واليوم، يأخذ هذا الارتباط بعداً جديداً يعزز التزام الدولة على أعلى المستويات لفائدة القارة، في إطار رؤية للتنمية المشتركة فيما بين بلدان الجنوب، تمتد على المدى الطويل وتستحضر متطلبات التنمية البشرية وإرساء علاقات عادلة ومتوازنة. وهو التزام أضحى يشمل جميع المجالات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو روحية.

وفي هذا الصدد، بات من اللازم إدماج التوجه الإستراتيجي لانخراط المغرب في تنمية إفريقيا ككل⁸²، والسعي المتجدد للمملكة إلى أن تصبح فاعلاً اقتصادياً وجيوسياسياً من بين الأكثر دينامية في القارة الإفريقية. ويمكن إجمال هذا الالتزام في الرسالة القوية التي وردت

82 - إفريقيا هي "الامتداد الطبيعي، والعمق الإستراتيجي للمغرب". خطاب جلالة الملك، في 20 غشت 2016.

في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس في أبيدجان في 24 فبراير 2014، عندما أكد جلالته «أن إفريقيا مطالبة اليوم بأن تضع ثقتها في إفريقيا».

ويندرج ارتباط المغرب بعمقه الإفريقي في سياق تموقعه الإستراتيجي والمتناغم، الذي تجسد في عودة المملكة إلى الاتحاد الإفريقي في يناير 2017، ثم في طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في شهر فبراير من العام نفسه.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المغرب قد أكد التزامه⁸³ بدعم التنمية المتسارعة للقارة التي حددت رؤيتها وخطة عملها في «جدول أعمال 2063»⁸⁴. وتشمل هذه الرؤية الشمولية عدة محاور من بينها : حس الانتماء إلى إفريقيا، والشعور بالوحدة الإفريقية، والاستقلالية، ونمو التجارة بين البلدان الإفريقية، والديمقراطية والمناصفة، والاندماج، والتضامن بين الشعوب الإفريقية والتنمية المستدامة. كما يمثل التصنيع مجالا ذا أولوية في هذه الرؤية، من خلال مسلسل يركز على خلق قيمة مضافة للإنتاج الإفريقي.

ومن شأن الانخراط في هذه الرؤية أن يمكن المغرب من الاضطلاع بدور رائد، بالتعاون مع البلدان الأخرى، في تحقيق التحول الهيكلي لإفريقيا. ومن ثم سيشكل توحيد المعايير والابتكار رافعتين رئيسيتين في إستراتيجية التصنيع، والتي تأخذ في الاعتبار واقع بلدان القارة وخصوصيات احتياجاتها وأسواقها، بما يكفل جعل هذه الخصوصيات رافعة حقيقية لخلق القيمة وفتح جسور مهمة لتعزيز الابتكار، ليس فقط لتلبية هذه الاحتياجات، ولكن أيضا لخلق مزايا تنافسية، بما في ذلك مع الأسواق الأخرى.

وتقتضي هذه المقاربة تهيئة الظروف والإطار الملائم للتعاون في مجال الابتكار، القادر على خلق القيمة التكنولوجية اللازمة لتحويل الاقتصاد الإفريقي وتمويله.

وبفضل هذه المقاربة، سيمكن المغرب صناعته من إمكانية تطوير قطاعات صناعية دينامية وتنافسية والتموقع في كل من السوق الوطنية والإفريقية وحتى زيادة قدراته على اختراق السوق العالمية. وهي مقاربة للتنمية المشتركة تقوم على التعاون مع البلدان الشريكة في إطار تكامل وتآزر من شأنه أن يعزز وتيرة نمو الاقتصاد المغربي والإفريقي، من خلال التمووقع في أسواق جديدة لمنتجات ذات قيمة مضافة عالية، سواء في بلدان القارة أو في أسواق البلدان الصناعية والصاعدة.

وبالإضافة إلى ذلك، تشكل آفاق الالتقائية بين مناطق التبادل الحر في إفريقيا وإنشاء منطقة قارية للتبادل الحر (ZLEC)⁸⁵ فرصة لتعزيز التكامل مع البلدان الإفريقية، بغية خلق سلسلة

84 - اعتمد رؤساء الدول الإفريقية جدول أعمال 2063 في سنة 2013، وهي وثيقة تحدد المسار الذي ينبغي انتهاجه من أجل اندماج إفريقيا خلال الخمسين سنة القادمة

85 - في يناير 2012، اعتمد القادة الأفارقة قرارا بإنشاء منطقة قارية للتبادل الحر في أفق سنة 2017، وهي خطوة هامة نحو تحقيق هدف أكثر طموحا للاتحاد الإفريقي المتمثل في إنشاء مجموعة اقتصادية إفريقية حقيقية. وتهدف المنطقة القارية للتبادل الحر إلى تحرير التعريفات بنسبة 90 في المائة، بينما تمثل النسبة المتبقية (10في المائة) قوائم المنتجات المستثناة والأصناف الحساسة.

صناعية أكثر شمولاً وأكثر اندماجاً وتنتج قيمة مضافة أكبر. وينبغي تعزيز هذا التوقع من خلال النهوض بتبادل الخبرات في التخصصات عالية الدقة، وعبر ربطه بشكل خاص بمجال الرقمنة والصناعات الزراعية والاقتصاد الأخضر.

وفي إطار هذه الرؤية الإقليمية، وبهدف الاندماج بشكل أفضل في فضاء أكبر وسوق أكثر جاذبية، سيكون بمقدور المغرب تعزيز تموقعه من خلال تطوير وتقاسم الخبرات المتخصصة في مجالات مثل التكنولوجيا الرقمية، والصناعة الزراعية، والاقتصاد الأخضر، وعبر الرفع من حجم استثماراته ومبادلاته في مجال الابتكار مع شركائه في القارة واستثمار الخبرات التي اكتسبتها المقاولات المغربية في القطاعات التي تعتبر إستراتيجية لتنمية إفريقيا.

وأخيراً، ونظراً لأهمية العلاقات بين المغرب وباقي بلدان إفريقيا، حرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على دراسة هذا الموضوع في إطار إحالة ذاتية. ويعتزم المجلس، خلال سنة 2018، إعداد تقرير خاص سيقدم معطيات أكثر تفصيلاً من شأنها إغناء إستراتيجية اندماج المملكة في القارة الإفريقية. كما سيحاول التقرير تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يضطلع به المغرب على الصعيد القاري، بما يخدم بناء تنمية مشتركة مطردة ومستدامة.

من أجل جهات مغربية تكون بمثابة «مصنع أخضر»، ذي صناعة متصلة ودينامية وتضامنية ومدمجة

إن هذا الهدف المتمثل في تسريع وتيرة نمو القطاع والارتقاء به وتعزيز بعده الإفريقي وضمان انفتاحه وبعده المدمج، هو منطلق أساسي ولا محيد عنه لا يمكن للمغرب بدونه أن ينجح في مسعاه نحو الارتقاء بصناعته خلال العقود القادمة. ويتمثل الهدف الأسمى من هذا المسعى في خلق نسيج صناعي يعزز النمو ويساهم بقوة في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين بصفة عامة والشباب على وجه الخصوص.

وهذا التوجه تغذيته القناعة الراسخة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بأن أي تنمية مستقبلية، لاسيما في المجال الصناعي، لا يمكن أن تستثمر كل طاقات البلاد وأن تقودها في نهاية المطاف إلى تحقيق الإقلاع المنشود، إلا إذا كانت تنمية مدمجة بطبيعتها، وأن تكفل الترابط القوي بين جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالاستدامة.

ومن ثم، لا يمكن فصل الانشغالات ذات الصلة بتوسيع دائرة الفاعلين وبناء القدرات وتحرير الطاقات وتعزيز الابتكار - بما في ذلك على مستوى استخدام الموارد واستبدالها والمحافظة عليها - عن المقاربة المتعلقة «بالتسريع الصناعي المدمج».

ولا يمكن تحقيق أهداف هذه الرؤية إلا من خلال الحرص على تقديم أجوبة حقيقية للانشغالات المتعلقة بضمان أسباب العيش الكريم لجميع المواطنين، عبر بناء نظام تغطية اجتماعية شاملة قابل للاستمرار، وذلك في آجال معقولة، مع العمل على المحافظة على القدرة الشرائية ورفعها، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى وترسيخها باعتبارها أساس مجتمع دينامي ومتضامن.

كما يتطلب ذلك أيضا مواكبة التحول الذي تشهده أنماط الاستهلاك، وإدماج فاعلين اقتصاديين بمؤهلات وتخصصات جديدة. وينبغي الحرص على تشجيع مفهوم «الصناعة الخضراء» من أجل توفير السلع والخدمات اللازمة المراعية لمتطلبات المحافظة على البيئة، كما يتعين تجسيد هذا المفهوم على أرض الواقع من خلال تخصيص مناطق صناعية ليست لها انعكاسات سلبية على البيئة.

وما لم تتوفر كل هذه الشروط في إطار متكامل ومنسجم، لن يتأتى للمغرب التوفيق بين العمل وفق منظور طويل المدى والاستجابة لمتطلبات الحاضر.

تحويل البيئة من مصدر للإكراهات إلى منبع للفرص

تبين دراسة الاتجاهات العالمية أن الصناعات الخضراء أو الصناعات التي تدمج بقوة عنصر الانتقال المناخي تمثل مصدرا مستداما للتنوع البيئي، وللتشغيل، والدخل، والرفاه. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل الإنتاج المستدام نموذجا اقتصاديا عقلانيا يسهم في الاستغلال الأمثل للموارد وزيادة التنافسية المتعددة الأبعاد، التي تدمج بشكل متزايد احترام المعايير البيئية كشرط لولوج الأسواق.

وبعد استضافة الدورة 22 لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ (الكوب 22) في مدينة مراكش، والذي حقق دون شك نجاحا كبيرا، فإن المغرب مطالب، في إطار طموحه لبناء صناعة المستقبل، باغتنام الفرص المتاحة وبأن يكون بطلا للانتقال المناخي وبأن يحرص في جميع مراحل تطوير صناعته على إدماج التنمية المستدامة بوصفها ركيزة أساسية وليست مجرد «مسألة اختيارية» يمكن إعمالها أو الإعراض عنها بحسب الإكراهات.

ومن هذا المنطلق، يجب أن تستند رؤية الصناعة الوطنية المستقبلية إلى نظرة طموحة للمستقبل يواكبها تدبير واقعي لعملية الانتقال، من خلال تعزيز المؤهلات وترسيخ المكتسبات. وهي رؤية تتضمن إستراتيجية قائمة على القطيعة مع الماضي، وتروم جعل المغرب بمثابة «مصنع أخضر» إقليمي، مسؤول اجتماعيا، ويطمح أن يصير التّينَ الأخضرَ القادم بالمنطقة.

وترتكز هذه الإستراتيجية على اتجاه أساسي يتمثل في أن أصحاب الطلبيات سيمنحون، في إطار مواكبة متطلبات الأسواق، للمعايير الاجتماعية والأخلاقية والبيئية قيمة أكبر مقارنة مع معيار الأسعار عند اختيارهم للموردين والمناولين.

وبطبيعة الحال، فإن الشركات المتعددة الجنسيات لا تسير في هذا الاتجاه بدافع الإحسان، بل إنها تفعل ذلك تحت ضغط مشترك من المستهلكين، وجماعات الضغط البيئية، وشبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، مما يجعل هذا الاتجاه أمراً لا مناص منه.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه في المغرب لم يصل بعد بشكل ملموس إلى أصحاب الطلبيات الرئيسيين الذين يتعاملون عادة مع المملكة. ويمكن أن نذكر في هذا الصدد نموذج أصحاب الطلبيات في قطاع النسيج في فرنسا وإسبانيا الذين لا يزالون يرجحون معيار

الأسعار. بالمقابل، فإن أسواقا مثل الولايات المتحدة وكندا - وهما من الملوثين الرئيسيين - أضحّت تولي اهتماماً لاحترام القواعد الأخلاقية والبيئية بنفس قدر اهتمامها بالأسعار أو الجودة.

وبفضل ضغط الرأي العام، وفي سياق تخضع فيه سمعة المقاولات لتقييم مستمر من قبل المستهلكين الذين أصبحوا فاعلين، تتوقع جميع الدراسات التي أُنجِزت في هذا الشأن أن الاهتمام سينصب مستقبلا على سؤال «كيف نصنع؟» أكثر من التركيز فقط على سؤال «بأي سعر نصنع؟».

وبالتالي، إذا تمكن المغرب من المبادرة إلى الانخراط في هذه الدينامية، وإذا نجح في تغطية «تكاليف الإنتاج الجيد» من خلال آلية شاملة تستفيد من دعم السلطات العمومية، فإنه سيملك فرص النجاح في التموقع باعتباره أول وافد إلى السوق، ليصبح بحكم الواقع فاعلا رئيسيا في سلسلة الإنتاج العالمية.

وسيساهم هذا الاختيار في إخراج المغرب من وضعية الركود، الناجمة عن وضعه المتوسط، من خلال توظيف الانفتاح على الأسواق، اعتماداً على تنافسية غير سعرية ينبغي أن تزداد تطوراً وتوسعاً بوتيرة سريعة ومطرده.

إحداث تحول في التنمية الصناعية، انطلاقاً من التوليف بين أربع ديناميات محركة للرؤية:

حكامة مسؤولة، وعقد اجتماعي متجدد، وتنزيل جهوي للمقاربة المعتمدة، وتحريك المبادرات

من أجل رفع التحدي الكبير الذي يواجهه المغرب اليوم، أي طموحه للسير قدماً على درب تحقيق الإقلاع المنشود، باعتباره ضرورة ملحة لتحقيق الرفاه لفائدة جميع المواطنين، من خلال العمل على بناء وتوطيد أواصر التماسك والإنصاف الاجتماعي، طبقاً للأهداف التي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس يذكر بها في مناسبات عديدة، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن المغرب يجب أن يوجه صناعته نحو المستقبل، من خلال الانخراط في أربع ديناميات أساسية مترابطة ارتباطاً قويا.

ومن خلال إشراك الشركاء الاجتماعيين، والنساء والرجال الذين يساهمون يومياً في العمل الصناعي، فإن الرأسمال البشري والرهانات المتعلقة بالتكوين تدخل في صلب هذا المشروع الذي أصبح بمثابة أرضية لبناء المغرب الصناعي الجديد، تدمج الأبعاد الاستراتيجية والتنظيمية والإجرائية:

- العمل، في ظل دولة تضطلع بدور التخطيط الاستراتيجي، على تضافر جهود الفاعلين المعنيين وعلى تحميلهم المسؤولية في إطار حكامة مسؤولة في خدمة دينامية شاملة: يحيل هذا البعد الأول على تدارك أوجه القصور البنوية في مجال وضع الإستراتيجيات، واستباق الاتجاهات، وتمكُّك أجنادات الفاعلين وضمان الالتقائية بينها، وتأمين التجانس على مستوى

التنفيذ. ويهدف هذا البعد إلى إرساء بنية واضحة المعالم تتسم بالفعالية وتتناسق مكوناتها، للحد من التشتت القوي للأطراف الفاعلة، والتصدي لضعف حس المسؤولية بشأن الأهداف المسطرة، من خلال ديناميات تنافسية أحياناً إن على مستوى إعداد الإستراتيجية الصناعية أو تنفيذها. وترتكز هذه الحكامة المسؤولة على ثالث المأسسة وتحميل المسؤولية والتعاقد، الذي يحدد دور كل طرف ويمنحه شرعية وواجب الاضطلاع بدوره على أكمل وجه.

■ إعادة إرساء العقد الاجتماعي من أجل جعله إطاراً حقيقياً يضمن التقائية مصالح الأطراف المعنية، وأداة لتعزيز جهودها، ووسيلة للوقاية من الشكوك، بما يخدم طموح بناء دولة صناعية: تستلزم الأبعاد الإنسانية والاجتماعية، كما يُضمّنهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في منظوره للتنمية، تغيير النموذج المعتمد وإدماج هذه الأبعاد باعتبارها مكونات بنيوية للتنمية، وذلك كأساس لصياغة أي إستراتيجية. وتزداد أهمية ذلك، إذا استحضرتنا أن التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي أضحياناً يفرضان نفسيهما بشكل متزايد كأولويتين لا محيد عنهما في السياسات العمومية. وكل ذلك في سياق تطبعه الحاجة الماسة إلى الاستجابة لمتطلبات دينامية اقتصادية قادرة على مواكبة التغيرات العالمية وخلق نمو قوي ومدمج. وهو سياق يتطلب إعادة النظر في بلورة الإستراتيجيات لضمان المزيد من الحقوق الاجتماعية المشروعة وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المواطنين.

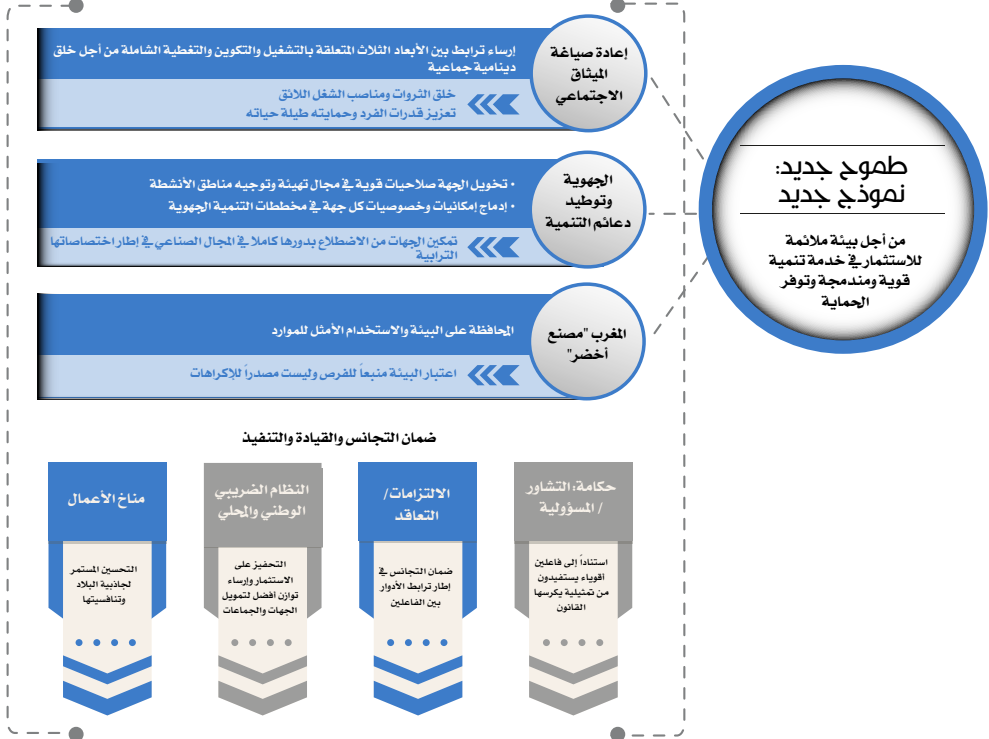
■ جعل الجهة محركاً لبناء مغرب يكون بمثابة «مصنع أخضر»: تُدمج الرؤية الصناعية كما يقدمها هذا التقرير، على جميع المستويات، البعد المتعلق بالجهوية من أجل تمكين المجالات الترابية من إبراز كامل إمكانياتها وجعل الإستراتيجية الصناعية في خدمة الجهود الرامية إلى الإسراع بتدارك اختلالات التنمية الترابية ذات الامتدادات المرتبطة بالتاريخ أو الجغرافيا. وهذا يفترض منح الجهات صلاحيات جد متقدمة ووسائل ملائمة للاضطلاع بهذه المسؤولية والسماح بوجه خاص بأن تُدمج «التهيئة الصناعية» (المناطق الصناعية واختيار الأنشطة، واللوجستيك، والربط، ودعم وتطوير الخدمات المقدمة للمقاولات، وتوجيه التحفيز، وبرامج البحث، وغير ذلك) منذ البداية الأبعاد والمؤهلات والاحتياجات الخاصة المتعلقة بالمحافظة على البيئة والاستهلاك الأمثل للموارد.

وينبغي أن تشكل مخططات التنمية الجهوية، المقترنة ببرامج تعاقدية تربط بين الدولة والجهات المرتكزة على أهداف ومؤشرات لمتابعة النتائج وقياسها، الإطار الملائم لمواكبة هذا التحول المؤسساتي، من أجل تحقيق تنمية مُطَرِّدة ومُدمِجة، تراعي مبدأ الإنصاف الترابي.

■ تشجيع وتحرير الطاقات والمبادرات من أجل تنويع الاستثمارات وتعزيزها: هناك إجماع على مستويات متعددة بشأن تشخيص الواقع والحلول الممكنة لتذليل العقبات أمام الاستثمار الصناعي. ويعد تحسين نجاعة النظام الضريبي وتوجيهه لتفادي آثار الإقصاء، وتشجيع الابتكار والبحث، وتحديث التكوين المهني، ورفع مستوى نسيجنا الإنتاجي وتوسيع نطاقه حتى يستجيب لتحديات المستقبل، تدابير إستراتيجية وملموسة ينبغي المبادرة إلى اتخاذها،

بغية الاستجابة للاحتياجات الآنية، مع الحرص على توفير مناخ أعمال مواتٍ للاستثمار الصناعي ولتعزيز جاذبيته.

الشكل رقم 12: آفاق تحقيق تنمية تروم الاستثمار الأمثل لإمكانيات قطاع الصناعة خدمةً لنمو مُطردٍ ومدمجٍ ومستدام



استناداً إلى هذه الديناميات الأربع مجتمعة والمعروضة في شكل توصيات إستراتيجية وبرامغامية، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى تعبئة جميع الأطراف الفاعلة من أجل جعل المغرب، في المجال الصناعي، بمثابة مصنع أخضر إقليمي ودينامي وملتص وتضامني ومدمج، بغية تحسين مستوى معيشة المواطنين، نساءً ورجالاً، في جميع جهات المملكة، مع انخراط أقوى في جهود التنمية وتقاسم أكثر إنصافاً لمنافع النمو.

وفي هذا الصدد، فإن التوجهات المستمدة من رؤية المجلس، إضافة إلى أبعادها الإستراتيجية والمؤسسية والقانونية والتنظيمية، تحتاج إلى إطلاقها في إطار مقاربة وطنية شمولية ومتجانسة يتوقف نجاحها على إرساء ترابط قوي وتضافر متين بين جميع هذه الأبعاد، وذلك من أجل الاستجابة، اليوم وعلى المدى الطويل، لمتطلبات التنمية وللانتظارات المشروعة للمواطنين، وضمان أسباب العيش الكريم والرفاه للأجيال الحالية والمستقبلية. إن بناء مغرب الغد استناداً على هذه الرؤية يأخذ بعين الاعتبار التحولات العالمية العميقة ويجعل من الصناعة ركيزة من الركائز الأساسية لتنمية قوية ومدمجة وتضامنية.

واعتباراً للتقلبات العميقة الناجمة عن الثورة الصناعية الرابعة، وفي سياق تتجه فيه العلاقة بمجال الشغل وكذا العلاقات التي تنظمه نحو تغيير جذري، ينبغي توجيه الأهداف التي يسطرها المغرب نحو المديين المتوسط والطويل، مع الحرص، بانسجام مع ذلك، على مواكبة متطلبات المدى القصير، من خلال الاستثمار الأمثل للفرص المتوفرة.

وهكذا، فقد مكن العمل المنجز في إطار إعداد هذا التقرير، والذي شمل تسليط الضوء على الاتجاهات العالمية، وواقع الصناعة الوطنية، وتحليل العوامل الهيكلية وتجارب البلدان موضوع الدراسة المقارنة والدروس المستخلصة منها، من ترسيخ قناعة مفادها أن النهوض بالصناعة المغربية هو عملية شمولية ومتعددة الأبعاد. ووفق هذه القناعة، فإن أي إستراتيجية لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا تم توظيف كل الأبعاد على النحو الأمثل وتم الربط بينها بشكل قوي؛ وذلك سواء تعلق الأمر بالأبعاد التي تخص الصناعة أو تلك التي تتصل بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية العرضانية، بوصفها الأرضية التي تغذي الإستراتيجية الصناعية السالفة الذكر. وفي هذا الإطار، فإن التوصيات والتدابير الملموسة، التي تتضمنها التوصيات الواردة فيما بعد، لم تقسم حسب كونها تتعلق بالسياسات العمومية العرضانية أو بالقطاع الصناعي. بل إن هذه التوصيات قدمت وفق منطق التكامل والتجانس والبحث عن تعزيز انعكاساتها، وذلك في إطار رؤية شمولية وطموحة، يشترك فيها ويتملكها جميع الفاعلين.

تنمية قوية ومدمجة في خدمة التنمية: غاية الرؤية الصناعية المستقبلية للمغرب

يحيل مفهوم الإدماج من منظور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على المعنى الواسع للكلمة، الذي يجمع بين البعد الاجتماعي المتعلق بمحاربة كافة أشكال الهشاشة والإدماج الواسع والمكثف لفاعلين اقتصاديين بمؤهلات وتخصصات جديدة. وأمام التغيرات المستدامة التي ستشهدها العلاقات في عالم الشغل، ينبغي اعتماد نمط جديد يتسم ببعده الإرادي للإدماج، ويتجسد في تعزيز القدرات وخلق الظروف المواتية لإدماج تخصصات جديدة تكفل الإحداث المباشر للقيمة (الثروة وفرص الشغل)، ومن ثم فتح المجال بشكل أكبر أمام روح المقاول والمساهمة في ضمان توزيع أكثر إنصافاً للثروة.

ووفق هذا الإدماج المنشود، فإن الإنسان يعتبر مصدراً وغاية في الآن ذاته للتنمية. وفي هذا الصدد، وبغية إحداث القطيعة مع الماضي كما أوصى بذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يتعين تغيير المقاربة المعتمدة عن طريق التخلي عن المنظور المُتَّبَع حتى الآن. فهذا الأخير يتسم بقصوره وتركيزه في المقام الأول على النمو القائم على التنمية الاقتصادية القادرة على خلق الثروة، ثم العمل في ما بعد على تلبية الاحتياجات الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع منافع النمو.

إن قناعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هي أنه من الضروري إرساء آلية تتولى بالأساس مسؤولية تعهد العنصر البشري، من خلال الجمع بين تعزيز القدرات وحماية

المكتسبات. ويتمثل الهدف من هذه الآلية القائمة على القطيعة مع الماضي في تحسين رفاه المواطنين، وتحقيق إدماج أفضل في سوق الشغل، والارتقاء بالقدرات، وبالتالي تحسين قابلية التشغيل وحركيته، وتقليص الفوارق، وتوطيد التماسك الاجتماعي بمعناه الواسع. وعلى هذا النحو، سيتمكن المغرب من تأكيد طموحه في وضع العنصر البشري في صلب عملية التنمية، التي تحتل الإستراتيجية الصناعية مكانة مركزية في إطارها، ومن ثم تحفيز مساهمة الجميع في الجهود الرامية إلى وضع قاطرة الأمة على سكة الإقلاع المنشود.

5 - توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تعد التوصيات الواردة في هذا التقرير تجسيدا للرؤية التي تشكل إطارا للتوجهات الإستراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما تعتبر آلية بلورة هذه الرؤية على المديين القصير والمتوسط. وتهدف هذه التوصيات إلى استشرف المستقبل مع الحرص على الاستجابة للاحتياجات المطروحة على المدى القصير.

ومن هذا المنطلق، فإن التوصيات التي تتمحور حول الأبعاد الأربعة الواردة بعده والتي تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات على المدى القصير والمتوسط والطويل، لا يمكن اعتماد بعضها دون البعض الآخر حتى لا تفقد قوتها الدافعة وتضعف الآلية العامة. كما تتميز هذه التوصيات بمرونتها الإستراتيجية التي تتيح للسياسة الصناعية تقييم أدائها باستمرار، تبعاً للتطورات الوطنية والدولية، وإحداث التقويمات الضرورية أثناء تنفيذ الإستراتيجية، حتى يتم ضبط الآفاق الزمنية والاستجابة لمتطلبات الحاضر دون إغفال توجهات الرؤية والتجانس المنشود مع أهدافها على المدى الطويل.

ووفق هذه المقاربة، ترتبط الرؤية ارتباطا وثيقا بالتوصيات، وتشكلان معاً جزءاً من منظومة مندمجة.

أ. حكامه واضحة المعالم ومسؤولة: ضرورة من أجل صياغة وضمان قيادة طموح بناء «صناعة المغرب 4.0»

يتطلب وضع الصناعة الوطنية على سكة المستقبل بلورة رؤية جديدة تركز على حكامه قوية وشفافة، وتكفل مأسسة الفاعلين وأدوارهم، مع تحديد واضح ومضبوط للمسؤوليات. وهذا يفترض وجود فاعلين أقوى ويتحلون بحس أكبر للمسؤولية حتى يكون بمقدورهم الاضطلاع بهذا الإصلاح العميق للمشهد الصناعي المغربي.

1. حشد جهود الفاعلين وضمان تضامنها وتعزيزها وتوطيد تمثيليتهم: حكامه مأسسة وواضحة المعالم ومسؤولة من أجل تجسيد الرؤية

يظل تحقيق طموح الرؤية الصناعية الجديدة رهيناً بتوفر فاعلين أقوياء تتم مأسستهم وتحديد الأدوار التي يضطلعون بها. ويتمثل الهدف في توطيد القوى الفاعلة من أجل توليد الانخراط

والتعبئة والالتزام وتوطيد الإسهامات. ويقتضي ذلك تشجيع البعد الإرادي في عمل الأطراف الفاعلة، وتوجيهه وتعزيزه في إطار بنية تخضع لحكامة مسؤولة وواضحة المعالم وإرادية. هذا، علماً أن الدولة ينبغي أن تمارس صلاحياتها السيادية وتتولى أدوارها الرئيسية، المتمثلة في التخطيط الإستراتيجي والتقنين والدعم والتحفيز.

وفي سياق إرساء علاقات مهنية واجتماعية جديدة، يتعين تعزيز تمثيلية أرباب العمل والنقابات، من خلال ما يلي:

أ. تحسين تمثيلية وشرعية الاتحادات والفدراليات القطاعية من خلال نصوص قانونية

بغية تمكين الفاعلين الاقتصاديين والاتحادات والفدراليات المهنية المنضوية في إطار الاتحاد العام لمقاولات المغرب، باعتبارها هيئة لأرباب العمل، من الاضطلاع بأدوارهم كاملة وتحمل مسؤولياتهم، يتعين تكريس وضعهم بنصوص قانونية بوصفهم قوة اقتراحية وتوجيهية للاختيارات العمومية ذات الصلة بالإستراتيجية الصناعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تعزيز تنظيمهم ومهامهم وتمثيليتهم وتحديدها بالتفصيل في إطار قانوني أكثر ملاءمة من القانون المتعلق بحق تأسيس الجمعيات الذي ينظمه الظهير الشريف لسنة 1959.

وفي هذا الإطار، ينبغي تكريس الوضعية القانونية للاتحاد العام لمقاولات المغرب والارتقاء بها إلى أبعد من الاعتراف الممنوح له بحكم الواقع لانتخاب ممثلي القطاع الخاص في مجلس المستشارين. أما بخصوص وضعية الاتحادات والفدراليات المهنية، فينبغي الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا الشأن على الصعيد الدولي والوطني. وعلى سبيل المثال، يعد القانون رقم 03.12⁸⁶ المتعلق بالهيئات بين المهنية للفلاحة والصيد البحري تجربة فنية لكن يبدو أنها حققت نتائج مُرضية بالنسبة للمهنيين والسلطات العمومية على حد سواء. وكذلك الشأن بالنسبة لتجارب أخرى، مثل المجموعة المهنية للأبنك بالمغرب أو قطاع التأمين، والتي يمكن استثمارها لإغناء التفكير بشأن إعداد وتعميم الإطار القانوني المنظم لتمثيلية المنظمات المهنية.

وتتعين مأسسة المسؤوليات وتضمينها إلزامية توفير الوسائل التي تكفل النهوض بها. فعندما تكون المسؤوليات مأسسة على أرض الواقع، لا يمكن النهوض بها إلا عندما نكون قادرين على تنفيذها من خلال توفر الموارد والوسائل والكفاءات.

وعموماً، فمن شأن هذه الدينامية الرامية إلى تعزيز مواقع الفاعلين وقدراتهم وضمنان الالتقائية في تدخلاتهم أن تشجع الحوار الاجتماعي وتضفي عليه طابعاً مؤسسياً، من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال.

ب. تعزيز النقابات ومشاركتها في الهيئات التمثيلية داخل المقاولات وهيئات القيادة المعنية بالسياسات الصناعية

86 - والمرسوم المتخذ لتطبيقه الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 6 يونيو 2013، والقرارات المنبثقة عنه المتعلقة بحوالي عشرين تخصصاً قطاعياً، وكذا النصوص الأخيرة المتعلقة بالمجلس الاستشاري الصادرة في الجريدة الرسمية عدد 6392 بتاريخ 3 سبتمبر 2015.

إذا كان انخراط الفاعلين في تعزيز القدرات في مجال هندسة العمليات الصناعية وكذا القدرات الاجتماعية للمقاولات وهيئات القيادة والجهات والبلاد ككل، واحداً من التحديات الرئيسية التي يواجهها المغرب، فإن هذا المجال لا يزال يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل إرساء هندسة حقيقية للعلاقات المهنية والاجتماعية.

وينبغي أيضاً تعزيز شرعية الفاعلين الاجتماعيين الأكثر تمثيلية، مع تحويلهم أدواراً حصرية تتمثل في التمثيلية والتشاور والتفاوض والتعبير عن جميع الأجراء، على مستوى المقابلة وفرع النشاط والجهة وعلى المستوى الوطني. وعلى صعيد الممارسة العملية، لن يعود بالإمكان ممارسة سلطة اتخاذ القرار لخوض إضراب، على سبيل المثال، خارج دائرة النقابات الأكثر تمثيلية.

وفي هذا السياق، تعد تمثيلية النقابات داخل المقاولات عنصراً أساسياً يلزم تعزيزه، من خلال اعتماد إصلاح يضمن تقوية موقع الهيئات الأكثر تمثيلية على المستوى الوطني والقطاعي، مما يساهم في الحد من تشتت التمثيلية وتكاثر فاعلين اجتماعيين فرعيين (مثل التنسيقيات)، يتسمون بضعف جاهزيتهم وتمثيليتهم وبتركيزهم في الغالب على مصالح ضيقة.

ومع مراعاة حجم المقاولات، يجدر التقريب بين مهمة مندوب العمال ومهمة الممثل النقابي، من خلال تعزيز التمثيلية النقابية في علاقات الشغل، لا سيما داخل الهيئات التمثيلية بالمقابلة. ومن شأن ذلك أن يساهم في دينامية توطيد موقع الفاعلين النقابيين وتعزيز شرعيتهم كمحاورين ذوي أفضلية داخل المقابلة، مع ما يترتب عن ذلك من تغيير في أدوارهم، التي يفترض أن لا تقتصر على التفاوض بل تمتد أيضاً لتشمل النهوض بالمسؤولية والمساهمة في الحفاظ على تطور المقابلة. ومن شأن هذه المسؤولية أن تجعل العقود الموقعة من قبل الشركاء الاجتماعيين أكثر إلزامية لجميع المستخدمين، وبالتالي ضمان الاستقرار الاجتماعي للمقابلة واستدامتها.

2. مؤسسة هيئة قيادة رفيعة المستوى، تشكل أرضية للتشاور والقيادة الإستراتيجيين

سعيًا إلى توطيد الإستراتيجية الصناعية وضمان تملكها الطبيعي وتنزيلها الناجع على أرض الواقع، يُقترح إنشاء مجلس وطني للصناعة، بوصفه هيئة قيادة رفيعة المستوى تخضع لسلطة رئيس الحكومة وتعبئ القطاعات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية من القطاعين العام والخاص ذات التأثير القوي على تنفيذ الإستراتيجية الصناعية. ومن شأن هذه الهيئة أن تكفل، بالإضافة إلى دورها الاستراتيجي البالغ الأهمية، تكامل المساهمات وتعزيزها، ومن ثم تسريع دينامية تحول الصناعة الوطنية.

وتُعد مؤسسة هذه الهيئة ضرورية من أجل تحسين الثقة والشفافية والانسجام بين الفاعلين من القطاعين العام والخاص الذين يتعين عليهم مضافة مهاراتهم ومعارفهم وقدراتهم، والعمل على التشاور الدائم في المراحل الأولى كما النهائية للعمل، وذلك في إطار مسؤوليات محددة بشكل مضبوط. وسيكون هذا المجلس بمثابة هيئة للاستشارة الإستراتيجية تجمع بين كل

الأطراف المعنية (السلطات العمومية والنقابات التي تمثل القطاعات الصناعية وأرباب العمل). واعتمادا على الكفاءات الوطنية والجهوية واستناداً إلى نتائج المشاورات التي يجريها، سيتولى المجلس وضع التوجهات الإستراتيجية الكبرى القادرة على خلق دينامية على الصعيدين الوطني والجهوي، وإغناء الحوار واقتراح الآليات العملية الكفيلة بتعزيز تنافسية البلاد. وسيضطلع هذا المجلس بمهام قوية ومعترف بها، كما أن توجهاته الإستراتيجية وقراراته ستكون من تنزيل خارطة الطريق ذات الصلة وإجراء التعديلات الضرورية في إطار مقاربة للمرونة الإستراتيجية، بما يتيح اغتنام الفرص الظرفية المتاحة ومعالجة القضايا الطويلة المدى.

وبغية بناء قرارات هذا المجلس وتوجهاته على أسس متينة، مع تحيين المعلومات باستمرار وتحليلها بدقة، ينبغي أن يعتمد المجلس الوطني للصناعة على آلية لليقظة الإستراتيجية تكون مؤهلة تأهيلا عاليا، ومنظمة في شكل شبكة (على الصعيد الوطني، مع امتدادات دولية)، ومزودة بالوسائل الملائمة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها على الوجه الأكمل.

كما ينبغي أن تعمل هذه الآلية على خدمة المصالح المشتركة للمنظمات المهنية وكذا المصالح الفردية للمقاولات. مشكلة بذلك لبنة مهمة في البناء المنشود وعنصراً مكملاً لمناخ الأعمال. ويتطرق التقرير في القادم من التوصيات لإطار عمل هذه الآلية وكيفية إدماجها في المقاربة الشاملة.

3. تشجيع ظهور قاطرات قطاعية وطنية قادرة على أن تكون حاملة لمشعل التوجه الإفريقي للمغرب

في أفق الانضمام المحتمل للمملكة إلى منطقة الاندماج الاقتصادي الإفريقي الواسعة التي تشكلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، يتعين دعم الفاعلين الذين يمتلكون إمكانيات حقيقية ليصبحوا فاعلين صناعيين إقليميين أو في عموم القارة الإفريقية، في إطار من الاندماج والتجانس مع نظرائهم من بلدان هذه المنطقة. ومن شأن ذلك أن يمكن هؤلاء الفاعلين من العمل داخل منطقة ذات أبعاد جيواقتصادية سيحرص المغرب في إطارها على وضع مؤهلاته في خدمة بناء تنمية مشتركة واستثمار كل الفرص المتأتية من سياسته في مجال الاندماج الإفريقي.

ومن ثم، فمن الضروري أن تتمكن السلطات العمومية من دعم قطاعات إستراتيجية معينة تتطلب مساعدة الدولة من أجل مواصلة عمليات التوظيف والتوسع والتنمية المشتركة مع الجهات الفاعلة الاقتصادية في البلدان الإفريقية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم تسخير كل طاقات الدولة، بما فيها الطاقات الدبلوماسية والاقتصادية، لخدمة هذه القطاعات الإستراتيجية بطريقة متناسقة.

وعلاوة على ذلك، يتطلب تحديد هذه القطاعات الإستراتيجية ودعمها إرساء اندماج قوي بين الصناعة والخدمات، وهو قطاع يمتلك فيه المغرب بالفعل عدداً من الفاعلين الذين اكتسبوا أهمية كبرى وفاعلين آخرين أثبتوا إمكانياتهم داخل القارة الإفريقية. ويمكن لهؤلاء الفاعلين

أن يدعموا ظهور قاطرات قطاعية وطنية جديدة، لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة ذات الخبرات المتطورة وتلك الموجهة نحو التصدير وذات النمو القوي، عن طريق مدها بخبراتهم ومعرفتهم بالأسواق. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز الدعم المقدم للفاعلين الوطنيين الرئيسيين في مجالات النقل الجوي، والنقل البحري، والتكنولوجيات الحديثة، والصناعة المتطورة، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتأمين، وإعادة التأمين، والأبنك، والقطاع المالي، وذلك من خلال اعتماد سياسة إرادية للدولة، بوصفها فاعلاً يتولى التخطيط الإستراتيجي ويكفل التقائية تدخلات كل هؤلاء الفاعلين.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإحداث لجنة متخصصة مكلفة بهذا الموضوع داخل المجلس الوطني للصناعة المقترح إنشاؤه، تتألف من عدد متساوٍ من ممثلي السلطات العمومية المعنية بتعزيز الإشعاع الدولي للمملكة (الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، والوكالة المغربية للتعاون الدولي...)، والمقاولات الكبرى المغربية، والشركات المتعددة الجنسيات، فضلاً عن الأوساط الأكاديمية.

ب. إعادة إرساء العقد الاجتماعي عن طريق تحقيق التقائية تامة بين التنافسية والمرونة المؤمنة والجاذبية والمسؤولية والتماسك الاجتماعي

إن هذه الرؤية، بتوجهاتها وما تتطلبه من ملاءمة ومن تغييرات يتعين إجراؤها على أنظمة الإنتاج وعلاقات الشغل وأنماط الاستهلاك، تقتضي إعادة إرساء عقد اجتماعي مُجدد على مستوى تدبير العلاقات الاجتماعية، من خلال إدماج أشكال جديدة لمواكبة المسارات المهنية وحماية الأفراد. ومن شأن ذلك أن يسمح بتحرير الطاقات على مستوى القطاعات وفروع النشاط، وتعزيز قدرات الفاعلين والمستخدمين، مع توفير الحماية للأشخاص من مظاهر الهشاشة التي قد تتجم عن هذه الدينامية الجديدة لسوق الشغل. كما يتطلب هذا العقد وضع إطار قانوني يستجيب للدينامية المنشودة ويطبقه الجميع ويسري على الجميع، بما يكفل الحقوق الأساسية، في ظل احترام مقتضيات الدستور والميثاق الاجتماعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذا الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب.

4. تغيير النموذج المعتمد: إعطاء الأولوية لتوفير العمل اللائق وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية من أجل تعميم التغطية لتشمل جميع المواطنين

إذا كانت الحكامة والإطار المؤسسي مداخل أساسية لضمان التنزيل الناجح للرؤية الإستراتيجية على أرض الواقع، فمن الضروري وضع الأبعاد الاجتماعية في صلب إستراتيجية التنمية الصناعية، بوصفها عناصر بنيوية في بلورة هذه الإستراتيجية وأيضاً باعتبارها غاية أساسية للسياسات العمومية ذات الصلة.

وتتطلب هذه الدينامية المثمرة توفر شرط لا مناص منه، ألا وهو إرساء حوار مسؤول ومستدام، يقوم على مقاربة تشاركية تولد التماسك الاجتماعي والانخراط. ويتطلب ذلك أيضاً تعزيز التجانس والتقائية وجهات النظر حول الهدف الأسمى الذي ينبغي تقاسمه من أجل تجسيد الرؤية التي يقترحها المجلس على أرض الواقع والارتقاء بها إلى مستوى نقاش وطني بين جميع

الفاعلين الاجتماعيين والمهنيين، يتناول مواضيع أساسية مثل التكوين والتغطية الاجتماعية والشغل.

وهكذا، فإن هذا التركيز للأبعاد الاجتماعية باعتبارها أساس التنمية الصناعية يقوم على الركائز الثلاثة التالية:

■ إعطاء الأولوية للعمل اللائق والمفاوضات والاتفاقيات الجماعية القادرة على استباق التحولات وإدماجها والتكيف معها.

تهدف ملاءمة مدونة الشغل، التي دعا إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي ينبغي أن تكون نتيجة مشاورات إستراتيجية مفتوحة ومسؤولة، إلى منح مكانة أكبر لإبرام اتفاقيات جماعية واتفاقات فروع النشاط والحرص على أعمالها الفعلية، من خلال جعل الالتقائية بين الفاعلين والتعاقد آليتين حقيقتين لتحقيق التنمية وبث الدينامية.

■ تعزيز إطار التكوين المهني: اعتباراً للتطور المتزايد لقطاع الصناعة، من اللازم تكريس ضرورة التكيف والتكوين مدى الحياة، من خلال وضع إطار قانوني ملزم يكفل الحق في التكوين. ويتمثل الهدف من هذه الخطوة في تمتع كل المستخدمين أو المستخدمين المحتملين أو الفئات النشيطة بفرص متساوية في ما يتعلق بسوق الشغل وتمكينهم من قدرات الاندماج والتقل داخل المقاوله وبين المقاولات والمهن، في سياق يعرف تحولات قوية ودائمة.

وفي الواقع، هناك وضعية بنيوية تقتضي من التكوين تلبية احتياجات السوق، وفي الوقت نفسه مواكبة المسارات التكوينية. ولذلك، فإن من شأن ضمان الترابط بين هذين العنصرين أن يكفل التوازن المنشود من أجل مواكبة متطلبات المواطن وسوق الشغل معاً.

■ العمل، وفق جدول زمني محدد، على توسيع نظام الحماية الاجتماعية ليشمل جميع المواطنين وحتى لا يظل مرتبطاً فقط بمبدأ الاقتراعات عن الشغل. ويتمثل الهدف من ذلك في أن تكون جميع الحقوق التي ترتبط اليوم حصراً بالشغل مكفولة للفرد، في أشكال مختلفة، طوال مساره المهني. ولا يتعلق الأمر هنا بالتخلي عن الاقتراعات عن الشغل، بل بتجميع مصادر تمويل الحماية الاجتماعية الحالية وتعزيزها بمصادر جديدة، لاسيما من خلال اقتطاعات ضريبية.

ومن شأن إرساء ترابط بين هذه الأبعاد الأساسية الثلاثة أن يتيح تطوراً يحبل بالفرص، وليس بالإكراهات، من خلال خلق دينامية شاملة تروم تحقيق تنمية توفر الحماية لجميع المواطنين، ومُطَرِدَةٍ ومستدامةٍ ومندمِجَةٍ في الدينامية العالمية.

ويشكل كل بعد من الأبعاد الثلاثة الأساسية المذكورة أعلاه موضوع دراسة معمقة في التوصيات التالية من أجل توضيح جوهره وامتداداته.

5. الوصول إلى اتفاقات قوية تكفل خلق دينامية جديدة منتجة للثروات ولفرص الشغل اللائق في الوقت ذاته

لقد جعل المغرب من انفتاح اقتصاده توجها إستراتيجيا لا رجعة فيه، ويتعين عليه اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن يدمج في إستراتيجيته الاقتصادية عموما، والصناعية على وجه الخصوص، المتطلبات المترتبة عن التغيرات العميقة والمتسارعة التي يشهدها العالم بفعل الثورة الصناعية الرابعة. وإذا كان الابتكار والأداء والمرونة من بين المتطلبات القوية للتكيف الاقتصادي مع هذه الثورة، فإن حاجة المغرب إلى تنمية مدمجة ومنصفة اجتماعيا أضحت ضرورة ملحة. وعلاوة على ذلك، يُقترح إدخال مفهوم «المرونة المؤمّنة»⁸⁷ الذي شاع استخدامه منذ عدة سنوات في الدول التي حوّلت نسيجها الإنتاجي وعلاقاتها الاجتماعية، ومن بينها بعض الدول التي شملتها الدراسة المقارنة الواردة في هذا التقرير.

ولا يمكن أن يحقق إدماج هذا المفهوم أهدافه إلا من خلال اعتماد مقاربة شمولية يتم بناؤها في إطار مسلسل للتشاور والالتقائية الإستراتيجية. وينبغي أن يفضي هذا التشاور إلى إرساء عقد اجتماعي جديد، يتلاءم مع السياق الجديد ويكون في خدمة التنمية التي ينشدها المغرب، تنمية مطردة ومدمجة ومستدامة.

ويتعين تنزيل مفهوم «المرونة المؤمّنة» مع الحرص على أخذ خصوصياتنا الاجتماعية بعين الاعتبار وضمان شروط تفعيله، وهي:

- ملاءمة مدونة الشغل، التي تكفل في الآن ذاته تعزيز حماية الحقوق الأساسية، كما هي متعارف عليها عالميا ووفق مقتضيات الدستور وميثاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتخصيص مكانة مهمة وفعلية للاتفاقيات واتفاقات فروع النشاط، حتى تصبح إطارا تعاقديا متميزا بين الشركاء الاجتماعيين، وتكون بالتالي أداة رئيسية لتفعيل مفهوم «المرونة المؤمّنة»؛
- لا يمكن تفعيل هذا المفهوم دون أن تواكبه إعادة تأهيل حقيقية لإطار التكوين والإدماج المهني، من خلال وضع أهداف جديدة وواضحة المعالم، بما يجعل هذا الإطار قادراً على تمكين الفئات النشطة الحالية والمحتملة ليس فقط من اكتساب المبادئ الأساسية للمعرفة بل أيضا وعلى الخصوص تملك القدرة على التكيف والتطور في سياق يشهد تغيرات مستمرة؛
- تقتضي هذه التغيرات والتطورات المتعددة التي ستشدها لا محالة المسارات الوظيفية، بمختلف المراحل التي تمر منها كمراحل النشاط والمراحل الإعدادية ومراحل التكيف، إرساء ركيزة ثالثة لهذا التغيير، لضمان تغطية هذه المراحل المختلفة والتمكن في نهاية المطاف من تعميم الحماية الاجتماعية لتشمل جميع المواطنين وألا تقتصر على العاملين فقط.

87 - مفردة جديدة محدثة باللغة الفرنسية " flexisécurité " وتشكل من كلمتي مرونة (flexibilité) وأمن (sécurité)

ومن هذا المنطلق، فإن الغاية هي الانتقال من مرونة مفروضة - بفعل تجاوز القانون وانتهاكه، أو استمرار مظاهر الريع والاستثناءات - إلى مرونة مؤمّنة يتم بناؤها واختيارها وضبطها والتعاقد بشأنها، مما يتيح مواكبة التحولات الاقتصادية والصناعية وانعكاساتها على الأفراد.

6. ضمان ملاءمة وتعزيز القدرات التقنية والاجتماعية، مع إرساء الحق في التكوين مدى الحياة

بغية تقريب الآفاق الصناعية من عرض التكوين، من الضروري إعادة ملاءمة أهداف الإستراتيجيات القطاعية مع أهداف التكوين المهني وتكثيف الجهود المبذولة في مجال التكوين المستمر. ويندرج ذلك في إطار دائم يدمج بناء القدرات على التكيف والانتقال إلى أنشطة أو مهن قائمة أو ستحدث مستقبلاً. ولذلك، ينبغي إرساء التقائية أفضل بين الأهداف المحددة في مختلف الإستراتيجيات القطاعية في مجال خلق فرص الشغل، من جهة، وإستراتيجية شاملة ومندمجة للتكوين المهني، من جهة ثانية.

وفي هذا الصدد، يبدو من الملح معالجة مسألة الأهداف الكمية للتكوين المهني - عدد الخريجين - من خلال التركيز على تحديد أهداف تستجيب للاحتياجات وتواكب متطلبات جودة التكوين كأساس لبناء القدرات والحفاظ عليها. وفي هذا الإطار، يشدد المجلس على أن أي تفكير في «منظومة التكوين» ينبغي أن يركز على إبراز التفاعلات بين مختلف عناصر المنظومة، لاسيما العلاقة بين إصلاح التعليم (التعليم الأساسي) والتكوين المهني (الأولي والمستمر) والقنوات التي تسهل الانتقال من مجال إلى آخر. وعلاوة على ذلك، فإن الوزن الاقتصادي الحالي للتكوين المهني الخاص، لاسيما على مستوى الدور الذي ينبغي أن يؤديه هذا الأخير في مواكبة الجهود الوطنية في هذا المجال، يعزز الحاجة إلى إرساء تنظيم أفضل للفاعلين المعنيين وتمكينهم من مستوى تمثيلية على صعيد الهيئات المعنية بدراسة مستقبل التكوين المهني.

ويتعين على هذه الإستراتيجية أن تدمج التطورات العالمية الرئيسية التي يشهدها قطاع التكوين والعمل على الاستفادة من التجارب الناجحة مثل التعلم في الوسط المهني، وذلك في وقت مبكر من المسار الدراسي للطفل، والتكوين مدى الحياة باعتباره حقاً فردياً وضمن تمويله وفق المسارات الفردية للأجراء، واعتماد قرص التكوين السنوي للفرد، فضلاً عن برامج التصديق على مكتسبات التجربة المهنية (VAEP).

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يختبر منذ 2007، برنامجاً للتصديق على مكتسبات التجربة المهنية، ولكنه لا يزال يقتصر على عدد قليل من القطاعات (البناء والأشغال العمومية، والنسيج، والصناعات التحويلية، والفنادق) ولم يمكن سوى من التصديق على مكتسبات أقل من 1000 شخص. وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها العمال في القطاع الصناعي بخبراتهم الكبيرة دون أن تكون هذه الخبرات مصادقاً عليها بشهادة أو دبلوم، يوصي المجلس بتسريع وتيرة تنفيذ هذا البرنامج وتوسيع نطاقه من خلال تضمينه على وجه الخصوص المهن المتعلقة بالمجال الرقمي، التي تعد الخبرة داخلها ميزة رئيسية لا يتم تقديرها بشكل كاف من قبل المهنيين.

ويتعين على صناعة الغد مراعاة تطورات الأجراء ومتطلبات الزبناء، من خلال توفير مصانع نظيفة وغير صاخبة ومريحة يسهل التحرك والعمل داخل فضاءها، وأمنة وقادرة على منع المخاطر المستجدة في مجال الصحة والسلامة، كما ينبغي العمل على تحديث طب الشغل، وتعزيز قدرته على استقطاب الكفاءات واستبقائها في هذا التخصص.

وتتطلب مواجهة هذا الرهان التركيز على التكوين المستمر والتعلم، وضمان تطور الأفراد والجماعات داخل فضاء العمل وتعزيز حس المسؤولية لديهم، والإنتاج التعاوني وتقاسم المعلومات، والتعاون، والمشاركة، والحوار، وتحسين الأشكال والمضامين.

وهذا يتطلب التعاطي مع السياسة الصناعية باعتبارها عملية يمكن أن تساهم، من خلال الأتمتة وتكنولوجيا الروبوتات التعاونية، في رفع القيمة المضافة للمستخدمين وتعزيز تطورهم ورفاههم، عبر تقليل المهام الشاقة والمتكررة وتعويضها بالوظائف المعرفية والابتكار. والواقع أن التفكير في السياسات الصناعية واستثمارها على النحو الأمثل يقتضيان وجود هيئات وآليات للرصد والتحليل والتوقع والتشاور الجماعي، تكون قادرة على تزويد الأطراف الفاعلة بإطار لتوفير المعلومات والمساعدة على اتخاذ القرار يشمل الأبعاد الاجتماعية.

ولذلك، فإن تعزيز تنمية القدرات الاجتماعية لتحقيق الهدف المنشود المتمثل في تحقيق تنمية صناعية مستدامة يعد ضرورة ملحة يجب أن يتم تحفيزها عبر إرساء بنية تحتية حقيقية عرضانية، لا تشمل فقط الأبعاد المعتادة المتعلقة بالتكوين والتعليم أو الولوج إلى الثقافة بشكل ديمقراطي، ولكن أيضا مجموع العلاقات الاجتماعية، بما فيها العلاقات داخل المقاول والإدارة.

7. بناء نظام يجعل التغطية الاجتماعية حقا يتمتع به جميع المواطنين وليس العاملون

فقط

من بين التغييرات الجوهرية التي يقترح هذا التقرير إحداثها إرساء آلية جديدة للتغطية الاجتماعية، تهدف إلى توفير الحماية للفرد طيلة مساره المهني، باعتباره مواطناً وليس فقط عاملاً، مع الحرص على ملاءمة هذه الآلية حتى تستجيب لاحتياجات كل الوضعيات التي يمر بها الفرد طيلة مساره المهني. ومن ثم، فإن المساهمة في التضامن لا ينبغي أن تركز فقط على مكوّن الشغل، وإنما يتعين أن تتضمن إلى جانب الاقتطاعات، أنظمة للتمويل مستمدة من الرأسمال والاستهلاك وما قد توفره المقاصة من خلال استهداف ناجح، وغير ذلك من المصادر التكميلية. ولا يعني ذلك أن أنماط التمويل الأخرى ستعوض الاقتطاعات عن الشغل، بل ستكون عناصر مكملة ضرورية لتعميم التغطية وجعلها تستجيب لمختلف الوضعيات التي يمر بها الفرد في مساره المهني، بسبب الواقع الجديد ومتطلبات فترات الشغل، والفترة الانتقالية، وفترة الاندماج أو إعادة الإدماج. وهي وضعيات ستفرض نفسها بشكل متزايد، مما يحتم استبقاؤها.

وينبغي بلورة نظام التغطية المستهدف بشكل شمولي لتفادي مواطن الضعف التي قد تنشأ عن مراحل المسارات الوظيفية. فعلى سبيل المثال، لن يبقى الحصول على السكن عن طريق

قروض السكن خاضعا للمنطق الوحيد المتمثل في التوفر على عقد عمل غير محدد المدة على سبيل الضمانة. وفي إطار هذا النظام الجديد المقترح للتغطية الشاملة، يتعين التفكير في أشكال جديدة من العقود، بحيث يمكن للأفراد مواصلة التمتع بنفس الحقوق والامتيازات، مع مراعاة فترات التثقل المهني والفترات الانتقالية (على سبيل المثال، يمكن ملاءمة الاستحقاقات مع فترات عدم النشاط في حالة فقدان الشغل).

«إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، وإذ يؤكد من جديد أنّ الحق في الضمان الاجتماعي هو حق من حقوق الإنسان، وإذ يسلّم بأن الحق في الضمان الاجتماعي هو ضرورة اقتصادية واجتماعية لتحقيق التنمية والتقدم، إلى جانب تعزيز العمالة».

«اعترافاً بالمسؤولية الإجمالية والأولية للدولة في إنفاذ هذه التوصية، ينبغي للدول الأعضاء أن تطبق المبادئ التالية: شمولية الحماية استناداً إلى التضامن الاجتماعي؛ وعدم التمييز؛ والإدماج الاجتماعي؛...»

«...وينبغي أن تشمل أراضيات الحماية الاجتماعية ضمانات أساسية من الضمان الاجتماعي. وينبغي للضمانات أن تكفل، كحد أدنى وطوال الحياة، لجميع المحتاجين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية وأمن الدخل الأساسي، اللذان يضمنان معاً الحصول الفعال على السلع والخدمات المعرفّة على أنها ضرورية على المستوى الوطني».

المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، التوصية رقم 202، بشأن الأراضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، سنة 2012.

8. تعزيز تنمية الثقافة الصناعية المغربية، من أجل بناء مجتمع الصناعة

من خلال التعاطي مع الأبعاد الواردة أعلاه باعتماد مقاربة متناسقة ومتكاملة، سيكون المناخ العام مواتياً أكثر لتموقع الصناعة كتقطب اقتصادي جذاب، مما سيتيح استقطاب المستثمرين الوطنيين والدوليين. وفي الواقع، فإن مناخاً من هذا القبيل، يستفيد من هذه الأبعاد في شموليتها، من شأنه أن يمكن المغرب من تطوير قطاعه الإنتاجي وضمان استدامته، وبالتالي المساهمة في رفع تحدي إحياء الثقافة الصناعية وتنميتها، بكل ما لها من آثار على المخيال الجماعي، والطموح المشترك، والرؤية المشتركة للمستقبل.

وبالنظر إلى عدم تطور الثقافة الصناعية في المغرب بالقدر الكافي لحد الآن، يتعين تعبئة الفاعلين الحاليين والمستقبليين للارتقاء بقطاع الصناعة إلى المكانة اللائقة به، ورفع جاذبية الأنشطة الصناعية وتشجيع الاهتمام بها، من خلال اعتماد مقاربة تقوم على تثمين التجارب الصناعية الوطنية الناجحة وتبسيط الضوء على مزاياها وتأثيرها على تنمية البلاد، إضافة إلى مقاربة موازية تركز على التوعية والتحسيس على نطاق واسع في أوساط أصحاب الرساميل ومن يمتلكون الكفاءات.

إن من شأن التواصل وترويج التجارب الناجحة واعتمادها كنماذج تدرس في مناهج التكوين، أن يمكن من إثارة حس الفضول لدى الشباب ومقاولي المستقبل والفاعلين الاقتصاديين بشكل عام، حول أهمية هذه التجارب والعوامل التي ساهمت في تحقيقها ونجاحها.

وهكذا، ينبغي تلقين وتكريس أعمال الرواد الصناعيين المغاربة، لإثبات أن المغرب قادر على الارتقاء بصناعته خارج الحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، وخلال المناقشات التي دارت أثناء إعداد هذا التقرير، أشار العديد من الفاعلين في القطاع الصناعي إلى أنهم لا يحظون بما يكفي من تقدير واعتبار. لذلك، ينبغي العمل على إنزالهم المنزلة المستحقة والاعتزاز بهم، من خلال إحداث جائزة تقديرية يمكن أن تحمل لقب «السفير الصناعي للمغرب»، تمنحها السلطة الوصية على القطاع.

ومن شأن توفير هذا المناخ المواتي، أن يمكن من تحفيز مبادرات التنمية الصناعية، ومن ثم ستتطور هذه الأخيرة بصورة تلقائية، لتستقطب معها الرساميل والمواهب والكفاءات نحو هذا القطاع.

ج. من أجل جهات مغربية تكون بمثابة «مصنع أخضر»، ذي صناعة متصلة ودينامية ومتضامنة ومدمجة

من أجل ضمان أسباب النجاح لهذه المقاربة الجديدة، ينبغي أن يرتكز بناء سياسة صناعية وطنية على تنزيل ترابي يكفل تحقيق تنمية قوية ومتوازنة في جميع أنحاء التراب الوطني. ويجب أن تكون الجهة حلقة الوصل الأساسية لضمان هذا التنزيل.

ويسعى الجزء التالي من التوصيات إلى تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به الجهة في التنمية الصناعية، باعتبارها مصدراً لهذه التنمية وأداة لتنزيلها الترابي، ورافعة لتدارك أوجه القصور المسجلة في مجال التنمية، من خلال استثمار مؤهلات وخصوصيات كل جهة.

وبفضل هذه المؤهلات والخصوصيات، ستستفيد عملية التنمية من تنزيل وتملك طبيعيتين.

لذا، ينبغي تفعيل عنصرين رئيسيين: يتعلق الأول بنقل بعض الصلاحيات المحلية إلى المستوى الجهوي من أجل مزيد من التجانس والنجاعة؛ بينما يتعلق العنصر الثاني بترسيخ مبدأ التعاقد، لا سيما بين الجهة والدولة.

9. يتعين على الجهات الاضطلاع، في إطار المهام الجديدة الموكلة إليها، بدورها كاملاً في التنمية الصناعية

تعتبر الجهة الفضاء الملائم لتحقيق الانسجام بين السياسة الصناعية، والسياسات المتعلقة بالتهيئة والتجهيز والبنيات التحتية (الموانئ والمطارات والطرق والطرق السيارة ومناطق الخدمات اللوجستية وما إلى ذلك)، والسياسات ذات الصلة بالولوج إلى الموارد (الطاقة والمياه والعقار)، والسياسات الخاصة بحماية البيئة، وتلك المتعلقة بتطوير الكفاءات وتعزيزها.

ولبلوغ هذه الغاية، يجب أن تُمنَحَ الجهة مسؤولية قوية على مستوى توجيه وتنفيذ عمليات التهيئة وتوجيه الصبغة الصناعية للجهات. ولذلك ينبغي منحها كل الصلاحيات والوسائل الكفيلة بتمكينها من الاضطلاع بهذه المسؤولية وجعلها قادرة على استثمار المؤهلات وسد أوجه العجز، من أجل ضمان تحقيق تنمية ترتقي لمستوى الإمكانيات الحقيقية التي تتوفر عليها كل جهة من جهاتنا.

وينبغي أن يتم تنزيل هذه الأهداف من خلال برامج التنمية الجهوية، التي يتم إعدادها على أساس متطلبات تنمية الجهة وساكنتها، وتدمج البعد المتعلق بالتنمية الصناعية كعنصر قوي ومهيكل. ويجب أن تحدد هذه البرامج الأولويات، لا سيما في ما يتعلق باستثمار مؤهلات الجهة وخصوصياتها في تحقيق التنمية الصناعية، على أن يتم إعمال هذه البرامج في إطار تعاقدية بين الدولة، والمقاولات والمؤسسات العمومية المسؤولة عن قطاعات البنيات التحتية والنقل وتدير الموارد، وبين الجهات. وباعتبارها إطاراً لتعزيز دور الجهات في صياغة الإستراتيجيات القطاعية وتنفيذها، تحدد هذه التعاقدات توزيع الأدوار والمسؤوليات، وطرق التمويل والتفويض، ومختلف تدابير المُواكَبَة.

ويتمثل الهدف الأسمى من هذا التوجه في جعل الجهوية المتقدمة عنصراً مهيكلًا في بناء الإستراتيجية الصناعية وتنفيذها، وهو ما يجعل منها في الآن ذاته أحد الأدوات الرئيسية لتدارك أوجه القصور المسجلة في مجال التنمية على صعيد المجالات الترابية، بما يكفل تحقيق تنمية مُطَرِدَةٍ ومُدْمِجَةٍ وتراعي مبدأ الإنصاف الترابي.

أ. تعبئة جميع الإمكانيات لضمان تحقيق تنمية قوية للجهات، بما يسهم في توطيد دعائم سياسة صناعية مدمجة

لا ينبغي أن يُنظر إلى تطوير الصناعة على الصعيد الجهوي باعتباره عملاً مكتملاً أو تنزيلاً بديلاً للإستراتيجية الصناعية الوطنية. بل هو على العكس من ذلك عنصر يغذي الإستراتيجية الصناعية ويمنحها عمقاً ترابياً ملموساً وعلى أسس متناسقة. وفي هذا الصدد، من الضروري وضع إطار تحفيزي مُوجَّه حسب الجهات (أو حتى على مستوى أكثر تفصيلاً حسب كل عمالة أو جماعة محلية)، وذلك لمراعاة ما يتطلبه تدارك التأخر الحاصل في بعض الجهات في مجال التنمية.

ويجب إبراز هذه الأبعاد الثلاث في المخطط الصناعي، ألا وهي البعد الوطني، والبعد الجهوي، والبعد المتعلق بتدارك التأخر الحاصل في مجال التنمية، بما يكفل تحقيق تنمية بشرية تتسجم مع أهداف كل جهة من الجهات وتستجيب لاحتياجاتها.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي دعا في تقريره حول النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية إلى وضع آليات لضمان التنمية المتوازنة للجهات، من خلال استثمار المؤهلات الجهوية ودعم الجهود الرامية إلى اللحاق بركب التنمية لفائدة ساكنة هذه

الجهات. وينبغي أن ترتكز هذه السياسة الهادفة إلى الحد من اتساع الفوارق على منظومة للتضامن وخلق التوازن بين الجهات.

ومن شأن الاستثمار الأمثل لموارد الجهات، من خلال تدبير الموارد الطبيعية وتوزيعها وفقاً لقواعد الاستدامة والإنصاف لفائدة الساكنة المحلية في المقام الأول، فضلاً عن استثمار الاعتمادات المالية المخصصة للتنمية الجهوية وللإنصاف بين الجهات - صندوق التضامن بين الجهات، وآليات التحفيز والتضامن - أن يسمح بمواكبة جهود إرساء مزيد من الإنصاف الترابي، القائم على توطيد دعائم سياسة صناعية ذات بعد جهوي ومدمجة ومندمجة.

ب. إرساء إطار مؤسساتي فعال لترسيخ مقاربة تشاركية حقيقية على الصعيد الجهوي، مع توسيع نطاق مشاركة الفاعلين وممثلي المجتمع في جميع مراحل مسلسل التنمية⁸⁸

يتعين إرساء إطار مؤسساتي جهوي يقوم على مقاربة تشاركية حقيقية ابتداءً من تجميع احتياجات السكان واقتراحاتهم، مروراً بإعداد برامج التنمية الجهوية التي تدمج البعد الصناعي باعتباره عنصراً مهيكلًا، وتنفيذها، وإعادة تأطيرها، عند الاقتضاء، وفق التطورات الجهوية والوطنية والدولية، وصولاً إلى التقييم اللاحق.

وبالتالي، من الضروري تشجيع مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، عبر ممثليهم (المنظمات المهنية، وغرف التجارة والصناعة، وجمعيات المناطق الصناعية، والجمعيات الممثلة للمستهلكين، والأوساط الأكاديمية، والفاعلون الرئيسيون...) في وضع برامج التنمية الجهوية، وتحديد الصبغة الصناعية للجهة وتوجيهها، وتحديد المناطق الصناعية وفضاءات الأنشطة وغير ذلك. كما أنه من الضروري إشراكهم في عمليتي التتبع والإشراف على الإستراتيجيات ونتائج تخصيص الفضاءات الصناعية.

وينبغي أيضاً إحداث الإطار المحفز على إشراك الفاعلين والمنظمات المهنية في مهام التهيئة والتسويق والترويج، مع تصميم نموذج جديد للتحفيزات يمكن من جذب المطورين الخواص ليقبلوا على عمليات إنجاز المجمعات الصناعية من الجيل الجديد وتدبيرها.

وأخيراً، فقد أنيط بالجهة، في إطار الجهوية المتقدمة، اختصاص إنجاز التصاميم الجهوية لإعداد التراب التي تحدد إطار استعمال المجال الجهوي (بما في ذلك تحديد مناطق الأنشطة والمناطق الصناعية وغير ذلك)، مع مراعاة جميع مقتضيات التوظيف الأمثل للبنيات التحتية العمومية.

10. ربط مداخل الجهة بإنتاج الثروات داخل مجالها الترابي

لا يؤثر مستوى خلق الثروات داخل المجال الترابي إلا بشكل ضئيل في حجم مداخل الجهات والجماعات الترابية الأخرى. فالجزء الأكبر من الضرائب المحصلة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة هو عبارة عن ضرائب وطنية تغذي ميزانية الدولة أولاً قبل أن يعاد توزيعها جزئياً

88 - كما هو منصوص عليه في القانون رقم 111.14 المتعلق بالجهات

على الجماعات المحلية وفق معايير لا علاقة لها بالجهد الذي تبذله كل من هذه الجماعات لتشجيع ومواكبة إنتاج هذه الثروات.

ومن أجل تحفيز الجهات على استقطاب المستثمرين الصناعيين ومواكبتهم، وتبني دينامية أكثر تحفيزاً لمن يبذل جهداً أكبر، ينبغي الربط بين إنتاج الثروة داخل مجال ترابي معين والمداخيل التي يجنيها هذا المجال. ويتعين، على وجه الخصوص، الربط بين الضرائب المباشرة (الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل) المترتبة داخل الجهة والمداخيل التي يمكن أن تحصلها هذه الجهة. ومن شأن ذلك أن يشجع جميع الجهات على تحسين مناخ الأعمال وخلق البنيات التحتية والظروف اللازمة لجذب المستثمرين.

11. إرساء سياسة عقارية استباقية للدولة وللجهات، من خلال ترقية وضع المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة واللوجستيك إلى مستوى البنيات التحتية الاستراتيجية وجعلها تحت المسؤولية المباشرة للجهات

من الناحية الإستراتيجية، ينبغي أن يكون العقار جزءاً من سياسة استباقية للدولة والجهات إلى جانب تخطيط وتوجيه وتيسير الولوج إلى العقار الصناعي (المجمعات الصناعية والمناطق الصناعية وغيرها) وهي سياسة ينبغي أن يُشرك فيها المهنيون بشكل قبلي. ذلك أن تخصيص العقار الصناعي يتم في واقع الأمر وفي غالب الأحيان «وفق الفرص العقارية» المتاحة ودون التشاور مع الصناعيين، ممن يحتمل أن يفتنوا العقارات أو يستثمروا فيها، أو منظماتهم التمثيلية ودون مراعاة احتياجاتهم.

وثمة إجماع بأنه يتعين إعادة النظر في هذه العلاقة لأن إحدى العقبات الرئيسية أمام القدرة التنافسية للمناطق الصناعية في المغرب تكمن في كثرة المخاطبين، لاسيما في ما يتعلق بتسليم التراخيص الإدارية الضرورية، وغياب الملاءمة بين العرض المتوفر والاحتياجات الحقيقية للصناعيين، بسبب عدم إشراك هؤلاء منذ البداية في اختيار المناطق الصناعية وتصميمها.

وفي ما يتعلق بالحالة الخاصة بالمجال القروي والمجالات الترابية المعزولة، فإن تهيئة مناطق صناعية هو أمر يكاد يكون اليوم مستحيلاً في المناطق القروية، والحال أن مثل هذه المشاريع من شأنها أن تكون في بعض الحالات (مثل الصناعة الفلاحية) ملائمة وأن تساهم بالتالي في الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالعالم القروي. وتتطلب إجراءات تغيير طبيعة الأراضي من أجل تهيئة فضاء صناعي، شأنها في ذلك شأن كل الإجراءات المتعلقة بأي مشروع عقاري (تجزئة أو بناء،...) إجراءات ومساطر طويلة ومعقدة، دون ضمان تكلفتها بالنجاح في نهاية المسار الإداري.

وبغية تجاوز هذه العقبات والانخراط في دينامية حقيقية وجديدة، يُقترح ترقية مستوى المناطق الصناعية إلى فئة التجهيزات العمومية ذات الطابع الإستراتيجي، ومنحها وضعاً قانونياً خاصاً وجعلها تحت المسؤولية المباشرة والحصرية للجهات.

ومن شأن هذا التطور الجوهرى أن يمكن من تحسين فعالية اتخاذ القرار وضمان نجاعة المنشآت الصناعية وتجانسها مع كل من الإستراتيجية الوطنية وبرامج التنمية الجهوية. وعلاوة على ذلك، يتيح هذا الإجراء تقليص المراحل التي يمر منها اتخاذ القرار، لاسيما في ما يتعلق باحتضان الاستثمارات الصناعية وتوجيهها. وأخيراً، من شأن هذا الإجراء أن يساهم في إناطة المسؤولية بالجهات وجعلها المخاطب أمام الفاعلين الصناعيين، القادر على تسريع وتيرة إنجاز مشاريعهم الاستثمارية وضمان استمراريتها.

وتعد تهيئة المناطق الصناعية بإشراف من الجهة بوتقة تلتقي فيها البرامج الصناعية للمجالات الترابية وللدولة المركزية. ويتعين أن يستجيب إحداث منطقة صناعية لانتظارات محددة وسياسة التصنيع في البلاد، ويجب أن يراعي الجوانب المتعلقة بالتشغيل، واللوجستيك، والتجهيز، لاسيما ما يتصل بالطاقة، والمياه والصرف الصحي، التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى عند اختيار المواقع، كما يمكن الاستعانة بخدمات فاعلين من القطاع الخاص يتوفرون على الخبرة اللازمة، من أجل تيسير العمليات والارتقاء بجودة الاختيارات والمنشآت الصناعية.

أما الجوانب العملية والقانونية والتنظيمية، كالإشكاليات المتعلقة بالتمويل، وتدابير المناطق الصناعية، والمرافق الجماعية، فهي، من جانبها، أبعاد لا يمكن أن تبرز تقدماً في الظروف المثلى إلا في ظل وجود رؤية واضحة يتيحها المستوى الإستراتيجي وكذا الوضع القانوني المخول للمناطق الصناعية وغيرها من مناطق الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يتعين توضيح علاقات الشراكة بين الدولة والجهات والجماعات المحلية والمنظمات المُمثِّلة للفاعلين الاقتصاديين والمنظمات المهنية والفاعلين المعنيين بتدبير تلك المناطق.

وفي هذا الإطار، هناك حاجة ملحة إلى إشراك المهنيين ابتداءً من عملية الاختيار وانتهاء بعملية الاستغلال، مع مراعاة احتياجاتهم الخاصة والالتزام بإجراء دراسات أولية: تخطيط الاحتياجات على المدى القصير والمتوسط والطويل، والإنشاء الإستراتيجي الدينامي والاستشرافي للرصيد العقاري، بتسيق بين الدولة والجهات.

وأخيراً، من الناحية القانونية، من شأن وضع قانون يوضح المحاور المتعلقة بالتدبير الإستراتيجي للرصيد العقاري الموجه للاستثمار الصناعي، وتوفير العقار، وتهيئة المناطق الصناعية ومناطق التنمية المستدامة، أن يمكن من إرساء آلية تأطيرية تتعلق بتهيئة الوعاء العقاري الصناعي وتسويقه وتثمينه. ويمكن النظر في إمكانية تعديل النصوص التي تنظم تصفية وضعية العقارات العمومية والنصوص المنظمة لكيفيات تدخل الدولة لاقتناء الأراضي، وكذلك إحداث وضع خاص بالمُدبِّر، يمكن أن يسترشد بالقانون المحدد لوضعية اتحاد الملاك المشتركين، من خلال تثمينه وملاءمته مع متطلبات المناطق الصناعية وخصوصياتها.

العمل من أجل إدماج أفضل وأكثر تجانساً وتكاملاً للمناطق الصناعية مع المخطط اللوجستي الوطني جو-أرض-بحر

في إطار أعمال الجهوية المتقدمة، يتعين أن يشكل تجنب الازدواجية غير المنتجة للتجهيزات ذات الصبغة الصناعية وضمان الانسجام الشامل لإطار العمل المعتمد مبعث انشغال دائم. وبالتالي، ينبغي العمل من أجل إدماج أفضل للمناطق الصناعية مع المخطط اللوجستي الوطني، مع مراعاة الفرص التي توفرها بعض المجالات الترابية والإكراهات التي تواجهها، وكذا الإمكانيات التي تتيحها الواجهتان البحريتين للمملكة.

وعلى جميع المستويات، ينعكس هذا الاندماج على جاذبية المناطق الصناعية وتجانسها، ويُمكِّن من تحسين قدرتها التنافسية من حيث التكلفة (الولوج إلى الطاقة والنقل)، أو دون مراعاة التكلفة (الولوج إلى الكفاءات وأحواض الابتكار)، فضلاً عن توفير شروط السكن اللائق والحركية لفائدة العاملين في هذه المناطق.

وفي ما يتعلق بقطاع الموانئ، يسجل المجلس الدور الأساسي الذي تضطلع به الموانئ الوطنية في المبادلات التجارية لبلادنا، حيث تتم غالبيتها العظمى - حوالي 95 في المائة- عبر الموانئ. كما يكتسي قطاع الموانئ أهمية خاصة من بين الأنشطة الاقتصادية، بالنظر إلى الإمكانيات التي يتيحها في مجالات الاستثمار والتشغيل وتيسير التنمية الصناعية وخلق القيمة المضافة.

وإذا كان يحق للمغرب أن يفخر بالجهود التي بذلها لتطوير ربط شبكة موانئه، فإن القطاع لا يزال يواجه بعض الصعوبات، على مستوى التنظيم وبطء المساطر الإدارية وغير ذلك من الإكراهات المتعلقة، على وجه الخصوص، بندرة الوعاء العقاري وارتفاع كلفته.

وعلى الرغم من ذلك، فقد وقف المجلس في سياق الاشتغال على إعداد هذا التقرير، على الإمكانيات الهامة التي يوفرها قطاع الموانئ في مجال التصنيع. وعلى الرغم من محدودية الرصيد العقاري المتوفر لقطاع الموانئ، لاسيما في الموانئ الحضرية الكبرى، فإن بإمكانه، إذا ما تم ربطه بشكل متجانس بالإستراتيجيات الصناعية الجهوية، أن يكون رافعة للجاذبية والتنافسية بشكل عام، وأن يساهم بشكل خاص في تنمية صناعات معينة، لاسيما تلك المتعلقة بالصيد البحري والتجهيز البحري وإصلاح السفن أو تجهيزها أو بنائها.

كما يقتضي تطوير أنشطة الموانئ وجوداً فعلياً للمنشآت الصناعية داخل الموانئ، وهو وجود تحد منه في الواقع مساحة العقارات المتاحة والإكراهات السالفة الذكر. لذا، يتعين تعزيز الطاقة الاستيعابية، من خلال إنشاء مناطق صناعية مينائية، مع العمل على تطوير نظام لتخصيص العقارات وتديريها، انطلاقاً من تحديد واضح للأولويات ووضعها في إطار مشاورات مسؤولة مع المنظمات المهنية المعنية.

وبغية تجاوز الإكراهات القوية التي تفرضها ندرة الوعاء العقاري داخل الموانئ، يجب أن يحظى الإنشاء التلقائي لأقطاب صناعية بالقرب من الموانئ بالأولوية، بما يكفل تعزيز أنشطة الموانئ ودعمها، فضلاً عن خفض التكاليف ذات الصلة بالخدمات اللوجستية. كما سيشكل ذلك عامل تنمية للموانئ البحرية، من خلال خلق فرص شغل جديدة وتوفير مصادر دخل جديدة، وذلك

بهدف تحسين الظروف المعيشية لساكنة المناطق المجاورة. ومن ثم، فإن المناطق الصناعية ستفي بمعيار القرب المباشر، أو ستوفر، عند الاقتضاء، البنيات التحتية اللازمة لتأمين الربط (الطرق والسكك الحديدية وما إلى ذلك).

إن مراجعة نمط تدبير الموانئ واستغلالها، تقتضي تبسيط المساطر، وتوضيح الأدوار والمهام، والتدبير الأمثل لوضع التعريفات ذات الصلة، وإدخال مبدأ المنافسة، وتشجيع القطاع الخاص على مستوى تمويل الموانئ وتدبيرها واستغلالها؛ وكلها رافعات ينبغي تفعيلها.

وعلاوة على ذلك، ينبغي العمل على إرساء إدماج أمثل لقطاع الموانئ في المخطط الصناعي الوطني، عن طريق ضمان ربط بري وبحري يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الهائلة التي توفرها الموانئ على مستوى التصنيع وتوسيع المجال المينائي ليشمل الاستثمار الصناعي.

وعلى هذا النحو، سيتموقع قطاع الموانئ كمحفز لتنافسية الاقتصاد الوطني، ومحرك للتنمية الجهوية، مع مراعاة التحديات الجديدة الناجمة عن التغيرات التي يشهدها الإطار الماكرواقتصادي بوجه عام وقطاع الموانئ على وجه الخصوص.

وبصفة عامة، فإن انخراطاً أقوى من لدن الجهات في وضع وتنفيذ المخطط اللوجستي الوطني، بارتباط مع التهيئة الصناعية، كفيل بأن يسهم في إقامة حلقة حميدة تهدف إلى التقريب بين رؤيتي الدولة المركزية والمجالات الترابية، وإطلاق ديناميات مواتية لإجراء تدخلات تروم تحفيز الجهات المتأخرة وتعزيز تلك الأكثر تنمية.

12. **الإدماج القوي لبعث الاستدامة وتفعيل طموح الوصول إلى مستوى مغرب يكون بمثابة «مصنع أخضر» في إطار سياسة تروم إرساء جيل جديد من المناطق الصناعية**

يتوفر المغرب على سياسة طموحة لحماية البيئة وإنتاج الطاقة النظيفة. ولا شك أن هذه السياسة تجلب بالفرض، سواء تعلق الأمر بتطوير جاذبية البلاد أو بخلق أنشطة جديدة، لاسيما في بعض القطاعات مثل الطاقة ومعالجة النفايات. إن للصناعة، بحكم طبيعتها، أثر بيئي ينبغي للمستثمر أن يعالجه في إطار القانون المتعلق بحماية البيئة. ومن شأن استباق هذه الإشكالية أثناء تهيئة المناطق الصناعية، من خلال تزويدها بالموصفات البيئية الأكثر تطوراً، أن يمكن من الاستفادة من ترشيد التكاليف، ومن تيسير المساطر المتعلقة بالاستثمار، فضلاً عن تحسين جاذبية المغرب لإطلاق مشاريع صناعية جديدة.

ويهم توجه «المصنع الأخضر» الذي يطمح إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بشكل عملي ومتجانس الهدف المزدوج المتمثل في الاستجابة لمتطلبات المدى القصير (استغلال ما هو قائم وكذا الفرص المنتجة للقيمة ومناصب الشغل)، دون إغفال العمل على بلورة الهدف الإستراتيجي الخاص بالمديين المتوسط والطويل.

ويقتضي العمل على المدى القصير اغتنام جميع الفرص المتاحة لبلادنا لخلق القيمة المضافة وإحداث مناصب الشغل، وفقاً للقوانين الجاري بها العمل، مع بناء طموح المغرب إلى التموقع

كمصنّع أخضر، باعتماد صناعة ذات قيمة مضافة عالية، من خلال إدماج هذه الاستثمارات بداية من الآن في إطار أمثل من الموازنة مع المواصفات الأكثر تقدماً. كما يتعين وضع إطار مستقطب للاستثمارات والتمويلات الخضراء يتيح التوفر على مناطق صناعية من «الجيل الرابع»، يقودها فاعلون بيئيون قادرون على دعم جهود الصناعيين وتحسينها. وسيقدم هؤلاء الفاعلون الخبرات والخدمات الضرورية لتأمين مواكبة الأنشطة القائمة حتى تكون منسجمة مع هذا الطموح المنشود.

ولذلك، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن يتم تزويد المناطق الصناعية الكبرى منذ البداية بالطاقات المتجددة وتجهيزها بمعدات قادرة على معالجة النفايات الغازية والسائلة والصلبة. ويمكن إنجاز ذلك من قبل الجهة المكلفة بالتهيئة نفسها أو من قبل فاعل متخصص ينبغي الاعتراف بوضعه، بما يمكنه، من خلال تفويض من السلطات المختصة، من إصدار شهادات المطابقة للمواصفات البيئية اللازمة للمقاولات التي تمارس نشاطها بالمناطق الصناعية التي يقدم فيها خدماته.

كما يمكن فتح المناطق الصناعية القائمة أمام الاستثمار والتأهيل من قبل هؤلاء الفاعلين المتخصصين في المجال البيئي، الذين سيصبحون بمثابة المُحاور المفضل للجهات وللفاعلين المكلفين بالتهيئة، بما يمكن من تبنى الصناعات القائمة اليوم للالتزامات القانونية المتعلقة باحترام البيئة، بكل سهولة ودون أعباء مسطرية. وبالتالي، فستمر هذه المناطق الصناعية القائمة من فترة انتقالية يجب أن تحظى خلالها بالمصاحبة لتنتقل بعد ذلك تدريجياً إلى مستويات متقدمة على درب المطابقة مع المواصفات البيئية المنشودة.

ولابد في هذا الإطار من التأكيد على أن الفترة الانتقالية الكافية لبلوغ مستوى صناعة خضراء بشكل شامل، قد تمتد لبضع سنوات ستستمر خلالها الصناعات في تعزيز إنتاجها بينما تتم مواكبة جهودها للالتزام بالمواصفات البيئية وفق جدول زمني يتم إعداده بصفة تشاورية وإقراره بالتوافق، على مستوى كل جهة أو حتى على مستوى ما دون الجهة، بين المتدخلين المعنيين.

13. إحداث وضع خاص بمهَيئِ المناطق الصناعية وبالفاعل البيئي بما يتلاءم ومتطلبات وصيغة هذه المناطق

من أجل الاستجابة لمتطلبات تقليص الأجال المتعلقة بإقامة الفاعلين الصناعيين لمشاريعهم، ومطابقة المعايير البيئية الجديدة، ومضافرة الوسائل والتعاقد مع الجهات والدولة، يوصي المجلس بإحداث وضع قانوني خاص يتعلق بالفاعل البيئي ومهَيئِ المناطق الصناعية، مع إمكانية الجمع بين الصفتين. وسيعهد هؤلاء الفاعلين بمسؤولية إقامة منشآت هذه المناطق الصناعية بل وضمان مطابقتها لأحدث المواصفات البيئية والصناعية. وسيُتدبون، بحكم وضعهم، لتمكين الفاعلين الصناعيين المتوفرين على أنشطة جارية من الاستفادة من الخدمات المتعلقة بالمواكبة والمساعدة على إنشاء المشاريع الصناعية، ثم من شهادات المطابقة للمواصفات البيئية التي يحتاجونها، مما سييسر تسريع عملية إقامة وحداتهم الصناعية.

وستتولى السلطة المختصة منح الوضع المتعلق بهؤلاء الفاعلين للتمكين من إرساء قيادة عملية فعّالة. وهكذا، فإنّ المهْيِيّ الذي يستفيد من صفة المتمدّب هذه، سوف يتمكّن في الوقت نفسه من الاضطلاع بدور المحفّز والمسرّع للاستثمار الصناعي، وسيضمن بالتالي للفاعلين مستوى خدماتياً يرقى إلى مستوى أفضل الممارسات الدولية، ويمكّن المقاولات الراغبة في الاستقرار بالمنطقة التي يدبّرها من شهادات وامتيازات أخرى مخولة للمهْيِيّ بصفته منسّقاً للمنطقة؛ على أن يتم تحديد الأنشطة الصناعية المسمّاة جارية بموجب نص تنظيمي، باستثناء تلك التي تتطلب مرافق وإجراءات مراقبة محددة، والتي تظل من اختصاص السلطات المختصة في هذا المجال وحدها. وبالنسبة للمنشآت الكبرى والتي تتميز بخصوصيات معينة، فسيكون بمقدور الفاعل المعني دعم المستثمر ومصاحبته في الحصول على شهادات المطابقة.

وستمكن هذه المنهجية من تبسيط العلاقة مع الجهة والدولة وإرساء علاقة تعاقدية معهما بكيفية تنافسية، كما ستسمح في الوقت نفسه لكلّ منطقة صناعية على حدة بالاستجابة للغاية التي أنشئت من أجلها. ولهذا الغرض، سيتم تفويض عدد من الصلاحيات للفاعل المهْيِيّ /المدبّر للمناطق الصناعية، وخاصّة ما يتعلق بخدمات الجماعات المحلية، التي ينبغي ألاّ يستمر الصناعيون في دفع مقابلها مرتين (من خلال الضرائب الجماعية ومقابل الخدمات التي يقدمها مدبّر المنطقة الصناعية).

وفي السياق نفسه، سيمكن الوضع الخاص المتعلق بالفاعل البيئي من تطوير هذا القطاع الواعد الذي من شأنه أن يّتيح تجميع كلفة الاستثمار التي تكون في الغالب مرتفعة جداً، فضلاً عن استخلاص المستحقات مباشرة من الزبناء الموجودين في منطقة الفاعل البيئي.

14. وضع حد للإزدواجية الإدارية في مجال قيادة الاستثمارات ودعمها وتبعتها

في نفس الإطار المتعلق بالاستفادة المثلى من أعمال الجهوية المتقدمة، ينبغي أن تشكل هذه الأخيرة فرصة فريدة لإرساء آلية لتبسيط منظومة الحكامة الوطنية للاستثمار والتنمية الصناعية؛ وقد أسهم غياب هذه الآلية لحد الآن بشكل بنوي في إضعاف القدرة التنافسية للمغرب.

إن الحاجة إلى إرساء تجانس شامل للاستثمار، الصناعي وغير الصناعي، وانسجامه مع السياسات العمومية في تنوعها وفي تداخلها القوي، يقتضي أن تكون الآلية المؤسساتية، التي تشمل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، المعنية ليس فقط بتعزيز الاستثمار بل أيضاً وعلى الخصوص بتتبعه ودعم حسن سيره، تابعة لسلطة رئيس الحكومة، بما يضمن فعالية ونجاعة هذا الاستثمار وانسجام التدابير المتعلقة بتحديد نوعيته وتصنيفه ضمن المستويين الوطني والجهوي.

وفي هذا الإطار، ومن أجل ضمان التجانس في مواكبة الجهات كي تضطلع بدور الفاعل الرئيسي في تنمية الاستثمارات، لاسيما الصناعية منها، يوصي المجلس بالعمل على تطوير، في إطار مؤسساتي شامل، المراكز الجهوية للاستثمار والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات

والصادرات، في ضوء التطور الذي ينبغي أن تشهده هذه الأخيرة. ومن شأن هذه الالتقائية أن تساهم في تلبية المطلب المتكرر في هذا التقرير كما في غيره من تقارير المجلس القاضي بخلق تجانس قوي بين الإستراتيجية الوطنية وتزليلها على الصعيد الجهوي، وضمان تنمية مندمجة للاستثمارات المحلية والأجنبية. وبخصوص قطاع الصناعة، لاسيما في ما يتعلق بتنظيم العلاقة مع كبار الفاعلين الصناعيين الدوليين، وأصحاب الطلبات الشاملة، والمتدخلين في سلاسل القيم، يبدو هذا التوقع الجديد، المتمثل في إرساء تمفصل قوي بين الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والجيل الجديد للمراكز الجهوية للاستثمار، ضرورة إستراتيجية.

وبصفة عامة، فإن إعادة التوجيه الجارية لصالحيات المراكز الجهوية للاستثمار على صعيد الجهات، من خلال الانتقال بها من هياكل موجهة أساسا على الصعيد العملي لدعم عملية إنشاء المقاولات - وهي عملية ينبغي أن يضاف عليها الطابع اللامادي على المدى القصير- إلى هيئات مسؤولة عن استقطاب الاستثمار ومواكبته - بما في ذلك تيسير وتحسين ظروف خلق القيمة المتأتية من هذه الاستثمارات- ينبغي أن يتم في انسجام تام مع خارطة الطريق الجديدة للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، بوصفها أداة لجذب الاستثمارات وتيسيرها وتتبعها على المستوى الوطني.

د. تحرير الطاقات والمبادرات وتشجيع الاستثمار والرفع من حجم النسيج الصناعي

يتطلب بناء أمة صناعية توفير الظروف المواتية لخلق مناخ يوفر التسهيلات والمواكبة والفرص وتعزيز القدرات، من خلال تحديد جملة من التدابير الكفيلة بمواجهة تحديات المستقبل وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج الوطني.

ومن أجل ذلك، ينبغي تعزيز دور الجهات وما تتميز به من قرب من الفاعلين، من خلال إرساء مناخ أعمال على الصعيدين الوطني والجهوي، يكون مستقرباً للاستثمارات الصناعية ومواتياً لخلق قيمة مضافة قوية.

15. ضمان الانفتاح الفعلي لجمال الاستثمار على فاعلين صناعيين بمؤهلات وتخصصات جديدة، من أجل الرفع من حجم النسيج الصناعي، وتنويع العرض والرفع من القيمة المضافة

كما تبين من التشخيص الذي تم إنجازه سابقاً، فإن تطور الصناعة المغربية يتعثر بسبب عائقين أساسيين. فهي من جهة، تعاني من ضيق مجالها، ومن العدد غير الكافي للفاعلين الصناعيين، ومن ضعف تنوع المنتجات المصنعة، وكذا من التواضع النسبي للقيمة المضافة المحلية. ومن جهة أخرى، فإنها تواجه منافسة من جانب الواردات، وهي وضعية تزيد من حدتها المنافسة غير الشريفة من طرف القطاع غير المنظم الذي يعمل أساساً بدون إلزامية دفع الضرائب وإعمال المعايير واحترام الحقوق الاجتماعية. والحال أنه إذا لم يتم العمل بكيفية إرادية ومنسقة، فإن البلاد لن تتمكن من رفع التحديات المتصلة بالتقلبات الصناعية على الصعيد العالمي، مما قد يفوت عليها فرصة بناء تميزتها على أسس متينة ومستدامة.

ولذلك، يوصي المجلس بالعمل على مستوى مناخ الأعمال من أجل تحرير الطاقات وفتح مجال الاستثمار أمام جميع المبادرات، وخاصة تلك التي يقودها فاعلون صناعيون بمؤهلات وتخصصات جديدة، وبالتالي ضمان زيادة عدد الفاعلين الصناعيين. وينبغي أن تؤدي هذه الزيادة الكمية والنوعية ليس إلى تشجيع تنويع العرض فحسب، وإنما ينبغي أن تصاحبها أيضاً عملية تحفيز للقيمة المضافة المحلية، ودعم تعزيز محتواها التكنولوجي. إن طبيعة هذه التخصصات الجديدة التي تحملها مقاولات صغيرة جداً ومقاولات صغرى ومتوسطة ومقاولون ذاتيون، والتي تركز في معظمها على الابتكار وتطوير تنافسية شمولية، تتطلب حماية استثماراتها من المنافسة غير الشريفة، وتوفير مناخ من التسهيلات والمواكبة وتعزيز القدرات وخلق الفرص وولوج الأسواق، بدءاً من سوق الصفقات العمومية. ويجب أن تسهم هذه الأخيرة في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بشكل أكبر.

16. جعل تحسين الجاذبية ومناخ الأعمال أولوية وطنية، للانتقال من اقتصاد يغلب عليه الريع إلى اقتصاد مدمج وأكثر إنتاجاً للقيمة

في غياب مناخ أعمال يضمن الجاذبية والمرونة، ويدعم تنافسية المقاولات الوطنية، لاسيما منها المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، فسيتعذر تحقيق هدف التصنيع السريع كما حدده رؤبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أهمية تفادي المنطق الذي يجعل من التصنيفات الدولية المتعلقة بمناخ الأعمال نقطة الانطلاق في عملية تحديد الإصلاحات وترتيبها من حيث الأولوية، والاستعاضة عن ذلك بجعل هذه التصنيفات بمثابة مؤشرات لقياس نتائج الإصلاحات المنفذة وأثرها.

ولذلك، يوصي المجلس بالعمل على تحقيق خطوة إضافية تكون أكثر أهمية من حيث الأثر والوقوع على مناخ الأعمال.

ومن ثم، فيتعين على السلطات العمومية أن تضمن وتحسن باستمرار مناخ الأعمال وأن تحارب الفساد بفعالية وبالوسائل المناسبة. فالفساد يعد بالفعل عائقاً كبيراً أمام تنمية البلاد بشكل عام، وأمام الاستثمار بوجه خاص.

إن التنفيذ الفعال للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، من خلال تفعيل إطارها المؤسسي الخاص بالحكامة، من أجل القيادة الصارمة والتتبع الدقيق للإنجازات، يعد شرطاً أساسياً للحد من هذه الآفة وتمكين الفاعلين ممن لا يتوفرون على ما يكفي من الصلاحيات ووسائل العمل (مثل الفاعلين الصناعيين ذوي المؤهلات والتخصصات الجديدة)، من الاضطلاع بدور رئيسي في زيادة حجم النسيج الصناعي.

وفي الإطار نفسه، يظل تعزيز مناخ الأعمال وتحسينه وضمان استدامته رهيناً بأولوية مطلقة تتمثل في الإصلاح العميق لقطاع العدالة، من أجل ضمان الشفافية والأمن القانوني لفائدة الفاعلين.

وكما تم التأكيد على ذلك سالفا، فإن توفير مناخ أعمال يشجّع على الرفع من حجم النسيج الصناعي، يتطلب مقارنة شمولية ومتجانسة ترمي إلى وضع آلية واضحة كفيلا بالوقوف على العقبات التي تعترض المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تتوفر بطبيعة الحال على إمكانات تقل عن إمكانات المقاولات الكبرى، وبتحديد أفضل الممارسات الدولية من أجل حلّ مشاكل الفئة الأولى استثناسا بتجارب الفئة الثانية. ويتطلب هذا الأمر تعبئة قوية جدا تشرك القطاع الخاص من أجل المساهمة الجماعية في عملية هيكلية النسيج الصناعي.

وبالتالي، فلا بدّ من تطوير بيئة شاملة بهدف توفير الدعم اللازم للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في جميع مراحل تطورها : تقديم خدمات استشارية وتوجيهية، توفير الموارد والكفاءات، تركيب التمويلات والولوج إليها، التموقع والولوج إلى الأسواق.

أما مسألة تحسين الجاذبية، وخاصة على صعيد الصورة المكوّنة عن المغرب باعتباره بلداً يعاني من عوائق الإجراءات الإدارية والزيونية واقتصاد الرّيع والامتيازات (بما فيها الامتيازات القانونية) وتضارب المصالح، وضعف التنظيم، ونقص الشفافية، فإنه ينبغي الانتقال بها إلى مستوى يجعل منها أولوية وطنية مستعجلة. وبالتالي، فيجب مواجهة المشكل ومعالجته معالجة شمولية ومُنسّقة بما يمكن من تنفيذ برامج ومبادرات تروم تطهير مناخ الأعمال من كل الممارسات التي تسيء إلى صورة المغرب.

ومن ثم، فإنّ الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه الرّيع إلى اقتصاد أكثر إنتاجاً للقيمة وأكثر إدماجاً، يستدعي توفير إطار قانوني وتنظيمي يضمن الشفافية ويمكّن من تنظيم المجال الاقتصادي، ويحميه من المخاطر الناجمة عن وضعيات تضارب المصالح، والمرتبطة على وجه الخصوص بتراكم المسؤوليات السياسيّة والمسؤوليات والمصالح الاقتصاديّة⁸⁹.

17. إصلاح النظام الضريبي لضمان التجانس والوضوح والتخلص من الاستثناءات غير المنتجة من أجل دعم الاستثمار المنتج للقيمة المضافة الوطنية وفرض الشغل

لا بد من التذكير بأن المجلس كان قد اقترح، في إطار تقريره عن «النظام الضريبي، دعامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» الذي صدر في 2012، مجموعة من التوصيات التي لا تزال تحتفظ براهنيتها، والتي من شأن ترجمتها إلى تدابير تتماشى مع روح الشمولية والتجانس التي ميزت التقرير المذكور، أن تحدث أثرا قويا، لاسيما على التنمية الصناعية التي يشدها هذا التقرير.

ويقتضي المحور الضريبي ككلّ إطلاق دينامية ثلاثية بهدف تحقيق نتائج ذات آثار مباشرة تعطي دفعة جديدة للصناعة بشكل خاص، وللإقتصاد الوطني المنتج للقيمة المضافة وفرص

89 - تجميع العديد من الدراسات والتقارير الوطنية والدولية على نفس التشخيص : مناخ أعمال يتسم بانخفاض مستوى الأخلاقيات والشفافية:

وانتشار الرّيع، وتفتشي الفساد...

-دراسة معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية 2017، حول صورة ونظرة المملكة عبر العالم وفي أعين مواطنيها أنفسهم

الشغل، بصفة عامة. ولتحقيق ذلك، يتعيّن في المقام الأوّل أن يستجيبَ للحاجة الملحة المتعلقة بالتجانس والوضوح، ثم يستجيب لضرورة الترشيد ووضع حدٍّ للاستثناءات التي لم تُتَّجَّ عنها الآثار المنتظرة (وظلت مستمرة مع ذلك)، وأخيراً ينبغي أن يستجيب المحور الضريبي لمنطق تحفيزيّ إزاء الاستثمار الصناعي المؤلّد للابتكار والعرض ذوّي محتوى تكنولوجي قويّ.

ومن جهة أخرى، على المنظومة الضريبية الوطنية أن تتجنب، في سعيها نحو الاستجابة للمشاكل الظرفيّة المتعلقة بتحقيق توازن المالية العموميّة، الوقوع في انعدام الرؤية الواضحة الناجم عن خلق عدد كبير من الاقطاعات والرسوم شبه الضريبية.

وهكذا، فإن المجلس يعتبر أنّ السياسة الضريبية للبلاد ينبغي أن تتخرط في إطار تكامل وتجانس شموليّ مع سائر السياسات العموميّة الأخرى. فهي تشكّل إحدى الرافعات الأساسيّة التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية السوسيو-اقتصادية بصفة عامة. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى الدور الذي يجب أن تضطلع به الصناعة في التنمية التي يسعى المغرب إلى تحقيقها، فإنّه يجب تطوير النظام الضريبي من أجل دعم الرؤية الحالية. لذلك، ينبغي:

■ وضع حدٍّ لمجمل الاستثناءات ولمواطن الرّبع والنفقات الضريبية، التي تولّف كرافعة للتحفيز الاقتصادي، مع استثناء تلك التي تضمن إنتاجاً أفضل للقيمة، وخلق مناصب الشغل، لكن دون تشجيع أشكال جديدة من الربيع أو التضييق على جوانب من الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الشأن، ولضمان نجاعة فعليّة، ينبغي وضع أمد زمني للنفقات الضريبية وتقييمها:

أ- في المرحلة الأولى (مرحلة التصميم)، قبل الدخول حيّز التنفيذ، بهدف الاستباق / توقّع النتائج؛

ب- فور اعتمادها وطيلة الفترة، وفقاً لآليات لقياس الأثر تكون محددة سلفاً؛

ت- فيما بعد، للتأكد من تحقيق الأهداف المنتظرة طيلة الفترة.

■ ينبغي تدقيق المقاربة المعدّلة المتعلقة بالتحفيزات الضريبية، وهي قيد التطبيق بالفعل، وذلك من خلال استهداف الجهات، أو حتى المستوى «الترابي»، بما يدعم تمييزاً إيجابياً يروم تدارك الفوارق/ التفاوتات المرتبطة بعوامل جغرافية أو تاريخية على صعيد التنمية الجهوية. وبالتالي، يتعيّن أن تكون التحفيزات قابلة للتعدّل، تبعاً لتطور وتحقيق أهداف التنمية السوسيو-اقتصادية، وأن تكون أقوى في الجهات التي تكون في حاجة إلى مزيد من التدارك. لذلك يتعيّن أن تشمل هذه التحفيزات، في المقام الأوّل، الضرائب المرتبطة بالرأسمال وبالشغل (الضريبة على الدّخل والضريبة على الشركات) بدلاً من تلك المتعلقة بالاستهلاك (الضريبة على القيمة المضافة) التي تتطلب حياداً من خلال تداول المنتجات الاستهلاكية.

وبالتالي، ينبغي اعتبار الصناعة المنتجة للقيمة المضافة المحلية قطاعاً رئيسياً من بين القطاعات المنتجة التي يتعيّن أن تستفيد من التشجيع ومن التدابير الضريبية الموضّبة.

- واستمراراً لهذا التحفيز المزدوج، فإنَّ الغاية هي الوصول إلى تحقيق منطلق الضريبة التدريجية، كوسيلة لدعم كتلة المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جداً، وضمان جعل القطاع المنظم أكثر جاذبية للفاعلين في القطاع غير المنظم. وفي الأخير، ينبغي أن يصبح هذا التدرج وسيلة لضمان المزيد من الإنصاف والتضامن الضريبي لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- وأخيراً، ومن أجل تحفيز الاستثمار الصناعي على المدى الطويل، يتعين تشجيع العمليات الرامية إلى تسريع تطوير المقاولات الصناعية، عبر تطوير الإعفاء من حصة الأرباح التي يُعاد استثمارها.
- وبشكل أعم، فالأمر يستدعي الانخراط في منظور يهدف إلى حماية الاستثمار، لاسيما الاستثمار الصناعي، من أي انعكاسات ضريبية (الاستثمار، زيادة رأس المال، نقل وتقويت الأسهم دون زائد القيمة، إدماج الأصول...) وتوجيه الضريبة نحو النتيجة المحصل عليها أكثر من توجيهها نحو الاستثمار.
- وعلى نفس المنوال، ينبغي أن تخضع الضرائب المحلية لإصلاح عميق، بحيث تضمن التبسيط والوضوح والملاءمة والتجانس على المستوى الداخلي ومع النظام الضريبي الوطني، وتوفر بالتالي الجاذبية والتمسيير لفائدة الفاعلين والمستثمرين، وذلك مع الحرص على المحافظة على الإيرادات المحققة للجماعات المحلية وتعزيزها.
- وفي هذا الإطار، ودائماً من أجل حماية الاستثمار وأداته المنتجة من الانعكاسات الضريبية، فإن الضريبة المهنية («الباتنتا») تتعارض مع هذا المنطق ويجب التخلي عنها وتعويض المداخل المتأتية منها بمصادر أخرى.
- لذلك، يوصي المجلس بالعودة إلى اعتماد الاحتياط من أجل الاستثمار كأداة محدثة للدينامية الاقتصادية وحافز كبير لتعبئة الاستثمار الصناعي بشكل مستمر، بما يكفل المحافظة على التأهيل التكنولوجي والتنافسي المستمر للأداة الصناعية، التي أصبحت ضرورة حتمية أكثر مما مضى.
- كما أنه من المهم أيضاً ضمان حياد حقيقي للضريبة على القيمة المضافة، بدءاً بالإعفاء أو، إن تعذر ذلك، فيتم اللجوء إلى الأسترجاع الفوري للضريبة على القيمة المضافة على الاستثمار. وهذا له تأثير مباشر على سلامة الوضعية المالية الصافية للمقاولات الصناعية، مما يتيح لها الانخراط في دينامية حميدة، والتأثير على مؤاويلها في ما يتعلق بأجال الأداء.
- وإذا كان البحث والتطوير والابتكار دائماً بمثابة دعائم هامة لتحقيق تنافسية الإنتاج الصناعي، فإن الثورة الصناعية الرابعة تجعل منها مكوناً لا غنى عنه في أي إستراتيجية تنموية. وبالتالي، يغدو إحداث قرض ضريبي مخصص للبحث والتطوير ضرورة ملحة ينبغي أن تقترن بآليات أخرى لدعم الابتكار والبحث والتطوير.

وينبغي لهذا التطور الضريبي، المقترن بسلسلة من أدوات قياس المصاحبة، تشمل ضمانات عمومية تسهّل الولوج إلى التمويل، وولوجاً تفضيلياً بالنسبة للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة المبتكرة في مجال الصفقات العمومية، أن يكون بمثابة محفّز على الرّفح من حجم الفاعلين الصناعيين، وخاصّة في بعض القطاعات ذات المكونات القوية في مجالي التكنولوجيا والابتكار.

18. اعتماد سياسة وطنية فاعلة ومتناسقة في مجال الابتكار واليقظة الإستراتيجية، من أجل صناعة وطنية تدمج الاتجاهات القوية وتتموقع على نحو مستدام في سلاسل الإنتاج العالمية

إن مراعاة التحولات واستباق التغيرات يستدعيان إعمال بُعديّ اليقظة الإستراتيجية والابتكار اللذين يتطلبان تنظيمًا شبيكياً بهدف دعم الرؤية التي تدمج البعدين الزمنيين: المدى القصير والمديان المتوسط / الطويل.

أ- إرساء سياسة وطنية لليقظة الإستراتيجية

تقتضي مواكبة تنفيذ إستراتيجية التنمية الصناعية وفقاً للرؤية ذات الصلة إرساء سياسة وطنية أقوى وأكثر تناسقاً في مجال اليقظة الإستراتيجية بهدف الرفع بشكل كبير من قدرات البلاد على الاستباق، بما يكفل الإعداد الأمثل للجامعات والمقاولات والكفاءات لمهارات ومهن المستقبل ومواكبتها من أجل استيعاب واستباق التطورات الجارية والتطورات التي تتشكل في عالم الصناعة ومحيطها.

وبالنظر إلى الرهانات القائمة، ينبغي إرساء تبادل منظم للمعلومات بين خلايا اليقظة القائمة والقطاعات المعنية، مما يستدعي من القطاع الخاص العمل على أن يكون أكثر تنظيماً وأن يمتلك الوسائل التي تمكنه من إدماج عملية التبادل هذه وتديريها.

وإذا كانت التوصية باعتماد مقاربة اليقظة الإستراتيجية قد تمت بقوة في المرحلة السابقة، لاسيما في التقارير السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإن الجميع مقتنع اليوم بأنها أضحت أمراً أساسياً من أجل إعداد المغرب لمواجهة الرهانات المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة. ومن هنا جاءت التوصية بالإسراع بإرساء سياسة لليقظة الإستراتيجية تكون موحدة للفاعلين والأنشطة ومنظمة في إطار شبكة ومرتكزة على النواة الأساسية التي وضعتها وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي. ويجب مأسسة الإطار المتعلق بالتنسيق وانتظام المبادلات وطرق الدعم والتواصل داخل الشبكة.

واستكمالاً لهذا المجهود، ينبغي تكثيف وتعزيز السياسة المتعلقة بمكافحة الجريمة الإلكترونية، مع إقامة جسر قوي بين المؤسسة المسؤولة عن هذا المجال - الخاضع حالياً لوصاية كل من وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والوزارة المنتدبة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني - والقطاع الخاص لمنع وتفادي الهجمات التي يمكن أن تضعف المقاولات.

وينبغي للمغرب أن يعمل على تعزيز حضوره داخل اللجان التقنية للتقييس (مثل المنظمة الدولية للتقييس) وأن يستمد من منهجية اليقظة الإستراتيجية سياسةً للتأثير لتمكينه من أن يصبح منتجاً وفي نهاية المطاف واضعاً للمواصفات القياسية، من خلال حضور مؤسساتي داخل تلك اللجان. ويجب أن يكون وضع المواصفات القياسية واعتمادها وتعزيزها نابغاً من إستراتيجية للتأثير ولحماية السوق الوطنية ولتنمية القدرات على اختراق الأسواق الدولية.

ب- جعل البحث والابتكار في صلب عملية التطوير الصناعي

لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة لخلق دينامية جديدة للتنمية الصناعية تتلاءم بشكل تام مع التحوّلات الدولية، دون إحداث تغيير جذري في سياسة الابتكار والبحث والتطوير، التي ترتبط بكيفية مباشرة بالإنتاج الصناعي. ويتعين على المقاولات، بشكل فردي أو جماعي ومن خلال تنظيماتها المهنية، أن تدمج بصورة قوية هذا البعد الذي بات يكتسي اليوم أهمية كبرى من أجل تطويرها واستدامة موقعها في الأسواق. كما يتعين على الدولة أن تضطلع بدورها الإستراتيجي في تشجيع مختلف الأوراش ذات الصلة ودعمها. ومن أجل ضمان هذا التموّج داخل أسواق الإنتاج الصناعي الوطني، يجب الرفع بشكل كبير من ميزانية الدولة، وميزانية المقاولات المخصصة للبحث والتطوير، والموجهة للصناعة بالخصوص.

كما يوصي المجلس بتشجيع الجامعات ودعمها لإنجاز أنشطة البحث والابتكار باعتبارها عنصراً إستراتيجياً للتنمية السوسيو-اقتصادية للبلاد، من أجل إحداث منظومات تشجع المقاولات الوطنية على الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية.

وعلاوة على ذلك، يجب أن توضع مسألة الوسائل التي يتعين منحها للجامعات ولمراكز البحث لإرساء ثقافة حقيقية للابتكار، في مقدمة الأولويات الإستراتيجية المتعلقة بدعم النسيج الإنتاجي المغربي من خلال الاستفادة من مزايا الثورة الصناعية الرابعة. وفي هذا الإطار، يوصي المجلس بتشجيع الربط الشبكي للبحث على المستوى الوطني، قصد تمكين الجامعات من ترشيد استغلال مواردها المالية والمادية والبشرية وضمان تعزيز إنتاجها العلمي والرفع من قدرتها على جذب المواهب. وفي هذا الصدد، ينبغي تطوير المهام والميزانيات المخصصة للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني- المنخرط فعلياً وبشكل جيد على صعيد الشبكات العالمية للبحث- بكيفية ملموسة، حتى يتسنى لهذه المؤسسة أن تضطلع بدورها الكامل كمنسّق للبحث على الصعيد الوطني. كما ينبغي تشجيع التفاعل الإيجابي مع مقدّمي التكنولوجيا من أجل الإنجاز التقني لهذا الربط الشبكي، مع الحرص بطبيعة الحال على ضمان حماية المعطيات وسلامتها.

وبالنظر إلى أهمية القدرات الاستباقية في تطوير الإستراتيجية الصناعية المستهدفة، ينبغي على الدولة أن تشجع الرفع من هذه القدرات لدى الفاعلين العموميين والخواص في مجال الانتقال البيئي، والثورة التكنولوجية، والطاقة، والمجال الرقمي، والطاقات المتجددة، والروبوتات، وتكنولوجيا النانو، وغيرها.

وفي ما يخص الملكية الصناعية التي ينبغي أن تواكب الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار الصناعي، يتعين بذل الجهود في مجال الإرشاد والإعلام والمواكبة من أجل تحسيس المقاولات بشأن قدرتها وأهمية حماية نفسها على الصعيد الدولي. كما ينبغي إحداث تحول جذري، كما وكيفاً، في سياسة الابتكار والبحث والتطوير المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالإنتاج الصناعي.

19. تشجيع إحداث أدوات جديدة كفيّلة بتوفير العقار الصناعي بأسعار تنافسية

سعيّاً إلى التمكن من الاستجابة إلى حدّ ما للحاجيات التمويلية الخاصّة المرتبطة بقطاع الصناعة، لاسيما للمشاكل المستمرة المتعلقة بتعبئة العقار والممتلكات والمباني والتجهيزات الصناعية، يوصي المجلس بتشجيع إحداث أدوات مالية تمكّن من توفير عقار صناعي بأسعار تنافسية، في إطار الملكيّة أو الكراء.

ويُعدّ البعد المتعلق بتوسيع مجال كراء المحلات الصناعية أمراً أساسياً من شأنه أن يمكن من تكثيف نسيج المقاولات الصناعيّة الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جداً التي تحتاج إلى تكريس وسائلها لآلية الإنتاج بدل اقتناء العقار. كما سيسمح ذلك لبعض الفاعلين بالقيام بعمليات توسّعية ضمن آجال لا تؤثر على التنافسيّة.

ومن بين التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها، توسيع وملاءمة إطار هيئات التوظيف الجماعي العقاري⁹⁰ ليشمل القطاع الصناعي، من أجل تمّتيعه بنفس الامتيازات التي تتمتع بها هذه الهيئات. ويتعلق الأمر بالخصوص بالأحكام المتعلقة بالإعفاء الضريبيّ الدائم على الأرباح الناتجة عن كراء الأراضي أو المباني المخصصة للاستعمال الصناعي، والتي من شأنها أن تزيد من جاذبية هذا النوع من المنتجات. وفي الوقت نفسه، ومن أجل تلبية نفس الحاجة المتعلقة بالرّفْع من التمويل لفائدة قطاع الصناعة، يوصي المجلس باعتماد تخفيض ضريبيّ من أجل التعويض عن عدم استهلاك الأراضي الصناعية.

20. تعزيز الولوج إلى التمويل، وتشجيع رأسمال التنمية، وتحسين الخزينة المالية، وإنعاش هامش ربح المقاولات

بالنظر إلى أنّ الولوج إلى التمويل يظلّ مرتبطاً أساساً بالرهن العقاري، فإنّه يتعين العمل على تعديل الإطار القانوني المتعلق بالنظام الكرائي، من أجل السماح، حتى في إطار هذا النموذج، بتوفير الأمن والضمانات للجهات المانحة، وبالتالي تعزيز قدرات تنفيذ مشاريع المستثمرين المعنيين.

وعلاوة على ذلك، يوصي المجلس بتعزيز شفافيّة المقاولات الصناعية، ووضع نظام للتصنيف متعلق بالأسواق المالية، وتغطية نطاق عمل المقاولات، من خلال نظام تنقيط عبر إقامة شبكة موحّدة يمكن أن تستعملها البنوك كذلك من أجل تحسين منظورها للمخاطر.

90 - مشروع القانون رقم 14.70 الذي يحدّد كميّات إنشاء وتدبير هيئات التوظيف الجماعي العقاري، الذي تمّ تقديمه سنة 2014 والمصادقة عليه سنة 2016.

وبالإضافة إلى ذلك، وبالنسبة للمستثمر الذي تعتبر مخاطرته مسألة إيجابية، فإنه يمكن ضخ جزء من الأموال من صناديق الادخار الجماعي (هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة أو غيرها) أو من أموال تقدمها أطراف مؤسساتية، كما هو الشأن بالنسبة لسندات الخزينة، وذلك بحصة يتم تحديدها. ومن شأن ذلك أن يجلب رأسمال الجودة للمقاولات وأن يعمل على تشجيع التصنيف.

وأخيراً، في ما يتعلق بمكتب القرض، فإن شفافية القطاع الاقتصادي تفترض أن يتوفر الفاعلون على المعلومات الكافية. وينبغي إيصال المعلومة الخاصة بالمقولة إلى المعنيين بها، وعدم تركها حبيسة الأبنك وحدها.

21. جعل الرقمنة محورا أساسيا لتطوير الصناعة

تماشيا مع الاتجاهات العالمية والتوجهات التي تدعو إليها الصناعة الوطنية، يتعين ضمان بيئة مواتية للصناعة من أجل تحقيق تقاربها الرقمي، بما يكفل بناء صناعة متصلة. واستنادا إلى وكالة التنمية الرقمية التي أحدثت مؤخرا، يتعين جعل عملية الرقمنة محورا مركزيا لتطوير الصناعة في المغرب. وبالتالي، من الضروري على وجه الخصوص مراعاة العلاقة القوية بين الروبوتات والرقمنة والخدمات الموجهة للصناعة. ويشمل ذلك بطبيعة الحال مواصلة الأوراش المتعلقة بالإدارة الإلكترونية لفائدة جميع الخدمات اللازمة للاستثمار والتنمية والتسيير، بهدف التوجه نحو تبسيط العمليات وضمان شفافية الإجراءات وإضفاء الطابع اللامادي الكامل عليها.

ويسجل المجلس أن وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي قد قامت بخطوة أولى هامة تتجلى في وضعها رهن إشارة العموم والمتصفحين قاعدة المعطيات المتعلقة بالعقار المتوفر في مختلف المناطق الصناعية⁹¹، الأمر الذي يلبي بالخصوص حاجيات المستثمرين الوطنيين والدوليين، ويمكنهم من دراسة إمكانية إنشاء مقاولاتهم.

غير أنه إضافة إلى هذا المطلب المتعلق بالشفافية الذي يقوم على الرقمنة والتي انطلق ورش العمل بها، فإنه ينبغي الموازنة مع ذلك إطلاق سياسة واسعة لإضفاء الطابع اللامادي على العمليات الإدارية، وذلك بهدف الإزالة التدريجية للعوائق الملحوظة والفعالية-المتصلة بالاستثمار في قطاع الصناعة.

وبالإضافة إلى الإدارة الرقمية، من الضروري إطلاق عملية تفكير شمولية حول الإطار التحفيزي الملائم للنهوض بالمكون الرقمي، بمشاركة قوية وواسعة من القطاع الخاص، بهدف تحديد توجه المغرب في ما يتعلق بالوضعية الصناعية الرقمية. وينبغي أن يتناول هذا التفكير الشمولي مناقشة موضوعات تكتسي أهمية كبرى مثل اليقظة الإستراتيجية للمقاولات، وضريبة رأسمال الاستثمار، ونوعية دعم الأوراش الرقمية، فضلا عن الإطار العام لجاذبية المغرب بوصفه «قطبا إفريقيا» للكفاءات الرقمية.

91 - يمكن الاطلاع عليها في الرابط التالي:
<http://www.zonesindustrielles.ma/>

وينبغي أن يشكل الاستثمار والتنمية في المجال الرقمي من أجل الصناعة على وجه الخصوص وجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بصفة عامة، ورشا إستراتيجية لتنمية البلاد. فهو يتعلق بالمستقبل الاقتصادي للمغرب وسيادته الرقمية.

22. تشجيع تطوير مسلك هندسة وطنية في خدمة الأداء الصناعي

يبرز تحليل النسيج الصناعي الوطني أنّ الرفع من حجمه يتطلب توسيعا وتطويرا أكبر على مستوى العرض في مجال الهندسة الصناعية، وعلى الأخص على مستوى مكاتب الاستشارة الكفيلة بمصاحبة المقاولات الصناعية الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. ونلاحظ اليوم، من ناحية، أنّ المجموعات الكبرى تطوّر هذا النوع من القدرات على الصعيد الداخلي، أو تلجأ إلى الخبرة الدولية، أو حتى إلى إنشاء مقاولات مشتركة؛ ومن ناحية أخرى، تجد مكاتب الاستشارة الوطنية صعوبة في تطوير نفسها وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة عالية، كما أنّ المقاولات الصغرى والمتوسطة لا تلجأ إلى الخبرة الخارجية إلا بكيفية مجزأة، مما يضعف قدرتها على الولوج إلى المعايير الدولية والرفع من مستوى عرضها وجودة منتجاتها. ولهذه الغاية، يشدّد المجلس على ضرورة تشجيع الهندسة الوطنية كعرض، وتيسير لجوء المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة إليها، بالرفع من الدعم والتغطية من خلال التمويل المدعوم، لاسيما من خلال تحسين أدوات الدعم المالية (الوكالة الوطنية للنهوض بالمقولة الصغرى والمتوسطة).

23. ملاءمة منهجية توحيد المعايير (التقييس) وتعميقها وتعميمها من أجل حماية السوق الوطنية ودعم تنافسية العرض المغربي

إنّ المهنيين هم من ينبغي أن يتولوا مهمة القيام بتوحيد المعايير. ذلك أنّ جعل عملية توحيد المعايير رافعة، من جهة، لحماية السوق والمستهلكين، ومن جهة أخرى، للتلاؤم مع المعايير الدولية، ومن ثم تطوير التنافسية والولوج إلى الأسواق الدولية، باتّ يشكّل ضرورة قصوى.

غير أنّ توحيد المعايير لم يصل بعد إلى المستوى الذي يستحقه على سلم الأولويات الوطنية، على الرغم من أهميته البالغة في توجيه الإنتاج الوطني، وتشجيع لوجه إلى الأسواق الخارجية. ويتطلب توحيد المعايير على وجه الاستعجال القيام بجهود الملاءمة اللازمة من أجل مواكبة العرض الوطني المعدّ للتصدير في عملية مطابقة المعايير الدولية. ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي ينبغي أن تضطلع به السياسات العمومية في مصاحبة المقاولات على مستوى ملاءمتها مع متطلبات أسواق التصدير، وعلى مستوى الالتقائية القانونية واعتماد المعايير الإلزامية المتعلقة بالجودة.

كما يتعيّن تشجيع إنتاج المعايير الوطنية والإشراك القوي للمنظمات المهنية منذ البداية. وينبغي أن تكون هذه المنظمات مصدراً لهذا التوجه، وأن تتحمل المسؤولية في توجيهه وتفعيله. وبالموازاة مع ذلك، لا بدّ من تنظيم العمل بهدف دراسة كيفية ضمان الحضور في الهيئات الدولية للتقييس (توحيد المعايير) من أجل تطوير قدراتنا على الاستباق وحتى على التأثير.

24. جعل الصناعة رافعة للقوة الناعمة للمغرب وتعزيز علامة "صنع في المغرب"

يتوقف إشعاع البلد، بالإضافة إلى نشاطه الاقتصادي وعمله الدبلوماسي، على قدرته على التأثير والإقناع على الساحة الدولية، وعلى الحوار بشأن ثقافته. وفي هذا السياق، فإن من شأن إجراءات ما يسمى بـ «القوة الناعمة» أن تتيح للمغرب الاستفادة المثلى من مؤهلاته وتراثه الثقافي واللامادي من أجل تطوير إمكانات العلامة القطرية وتعزيزها.

وبالتالي، يرتبط النموذج الصناعي الجديد ارتباطا وثيقا بتطوير علامة «صنع في المغرب»، لتكون جنبا إلى جنب مع عناصر القوة الناعمة حيث سينصب أول هذه العناصر على توحيد عناصر إشعاع المغرب وتديير إمكاناته في إطار علامة قُطرية على شاكلة التوجه العالمي القائم على «بناء صورة الدولة كعلامة تجارية». ويعتمد نجاح هذه المبادرة على تنسيق الإجراءات الرامية إلى تعزيز صورة البلاد والربط بين مبادرات جميع الأطراف الفاعلة التي من شأنها أن تؤثر على صورة المغرب.

ويمر تثمين علامة المغرب عبر تحديد مسبق لمؤهلات الإنتاج المغربي كما يُنظرُ إليها في الخارج. وكمنهجية أولى، يمكن تحليل هذه المؤهلات من حيث التصميم والإبداع والابتكار والسلامة والجودة والخصائص العلمية والتقنية ومراعاة قضايا التنمية المستدامة.

كما ينبغي تطوير علامة «صنع في المغرب»، في إطار الانتقائية والتجانس اللازمين، من خلال تصنيفات حسب المنتج و/ أو القطاع ومعايير الجودة الواجب احترامها، مما سيمكن من تعبئة الفاعلين الصناعيين بشكل تكاملي حول نفس الهدف، للحصول على نتائج أفضل، ومن ثم تعزيز جاذبية القطاع الصناعي الوطني وموقعه الإستراتيجي.

واستنادا إلى هذه التوجهات، يمكن إدخال بعض التحسينات من أجل استكمال هذه الآلية، من خلال إحداث علامة «أفضل مقاولة في المغرب» لفائدة المقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة و/ أو «علامة مُنتج المغرب» للمنتجات المستوفية لمجموعة من المعايير والمتطلبات. وينبغي أن تستهدف الحملات الرامية إلى الترويج لـ «علامة المغرب» ولهذه العلامات الأسواق الواعدة.

على سبيل الختام:

يندرج النموذج الصناعي الجديد الذي يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى إرساله، في سياق منطق القطيعة مع الماضي، ويقترح نهج مقاربة للمواكبة تروم تلبية الاحتياجات الآنية على المدى القصير، تكون مرتبطة، في إطار من التجانس، مع تحضير وتنفيذ الإستراتيجية على المدى المتوسط والطويل. ويهدف تضافر جميع التوصيات إلى بناء مغرب يكون بمثابة «مصنع أخضر» على الصعيد الإقليمي، ذي صناعة متصلة ودينامية وتضامنية ومدْمِجَةٍ ويساهم في إعادة بناء الثقة والشفافية، من خلال تشجيع ومأسسة حوار مستدام ومسؤول.

إن الغاية المثلى هي تحسين مستوى عيش المواطنين، نساءً ورجالاً، في كل جهات المملكة، من خلال نمو أكثر اطراداً يشارك فيه الفاعلون الاقتصاديون بأعداد أكبر وبمؤهلات وتخصصات أوسع، وهو ما سيساهم في تقاسم أكثر إنصافاً لمنافع النمو.

ومن هذا المنطلق، يعتزم المجلس جعل هذه الرؤية والتوصيات الإستراتيجية المنبثقة عنها موضوع نقاش وطني بين جميع الفاعلين والمفكرين؛ نقاش مفتوح ومسؤول وتشاركي على نطاق واسع.

6 - المراجع

- "The Future of Jobs Employment, Skills and Workforce Strategy for the Fourth Industrial Revolution", Global Challenge Insight Report, World Economic Forum, January 2016
- A future that works : automation, employment and productivity, McKinsey Global Institute, January 2017
- Frey C. B. et Osborne M. A. The Future of Employment: How susceptible are jobs to computerisation?, Oxford Martin School , 2013
- France Stratégie, « L'effet de l'automatisation sur l'emploi : ce qu'on sait et ce qu'on ignore », note d'analyse n°49, 2016
- "The Future of Manufacturing. Opportunities to drive economic growth" A World Economic Forum Report in collaboration with Deloitte Touche Tohmatsu Limited, April 2012
- Industry 4.0 "The Future of Productivity and Growth in Manufacturing Industries", April 2015
- Industry 4.0: Building the digital enterprise
- Le magicien de l'Humain, SAP SuccessFactors & The boson Project, « If robots are the future of work, where do humans fit in? », The Guardian, 2015

- مصادر النمو الاقتصادي في المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، شتبر 2005
- الإستراتيجية الصناعية للمغرب 2014-2020 وانعكاساتها المحتملة على مسلسل التحول الهيكلي، كريم المقري، مكتب الدراسات والأبحاث التابع للمجمع الشريف للفوسفاط

- المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الصناعي، البنك الدولي، 2016
- هل يتوفر المغرب على إستراتيجية للتنمية الاقتصادية؟ مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد، يونيو 2010
- «المغرب: وثيقة إستراتيجية البلدان للفترة 2016-2012»، البنك الإفريقي للتنمية
- تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر: مرتكزات إستراتيجية من أجل تنمية متواصلة ومستدامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014
- تشخيص النمو في المغرب، تحليل الإكراهات التي تعيق تحقيق نمو واسع النطاق ومدمج، البنك الإفريقي للتنمية- مؤسسة تحدي الألفية
- الإستراتيجيات القطاعية واستدامة العجز التجاري، المجلس الوطني للتجارة الخارجية، ماي 2013
- Atlas de la complexité économique, Université de Harvard, USA
- L'industrie du futur à travers le monde » élaborée par le think tank français « La Fabrique de l'industrie, 2016
- The Future of Manufacturing. Opportunities to drive economic growth” A World Economic Forum Report in collaboration with Deloitte Touche Tohmatsu Limited, April 2012
- A future that works : automation, employment and productivity”, McKinsey Global Institute, January 2017
- « Etude comparée des différents systèmes de formation professionnelle », Ombeline Gras, institut Montaigne, 2010
- Industry and the green economy in North Africa: Challenges, practices and lessons learned”, United Economic Commission for Africa , September 2015
- Thibaut Bidet-Mayer, « L'industrie du futur : une compétition mondiale », Paris, Presses des Mines, 2016
- « L'industrie du futur à travers le monde ». Les Synthèses de La Fabrique. Numéro 4 - Mars 2016
- GTAI, Germany Trade and Invest, “Industry 4.0, Smart Manufacturing for the Future”, July 2014

- OCDE Development Centre Studies, "Industrial Policy and Territorial Development", lessons from Korea, 2012
- Nathalie Fau, « La voie singulière du développement économique de la Malaisie », Revue de la régulation, 2013
- Etudes économiques de l'OCDE, Brésil, novembre 2015
- Leonardo L. Sta. Romana, "Some Lessons from Korea's Industrialization Strategy and Experience", EmergingFrontierMarkets.com, April 2014, p.4
- Rapport économique sur l'Afrique 2014, étude de cas sur le Rwanda.
- Eclairages émergents, « Turquie, entre croissance et développement », avril 2011
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب، دراسة حول رافعات تنافسية المقاولات المغربية، مارس 2014
- World Bank, "Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions", December 2014
- Wigdor Mitchell, "No miracle : what Asia can teach all countries about growth", 2013
- الوكالة التركية لتشجيع ودعم الاستثمار (ISPAT)
- وزارة الاقتصاد في الجمهورية التركية
- Conseil d'analyse économique « Protection de l'emploi, emploi et chômage » N° 003-2015, Avril 2015.
- Stratégie pour l'emploi en temps de crise : un tournant de l'OCDE ? Par Ronald JANSSEN
- Harvard Business Review, "The Countries Most (and Least) Likely to be Affected by Automation", April 2017
- Youth Unemployment and Vocational Training", World Development Report 2013
- The future of Industry, where we are headed and why", Swerea, Swedish research, July 2015
- "Industry 4.0, The Future of Productivity and Growth in Manufacturing Industries", Boston Consulting Group, April 2015

- « La formation et l'enseignement professionnels au Portugal », Cedefop, 2007
- « Etude comparée des différents systèmes de formation professionnelle », Ombeline Gras, institut Montaigne, 2010
- "Linking higher education and economic development", Pundy Pillay
- « Emploi et questions sociales dans le monde. Tendances pour 2016 » Organisation Internationale du Travail (OIT)
- « Un nouveau souffle pour l'industrie française : L'économie environnementale au service du renouveau industriel », Nadine Levratto, Agnès Michel et Dominique Tessier, Fondation Terra Nova ,mars 2017
- « دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة » منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. تقرير التنمية الصناعية لعام 2016
- Une politique industrielle compétitive conditionnée par un système national d'innovation performant : cas des pays méditerranéens », BSI Economics
- The Innovation Output Indicator 2016. Methodology update" European Commission
- Accelerating Economic Reforms in the Middle East and North Africa. A Private-Sector Perspective", World Economic Forum (January 2017)
- « Politique industrielle et développement : analyse en termes d'économie politique », James Robinson, Revue d'économie du développement, CAIRN (2010)
- La quatrième révolution industrielle », titre de l'ouvrage de Klaus Schwab, fondateur du Forum Economique Mondial de Davos, publié en janvier 2017
- World Economic Forum, "The Future of Jobs Employment, Skills and Workforce Strategy for the Fourth Industrial Revolution", Global Challenge Insight Report, January 2016
- McKinsey Global Institute, "A future that works : automation, employment and productivity" , January 2017
- Frey C. B. et Osborne M. A. (2013), The Future of Employment: How susceptible are jobs to computerisation?, Oxford Martin School, septembre.
- France Stratégie, « L'effet de l'automatisation sur l'emploi : ce qu'on sait et ce qu'on ignore », note d'analyse n°49, 2016

- United Economic Commission for Africa, "Industry and the green economy in North Africa: Challenges, practices and lessons learned", September 2015
- Harvard Business Review, "The Countries Most (and Least) Likely to be Affected by Automation", April 2017
- A Tale of Two Clusters: The Evolution of Ireland's Economic Complexity since 1995
- Complex economies have a lateral escape from the poverty trap, Emanuele Pugliese, Guido L. Chiarotti, Andrea Zaccaria, and Luciano Pietronero, 2015
- Economic Development and the Accumulation of Know-how, Welsh Economic Review, 2016
- The network structure of economic output, Ricardo Hausmann · César A. Hidalgo
- How Does the Extractive Industry Promote Growth, Industrialization and Employment Generation?, Enhancing Public-Private-Community Cooperation in the context of the Post-2015 Agenda,
- Economic development as self-discovery, Ricardo Hausmann and Dani Rodrik, 2003
- Reconfiguring Industrial Policy: A Framework with an Application to South Africa, Ricardo Hausmann and Dani Rodrik, John F. Kennedy School of Government - Harvard University, 2008
- Structural Transformation and Patterns of Comparative Advantage in the Product Space, Center for International Development Kennedy School of Government Harvard University, 2006
- The Product Space: What Does It Say About the Opportunities for Growth and Structural Transformation of Sub-Saharan Africa? Asian Development Bank and Levy Economics Institute of Bard College
- Le Maroc en Afrique : La Voie Royale, Institut Amadeus, 2015
- The Atlas of Economic Complexity, « Center for International Development at Harvard University
- Politique industrielle et système d'innovation dans les pays en voie de développement, BSI Economics

- المندوبية السامية للتخطيط
- المنتدى الاقتصادي العالمي
- المرصد المغربي للصناعة
- مكتب الصرف
- مديرية الدراسات والتوقعات المالية
- الفدرالية الوطنية للكهرباء والإلكترونيك (FENELEC)
- Xerfi, études sectorielles